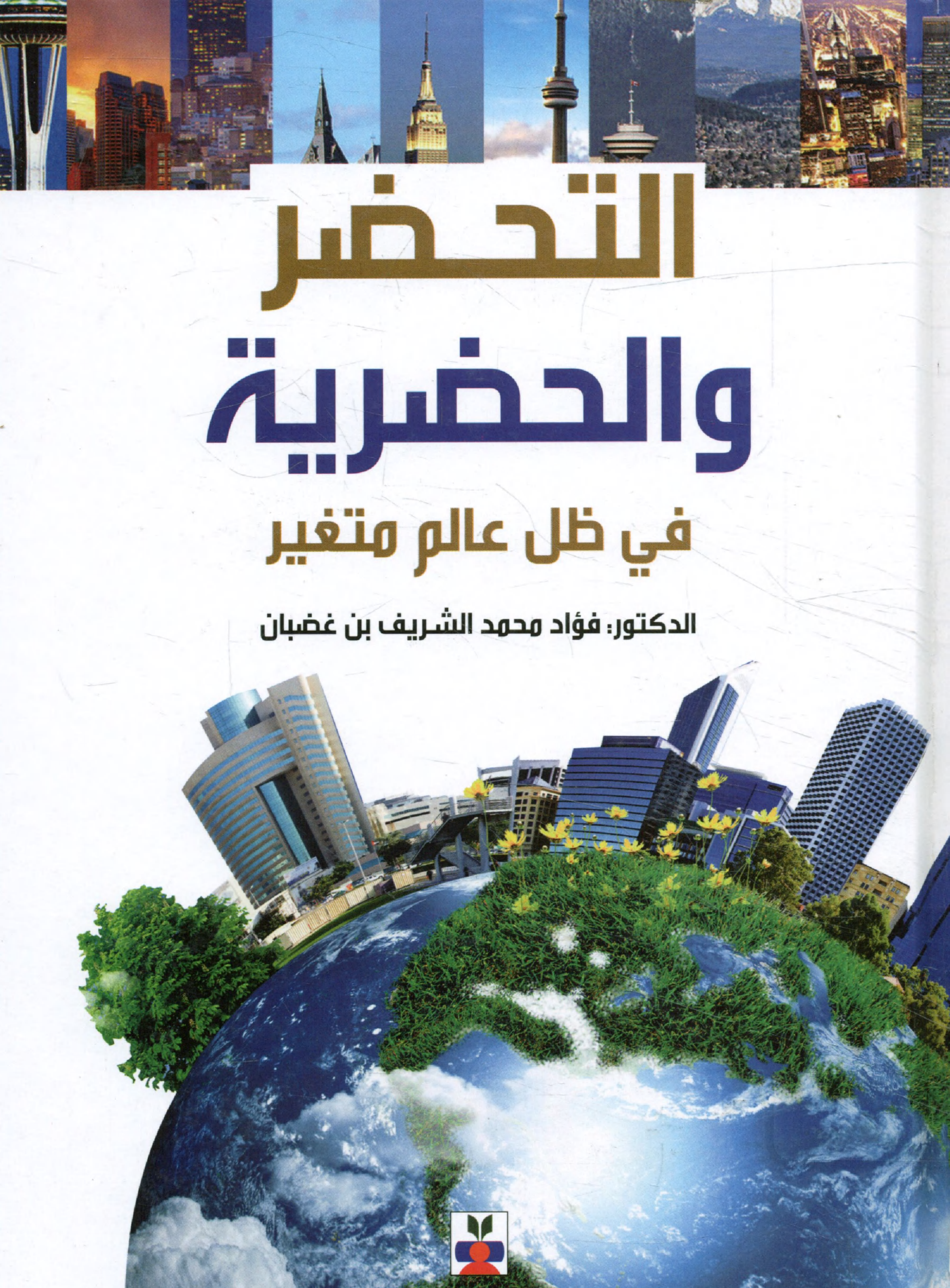
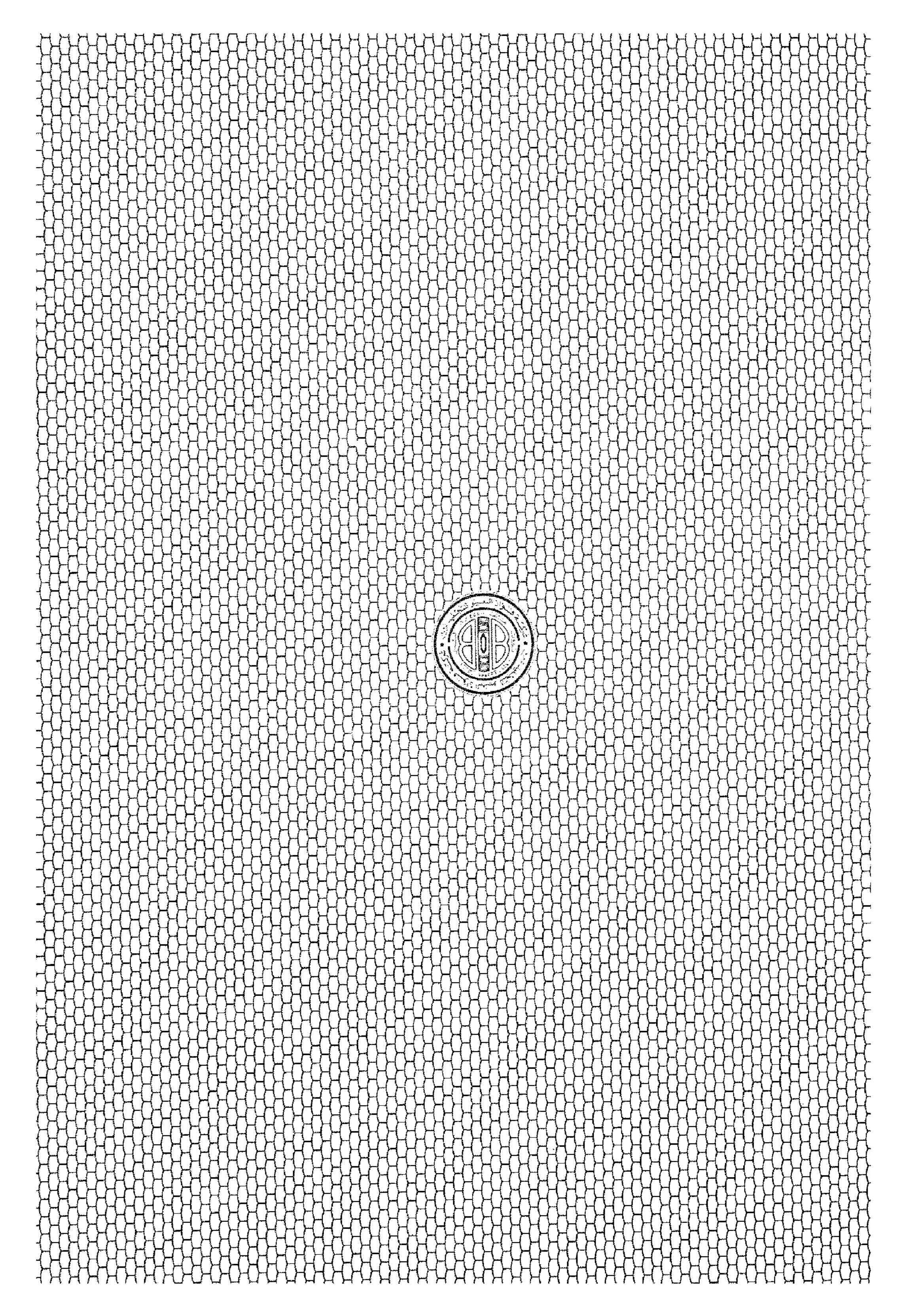
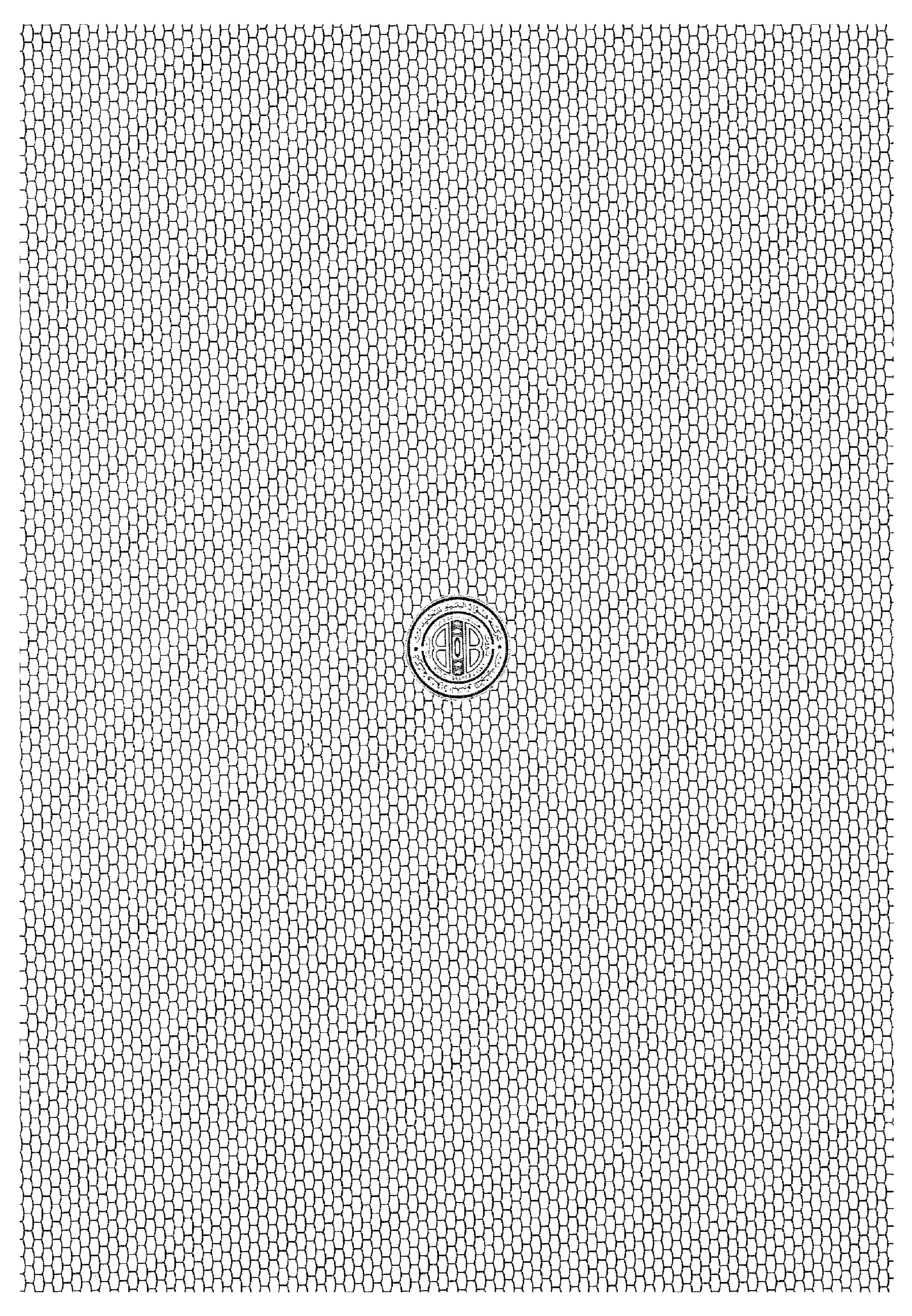

التحضر
والحضرية
في ظل عالم متغير
الدكتور: فؤاد محمد الشريف بن غضبان





التحضر والحضرية
في ظل عالم متغير

التحضر والحضرية
في ظل عالم متغير

الدكتور/ فؤاد بن غضبان



الطبعة العربية - 2015

رقم الإيداع 2014/5/2026

التحرير : هيئة تحرير
تصميم الغلاف : نضال جمهور
الصف والإخراج : سامي أبو سعدة
المطبعة : مطبعة رشاد برس -بيروت



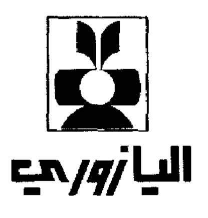

دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف: 4626626 6 962+ تلفاكس: 4614185 6 962+
ص.ب: 520646 الرمز البريدي: 11152
info@yazori.com www.yazori.com

التحضر والحضرية
في ظل عالم متغير

تأليف

الدكتور/ فؤاد بن غضبان



اليازوري

الإهداء

إلى عائلتي وأحبتي ... وفاءً

وإلى كلُ مَنْ تَعَشَّقَ أرضاً،... لا يُرَى في ربوعِها كالغريبِ

وطني العربي.

إلى بلد المليون ونصف المليون شهيد

وطني الجزائر.

تقديراً.

الدكتور/ فؤاد بن غضبان

مقدمة

بلغ عالمنا اليوم نقطة افتراق تقع بين خيارين رئيسيين: خيار التفكير المحلي كما تمليه الاعتبارات الوطنية، وخيار التفكير العالمي الذي يدعو إلى رؤية المصالح والمشاكل المحلية في إطار ارتباطها بمشاكل العالم.

وقد جرى تفاعل الشعوب والأمم عبر قرون طويلة في سياقات تقليدية اتخذت صيغ الانتشار والاتصال الثقافي والتثاقف البطيء في حدود إقليمية معينة، لكن تصاعد عمليات ووتائر التفاعل الجاري بين دول وشعوب العالم وتبادلها التأثير المباشر وتعاظم التكتلات وبرامج التعاون والتنمية الدولية المشتركة قد أدخلت العالم مرحلة جديدة لم تعد فيها المسافات الزمانية والمكانية تشكل عقبة تذكر في تواصلها.

وقد نتساءل ونحن نلاحظ تعاقب الأحداث الجارية في عالمنا المعاصر كيف سيكون مسار التحضر في العقود القادمة وما الصيغ الآتية لتأثيرات العولمة في اتجاهاته، ومن الطبيعي أن هذا التساؤل لا يلقى موقفًا متجانسًا بل يثير انقسامًا في الرؤى والتصورات لما ستكون عليه أوضاع المدن في المستقبل المنظور على الأقل، ومن الباحثين من يظهرون قلقًا كبيرًا إزاء هذا المستقبل نتيجة المؤشرات السلبية الحالية التي تتفاقم في مجالات الحياة الحضرية كلها تقريبًا.

وفي هذا الإطار، وضمن هذه التحولات العالمية رأينا أنه من

الضروري أن ندرج هذا الكتاب الذي يحمل موضوع «التحضر والحضرية في ظل عالم متغير» محاولة منا توضيح التغيرات الجذرية التي تمر بها المدن تحديًا للبنى القائمة وتوازناتها الاجتماعية وتعمق الاستقطاب الاجتماعي، إضافة إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتي أخذت تؤثر في نسيج المجتمعات العربية وتؤدي إلى حال من عدم الاستقرار والإقصاء الاجتماعي، فضلاً عن حال عدم الاستقرار السياسي الناتج من الأوضاع غير الطبيعية في المنطقة العربية على وجه الخصوص، كما أن السياسات والخدمات الاجتماعية لا تزال تفتقر إلى التكامل والتماسك لمجابهة هذه الظروف الصعبة.

يتضمن الكتاب سبعة (٠٧) فصول متماسكة ومترابطة من أجل تصور رؤية متكاملة للتحضر والحضرية في إطار العولمة، حيث اهتم الفصل الأول بتحليل مفهوم الحضرية والتحضر من ناحية الأبعاد، والمؤشرات والتطور، إلى جانب تحليل لتطور معدلات التحضر في العالم، وبشكل خاص في الوطن العربي من ناحية سمات التحضر، وواقعه، وآفاقه والمشاكل المترتبة عنه.

أما الفصل الثاني فقد تناول تحليل الظاهرة الحضرية في العالم وخلفياتها التاريخية وإشكاليات التحضر عبر حضارات متتالية ومتعاقبة عاشتها البشرية منذ فجر التاريخ إلى غاية وقتنا الحالي.

في حين ركز الفصل الثالث على دراسة التحضر المعاصر من حيث خصائصه وسماته، إلى جانب تحليل للمفاهيم الجديدة التي أصبحت تميز الظاهرة الحضرية على المستوى العالمي كالمدن العالمية،

ومجمعات المدن وأقاليم المدن العالمية وأنوعها المختلفة، وكذا تشخيص لأهم مشاكل التحضر المعاصر في العالم وبشكل دقيق في الدول المتقدمة والدول النامية.

بينما الفصل الرابع تناول دراسة التحضر والمدينة المعاصرة من حيث توضيح مختلف الخصائص التي تميز المدينة المعاصرة ومظاهرها المختلفة، وكذا مشاكلها من خلال استعراض حالة بعض المدن العالمية مثل نيويورك ولندن والقاهرة، بالإضافة إلى تحليل مكانة المدينة المعاصرة ضمن التطورات العالمية كثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومفهوم التنمية المستدامة وظاهرة العولمة، إلى جانب التحديات التي يجب أن تتبناها المدينة المعاصرة سواء في الدول النامية وحتى الدول المتقدمة وآفاقها المستقبلية.

وقد استعرض الفصل الخامس تحليلا لأنماط المدن الكبرى (الميغابول، والميغالوبول والمتروبول)، وكذا المدن العالمية من حيث المفهوم والدور ضمن شبكة المدن العالمية، وتصنيفاتها المختلفة والمتباينة تبعًا للتوجهات والذهنيات، إلى جانب توضيح ديناميكية النظام المتروبوليتاني للمدن العالمية.

أما الفصل السادس فقد اهتم بتحليل خصوصية المدن العربية ضمن ظاهرة العولمة من حيث الفرص والتحديات، وذلك بتسليط الضوء على المدن الجزائرية الكبرى كنموذج من حيث المحفزات التي تكتسبها والمحددات التي ترهن مستقبلها في النظام الحضري العالمي، مستندًا بشكل كلي إلى ما قدمه أستاذي الفاضل محمد الهادي لعروق في بحثه الموسوم «المدينة الجزائرية ورهانات

العولمة» والذي كان سباقًا لدراسة هذا الموضوع.

وفي الفصل السابع تم التطرق إلى تحليل آفاق التحضر ضمن التحولات التي أفرزتها ظاهرة العولمة من خلال بعض البدائل بأشكال مختلفة.

وفي ختام تقديم هذا الكتاب أتمنى أن أكون قد وفقت لما أصبوا إليه في مناقشة قضايا التحضر والحضرية وقضايا حضرية معاصرة في ظل عالم متغير في مجال الجغرافية الحضرية، فإن وفقت فهذا غاية المنى.

وقبل أن أختم هذه المقدمة أؤكد كما اعتدت أن أطمئن القارئ بأني أرحب بأية ملاحظات يمكن الاهتداء إليها في طبعة لاحقة.

نسأل الله الخير والصلاح لهذه الأمة ومن الله سواء السبيل.

المؤلف

الدكتور فؤاد بن غضبان





الحضرية والتحضر

المفهوم، والأبعاد والتطور

الفصل الأول

الحضرية والتحضر

المفهوم، والأبعاد والتطور

مقدمة:

أفرزت إرهاصات التنمية الشاملة المستدامة بمرتكزاتها الاقتصادية المتينة، ومقوماتها المالية الوفيرة وقواعدها الحضارية المتأصلة في جذورها التاريخية واقعًا جغرافيًا حضريًا وتحضريًا.

فمصطلحي الحضرية والتحضر لم يتفق رأي في تعريفهما وتفسير ماهيتهما، فما زال كثير من الباحثين في فروع المعرفة ذات الصلة بالموضوع يخلطون بين هذين المصطلحين، وقد يكون لهذا الخلط ما يبرره أحيانًا، فالظاهرتان مترابطتان، وإن وجود إحداهما شرط أساس لوجود الأخرى، كما أن لكل من الحضرية والتحضر مفاهيم ومعان وتوصيفات تتباين تبعًا لتباين المجتمعات البشرية والأقاليم الجغرافية والحضارية والثقافية[1].

١- مفهوم الحضرية والتحضر:

يختلف المختصون في تعريف كل من الحضرية والتحضر، وفي تشخيص أركانهما والمتغيرات التي تسهم في تكوينهما.

---

(١) حسن عليوي الخياط، الحضرية والتحضر في دولة قطر: رأي في الخصائص والإشكاليات، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد ٠١، ٢٠٠٧، ص. ١٥.

- فالحضرية هي عملية تغير نوعي في نظرة السكان إلى الحياة، وفي أنماط سلوكهم ومجموعة التنظيمات التي أفرزوها ومارسوها، إنها أسلوب حياة متميز له قيمه الاجتماعية وركائزه الحياتية، مع أن هذه القيم وتلك الركائز ليست هي ذاتها في كل مكان، فكل حضارة أو ثقافة قيمها وأصالتها وركائز حياتها وجذورها التاريخية والتراثية ومجالها الجغرافي، ومن ثم فلها أنماط حضريتها وتحضرها، وعمومًا فإن دراسة الحضرية تعد قضية شائكة، خاصة وأن السلوك ونمط الحياة مسائل نسبية، فما يتعارف عليه سلوك حضري في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر وربما في ذات البلد في فترة زمنية تالية.

- أما التحضر فهي كذلك ظاهرة تعني للبعض تركز السكان في مستوطنات حضرية ذات حد أدنى معين لأحجامها السكانية، وبذلك فهو يرون أن عملية التحضر هي نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية، ويعني هذا أنه طالما هناك زيادة في نسبة السكان الحضر، كان هناك تحضر، وعليه يمكن القول أن التحضر هو عملية للتركز السكاني في المناطق الحضرية، غير أن «كنجسلي ديفز Kingsly DAVIES» يعرف التحضر على أنه نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان، ويؤكد على أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن، أما «ألدرج Eldridge» فيعرف التحضر على أنه مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن، ولا يأخذ «كوستيلو Coestello» في كتابه عن التحضر في الشرق الأوسط بالتعاريف والتفسيرات السابقة، وإنما يؤكد على محورين: المحور الديموغرافي من حيث مواقع انتشار

السكان، ومحور العمليات الاجتماعية المرافقة والمصادر التي يستقي منها السكان العناصر الحضارية المادية وغير المادية المتعلقة بأنماط السلوك التي تتميز بها المدينة، ولهذا استعمل مصطلح «التحضر الفيزيقي العمراني» ليشير إلى مواقع استيطان السكان، ومصطلح «التحضر الاجتماعي» ليشمل العمليات الاجتماعية الحضرية[1].

وترتبط الحضرية والتحضر ارتباطًا وثيقًا، فخريطة الحضرية ما هي إلا نتاج نهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه، ويطلق مصطلح التحضر على عملية التوسع الحضري من حيث المراحل والعمليات المتسلسلة والآليات والتحولات والمشاكل المرتبطة بتلك الظاهرة، وتنقسم الرحلة إلى الحضرية إلى ثلاث (٠٣) دوائر مكانية:

١- منطقة المدينة، ولا تقتصر على موضع كتلتها العمرانية بل تمتد إلى الأراضي التي تدخل في إطارها الإداري، وتتسع لتشمل المناطق المحيطة ومحتواها العمراني والاقتصادي، لكونها مناطق الامتداد العمراني في المستقبل، وبطبيعة الحال تتضمن مناطق الامتداد المأمول تجمعات عمرانية ريفية مختلفة الأحجام، وأراضي متفاوتة في إنتاجيتها.

٢- ظهير المدينة الذي يمد المدينة بالغذاء والعمالة المنخفضة الأجرة والخامات التي تدخل في الصناعات الحضرية، ولا يلبث أن يتحول هذا الظهير مصدرًا لإمداد المدينة بالسكان في حالة عجز سوق العمل داخل المدينة عن الوفاء بمتطلبات التنمية عن عمالة فتنشط الهجرة المؤقتة والدائمة، والتي تتفاوت في معدلات إسهامها في النمو السكاني

---

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٦ - ١٧.

للمدينة، ويمكن أن تتجاوز عملية الجذب السكاني من الظهير الريفي المحيط داخل الدولة إلى خارج الدولة من الدول المكتظة والفقيرة القريبة.

٣- إمكانية الوصول على الشبكات النقلية التي تربط مقاصد الحركة في المدينة ومناطق توليد الحركة في الظهير، وتلعب المسافة دورًا هامًا في تحديد حجم الحركة (الهجرة). فالعلاقة عكسية بينهما، وفي حالة فقر الظهير المحيط بالسكان أو غناه بالإمكانات يظهر ما يطلق عليه بالظهير الممتد، وتتعدد استخدام وسائل وأنواع نقلية في الرحلة منه وإلى المدينة.

وتتركز عملية التحضر على طاقات واتجاهات كامنة في المدن والظهير على حد سواء، وفي سيناريوهات التنمية التي تتبناها الدولة، وتوجد أربعة (٠٤) بدائل في عملية التحضر:

١- تركيز مشروعات التنمية عامة والصناعية خاصة في المدن تحت اعتبارات السوق الحضرية الكثيف وتركز العمالة الفنية.

٢- في حالة سيادة الظروف الطاردة للريف والبوادي المحيطة بالمدن والتي تقع في دائرة جاذبيتها.

٣- في حالة التوجه نحو التنمية المركزية في المدن الكبرى والعواصم المركزية في المراحل الأولى للتنمية الإقليمية.

٤- في حالة بوار الظهير الحضري من الريف والبوادي أو فقره اقتصاديًا فلا مناص من تركيز التنمية في المدن عامة والكبرى خاصة بداية فقده التوجهات بتأثير البدائل الأربعة يتولد حركات التغذية في عملية التحضر

وفـي اتجـاه الحضرية (الهجـرة الريفيـة- الحضريـة، الهجـرة الحضرية -الحضرية، الهجرة مـن الحضر والريف إلى المـدن الكبرى، والهجرة الدولية الوافدة).

فحركـة التغذيـة الأولى مـن الريف إلـى الحضـر تنشـط بتأثير البديـل الأول (جذب المدن لمشـروعات التنمية بتأثير السـوق)، وتزداد قوتها في حالة سيادة الظروف الطاردة في الريف (البديل الثاني).

وتتعدل الحركة الأولى وهي الهجرة الريفيـة- الحضرية في حالة تأثير البديل رقم ٣ والتي تتجه فيها الدول في أول مراحل التنميـة الإقليمية بها بتركيز التنمية في النـواة المركزيـة الوطنيـة (العواصم)، وتصبـح الحركة السـائدة مركبة وهي الهجرة الريفيـة والحضرية إلـى المدن الكبرى، حيث تكسـب المـدن الكبرى، حيث تكسـب المدن الكبرى والعواصم الهجرات السـكانية من المـدن الكبيرة من الريف على حد سواء.

أما الحركـة الثالثة، لا تقتصر حركة السـكان مـن الريف والمـدن بالظهير إلى المـدن الكبرى، بل تسـتقطب كميـات كبيرة مـن حـركات السـكان الوافدة من خارج الحـدود وذلك فـي حالة فقـر الظهير أو بوار مسـاحة كبيـرة منه وتضخم الإمكانات الكامنة في المدن العواصم والحواضر الكبرى.

ويتوقف المـردود العام مـن عمليات التحضـر وحركات التغذيـة المرتبطة بها علـى القـدرة الاسـتيعابية للمـدن القائمـة للموجـات البشـرية المتلاحقة من الريف والبـوادي والمدن الصغرى ومـن خارج الحـدود، وتتحدد القدرة الإسـتيعابية للمدن على ميكانيزمات النمو العمرانـي للمدينة الذي قد يمكنها من استيعاب نتاج عملية التحضر أو يبقى جزء كبير منها في حركة عمل يومية بين الظهير والمدينة.

وتتوسع المدن في ضوء ثماني (٠٨) عمليات تنموية لتطوير طاقتها الاستيعابية، والمتمثلة في[١]:

- النمو العمراني الأفقي والمتلاحم على هوامش الكتلة المبنية للمدينة لاستيعاب الزيادة المستحدثة في الأسر الشابة والتي تقابل الزيادة الطبيعية والتي لا تجد لها منفذًا سوى البحث عن وحدات سكنية جديدة في أحياء المدينة الهامشية.
- تفريغ مركز المدينة من الاستخدام السكني والصناعي لصالح الاستخدام التجاري وهجره الاستخدامات والمؤسسات الصناعية والسكنية إلى الهوامش النامية للمدينة السكنية أو ضواح صناعية منفصلة عن جسم الكتلة العمرانية الرئيسية لحاجتها إلى مسطحات أفقية كبيرة، وحتى لا تتعارض مع إيكولوجية المناطق السكنية الداخلية.
- تزايد حركة النزوح الاختيارية للأسر من مركز وداخل المدينة إلى المناطق المتميزة في الهوامش والضواحي، بهدف الحصول على السكن الراقي والجيد، إما في شكل أحياء سكنية متميزة أو ضواح سكنية راقية، وقد شجع هذا الاتجاه زيادة إمكانية الوصول وزيادة معدل زيادة الأفراد للسيارات.
- التلاحم المديني-القروي، الذي يحدث بهوامش المدينة في توسعها في اتجاه الخارج على الأراضي الزراعية لظهير المدينة الريفي، عندما تأتي المدينة على الأراضي الفاصلة بين هوامش الكتلة العمرانية للمدينة وكتلة

(١) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، مطبعة التوحيد بشبين الكوم، مصر، ٢٠٠٠، ص. ١٤٤.

التجمعـات العمرانيـة الريفيـة وتتجاوزهـا وتبتلعها فـي نسـيج امتداداتها المستحدثة.

- التلاحـم الحضري- الحضـري، عندما تتلاحـم الهوامش الناميـة للمدينة مع هوامش مدن مجـاورة، وتحدث هـذه التلاحمات الحضريـة كثيرًا في المناطق التـي تتجاور فيهـا المدن، وفي ضـوء معدلات التنمية السـريعة، وفي غياب قيـود التنمية فـي مناطق ما بيـن المدن المتجـاورة، وفي ضوء النمو الشريطي أيضًا على طول المحاور الطرقية.
- عمليات الضـم الإداري للأراضي المحيطة بنقل حـدود كردونات المدن في نقـلات متتابعـة في اتجـاه الخارج، مـا يسـتتبع ذلك من ضـم أراضي زراعية منتجة وما تضمه من تجمعات عمرانية مختلفة الأحجام.
- سـلوك النمو عندمـا يحـدد نموهـا حواجـز طبيعيـة صارمة مثـل حواجز تضاريسـية أو مائيـة لفتـرة طويلـة، وتسـقط هـذه الحواجـز بأعمـال التكنولوجية مثل الجسور والأنفاق والمصاعد الهوائية، مما يعطي مردودًا تنمويًا أكبر من المعدلات الطبيعية لنمو المدن.
- سـاعدت عوامل أخـرى على زيـادة فعاليـات التحضر والتوسـع المدني، نذكر منها:
- فشـل المخططـات الهيكلية للمـدن عن طـرح فكر تنمـوي مناظر النشـر حركية التنمية العمرانيـة بمناطق التنمية فـي هوامش المدينـة لتقييد النمو العمراني للمدينة.
- انخفاض تكلفـة الإقامة بالمدن في ظـل تردي نوعية الحيـاة الحضرية في ضوء عملية ترييف واسعة النطاق بالامتداد العمراني للمدينة مقابل عملية

تحضير للقرية، وبالتالي اختفاء الحواجز النفسية لدى المهاجر من الريف إلى المدينة.

- دخول كبار رجالات حكومات الدول النامية في المضاربة في السوق العقارية بالمدن الكبرى والجديدة وأثره في توسيع الحيز العمراني للمدينة(١).

إلى جانب ذلك، فهناك من الباحثين من ضيف مجموعة من القيم والمواقف والسلوك المسماة بالثقافة الحضرية، وهذا يعني أن مفهوم التحضر هو مفهوم أوسع بكثير، وأشمل من مفهوم "النمو الحضري"، فالجغرافي البرازيلي "ميلتن سانتوس Milton SANTOS" يعتقد أن مفهوم التحضر هو مفهوم معقد، يتضمن نسبة التحضر أو درجة التحضر، ونسبة النمو الحضري، إضافة إلى مستوى التحضر السابق، حيث أن نسق النمو الحضري قد يؤدي إلى تحول أعمق للبنية الديموغرافية(٢).

كما عرفت الحضرية على أنها عملية تغير نوعي في نظرة الناس للحياة وأنماط سلوكهم وفي مجموعة التنظيمات التي أوجدوها.

أما النمو الحضري فيعني زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة، ويقصد بدرجة التحضر نسبة سكان المدن لمجموع السكان في الدولة.

٢- تطور معدلات التحضر في العالم:

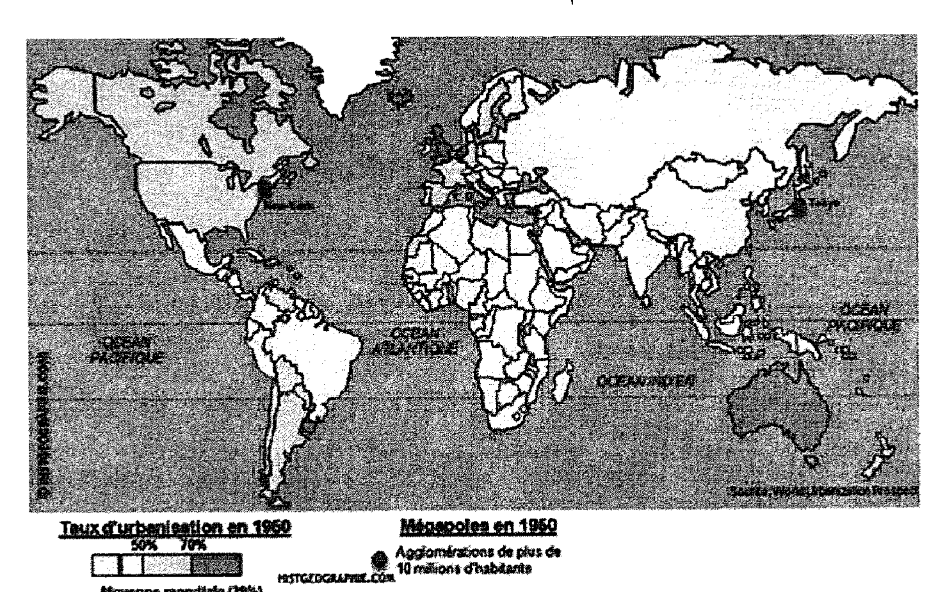
لم تتعد نسبة التحضر في العالم ٤ ,٣٪ في سنة ١٨٠٠، ولم تكن نسبة سكان المدن التي يزيد حجم كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة إلا حوالي ٣٪ من

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٤٥.

(٢) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٠، ص. ٣٧.

إجمالي سكان العالم (٢٧٢ مليون حضري) من مجموع ٩٠٦ مليون نسمة، وكان ١٥،٦ مليون نسمة حوالي ٧ , ١٪ يعيشون في مدن يزيد حجم كل منها عن ٠٠٠ , ١٠٠ نسمة و٢١٧ مليون نسمة أي ٨٤٪ في مدن حجم كل منها ٠٠٠ , ٢٠ نسمة فأكثر.

وقد تطورت نسبة التحضر لتصل إلى حوالي ٦ , ١٣٪ في سنة ١٩٠٠، ثم ٣ , ١٩٪ سنة ١٩٢٠، ثم ٨ , ٢٤٪ سنة ١٩٤٠ أي ٥٧٠ مليون حضري من ٢٢٩٥ مليون نسمة (شكل رقم: ٠١).



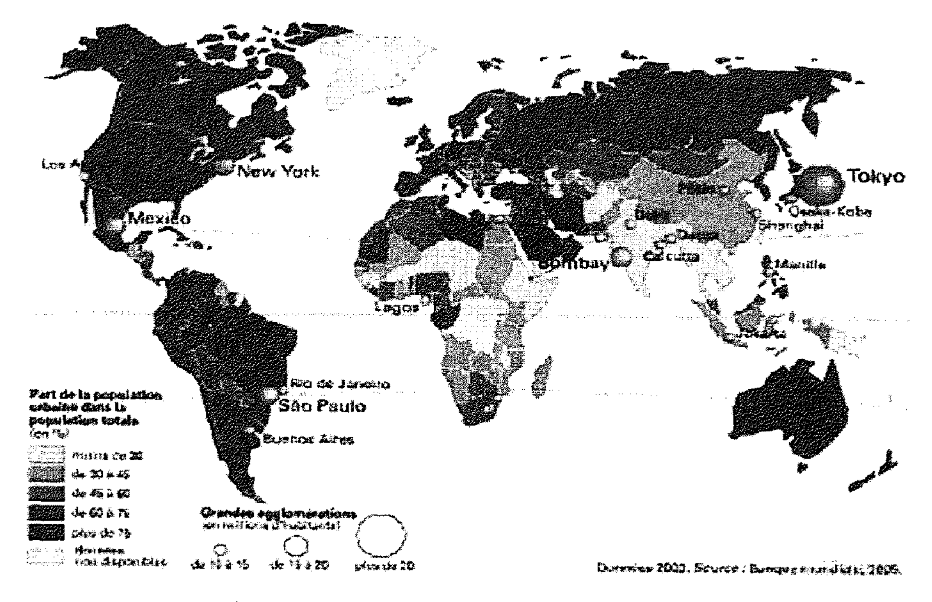
شكل (01): توزيع معدلات التحضر في العالم سنة 1950

Source: © HISTGEOGRAPHIE.COM, d'après World Urbanization Prospect

ثم ارتفعت النسبة لتصبح ١ , ٣٣٪ سنة ١٩٦٠ (أي ٩٩٠ مليون حضري من ٢٩٩٠ مليون نسمة)، وفي سنة ١٩٧٠ كان ٨٦٠ مليون نسمة يعيشون في المدن الكبرى، وهو أكثر من ضعف العدد من عشرين سنة.

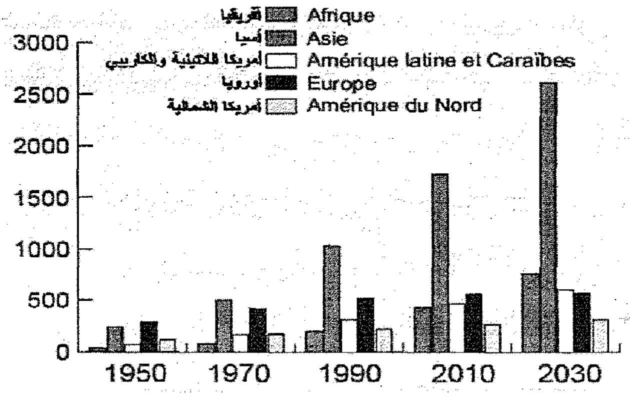
وفي سنة ١٩٩٥ حصلت قفزة عملاقة في التطور الحضري للسكان، فقد بلغ عدد السكان الحضري ٢٥٨٤ مليون حضري من مجموع ٥٧١٦ مليون نسمة أي ما يقارب ٤٩٪ من مجموع السكان.

وفي سنة ٢٠٠٠ تجاوزت نسبة التحضر ٥١٪ أي ٣١٣٢ مليون حضري (شكل رقم: ٠٢)، وقد تصل إلى الثلثين سنة ٢٠٢٥ أي ٦٥,٢٪.



شكل (02): توزيع معدلات التحضر في العالم سنة 2005

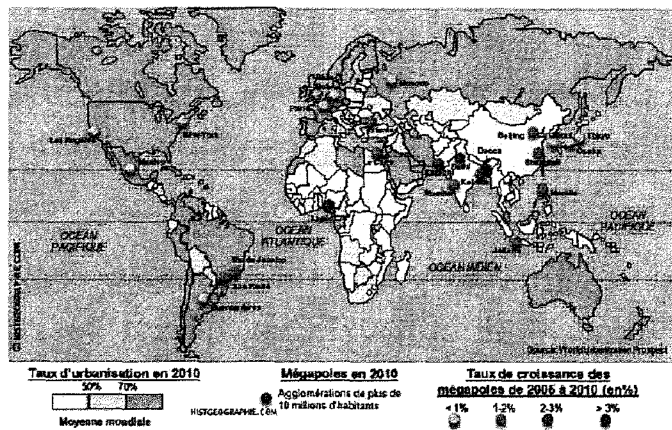
ومن المرجح أن لا يحدث مالا يقل عن ٨٣٪ من الزيادة في سكان العالم في العقدين القادمين: ٨١ مليون حضري إضافي في كل سنة من مجموع ٩٧ مليون ساكن إضافي، وسيبلغ الزيادة ذروتها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (شكل رقم: ٠٣).



شكل (03): تطور عدد السكان في المناطق الحضرية عبر القارات (مليون نسمة)

وقد قفز عـدد المـدن المليونية مـن ١٤ فـي سـنة ١٩٠٠ إلى ٥٠ مدينة سـنة ١٩٥٠، ثم ٣٠٠ مدينة في سـنة ٢٠٠٠، تضم ١٦٪ من مجموع سـكان العالـم، و٣٥٪ السكان الحضر.

وقد بلغ عدد المدن التي يزيد حجم كل منها عن ١٠ ملايين نسـمة ٢٤ مدينة في سنة ٢٠٠٠، منها ١٧ مدينة في الدول النامية (أمريكا اللاتينية وآسيا)(شكل رقم: ٠٤).



شكل (04): توزيع معدلات التحضر ونمو المدن الكبرى في العالم سنة 2010

Source : ©HISTGEOGRAPHIE.COM, d'après World Urbanization Prospect

كما تضاعف عدد السكان الحضر أكثر من ٧ مرات بين سنتي ١٩٢٠ حينما كان سكان الحضري يقدر بـ ٣٦٠ مليون نسمة، ثم أصبح سنة ١٩٩٥ ما يقارب ٢٥٨٤ مليون نسمة.

وفي الدول النامية ازداد سكان الحضر ١٠ مرات، فقد كان عددهم سنة ١٩٢٥ حوالي ١٢٠ مليون نسمة، وأصبح سنة ١٩٩٥ حوالي ١٢٥٥ مليون نسمة، ويعيش حوالي ثلثي إجمالي السكان الحضر في العالم في الدول النامية سنة ٢٠٠٠ أي ٢١٢١ مليون نسمة من ٣١٣٢ مليون نسمة من الحضر في العالم.

ففي الدول النامية يقطن ثلثي سكان العالم، وفي هذه الدول تحدث أقصى التغيرات في مستوى التحضر، حيث يتضاعف عدد سكان المدن فيها كل ١٣,٥ سنة، ولقد أضافت مدن العالم النامي ٢٦٠ مليون ساكن لسكان العالم فيما بين ١٩٥٠- ١٩٧٠، وفي نفس المدة بلغ معدل زيادة سكان المدن التي يبلغ حجم كل منها ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر (٦٧٪) كل ١٠ سنوات.

وقد دفعت الاتجاهات المرتبطة بالتحضر العالمي والتي تمثلت في زيادة حجم المدن وعددها وتدهور الكثير من البيئات وتفاقم العديد من المشكلات التي أصبحت ملازمة للحياة الحضرية إلى زيادة الاهتمام بمستقبل المدن ورفاهية سكانها.

ولقد مالت معظم الدراسات الحضرية التي ظهرت في العقدين الماضيين إلى استخدام عبارة (الأزمة الحضرية) لتشير بها إلى حقيقة كيف أن المدن والمراكز الحضرية بدت في الآونة الأخيرة كأنها تنتقل من أزمة إلى أخرى لتصور في النهاية مجموعة معقدة ومتشابكة من المشكلات التي تواجه حياة المدن وخاصة في الدول النامية.

لقد شهدت المدن في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أثار بدوره عدد من القضايا والمسائل التي اختلفت كثيرًا عن غيرها التي طرحت في العقود السابقة، فلقد بدأت تظهر وتتفاقم بنفس معدلاتها (في المناطق الداخلية في المدينة) حيث ظهرت كذلك في الضواحي والأطراف الحضرية.

٣- تطور معدلات التحضر في الوطن العربي:

٣-١- واقع التحضر في الوطن العربي وآفاقه:

يعد التحضر ظاهرة اجتماعية جغرافية تتمثل في انتقال السكان من النمط الحياتي الريفي والبدوي البسيط إلى النمط الحياتي المتحضر الأكثر تعقيدًا والأعلى مستوى حضاريًا، حيث يتكيفون مع طرق حياة وأنماط معيشة جديدة، الأمر الذي يؤدي مع الزمن إلى تمركز السكان في المدن على حساب الأرياف، وما يرافق ذلك من تغير اجتماعي وثقافي، وتدعيم للروح الفردية على حساب الروح الجماعية التي تسود عادة في الريف.

وحسب هذا التعريف فإن التحضر يعني سكنى المدن أو نسبة سكان المدن إلى مجمل السكان، ولكن في الحقيقة أن التحضر أوسع من ذلك ويشمل جزءً مهمًا من سكان الأرياف أيضًا مما يمارسون نمط حياة غير زراعي أو رعوي ويعملون في أنشطة حضرية مثل: التجارة، الحرف، الخدمات، السياحة، عمال في المدن القريبة... وهؤلاء عامة أكثر تعليمًا أو ثقافة وأقل تمسكًا بالعادات والتقاليد البالية وفي الوقت نفسه تقل ارتباطاتهم العائلية والعشائرية وحبهم لكثرة الأولاد وتعدد الزوجات، كما أن نسبة من سكان المدن العربية تمارس نشاطًا ونمط حياة غير حضري بل هو في كثير من الأحيان قد أحط من نمط الحياة الريفية، لا سيما مما يسكنون الأحياء المتدهورة على أطراف المدن

الكبيرة والكبرى ممارسين بذلك نمط حياة غير حضري ضمن المدن وعلى شكل "تمدن كاذب".

وتعد المدينة أساس التحضر، وهي تجمع سكاني وعمراني كبير الحجم، مرتفع البنيان، وكثيف الشوارع ذو وظائف متعددة، دون أن تكون الزراعة بارزة بينها، وهناك ملامح وسمات ومؤشرات تميز المدينة من القرية من أبرزها[1]:

- عدد سكانها أكثر من القرية، وإن كان الحد الفاصل بينهما يختلف من دولة لأخرى، فالمدينة في سورية عدد سكانها أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسمة، وفي مصر أكثر من ١٢,٠٠٠ نسمة، وفي الجزائر عدد سكانها أكثر من ٥٠٠٠ نسمة شرط أن تحتوي أكثر من ١٠٠ بناية متجاورة وأكثر من ١٠٠٠ عامل في غير الزراعة، وفي تونس أكثر من ١٠٠٠ نسمة.
- كثافة السكان بها أعلى من القرية، إذ تزيد الكثافة السكانية في المدينة بشكل عام عن ٥٠٠٠ نسمة/ كم٢، كما أن كثافة أبنيتها أعلى وكذلك شوارعها، وتحتوي على ساحة أو أكثر مع ضخامة المباني وارتفاع الطوابق واحتواء كثير منها على صروح تاريخية مهمة أو أجزاء قديمة في مركزها.
- تركز الوظائف غير الزراعية، حيث تقل نسبة العاملين في الزراعة بين سكان المدينة عن ٢٠ ٪، مع وجود وظائف متعددة بها، بينما أغلب القرى أحادية الوظيفة الزراعية الطابع.
- يعمل الحضريون في المدينة ذاتها وفي مباني مغلقة ومكيفة عادة، بينما

(١) محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، دمشق، ٢٠٠٦، ص. ١٧٦.

يعمل الريفيون في العراء لينتجوا منتجات مادية، بينما ينتج الحضريون منتجات مادية وغير مادية على شكل خدمات تزداد ويزداد عدد العاملين بها مع تضخم المدينة.

- تملك أغلب المدن وظائف إدارية للمناطق المجاورة لها، وتخدم محيطها (إقليمها) الذي تتوسطه، وغالبًا ما تصنف المراكز الإدارية مع المدن دون أن تحقق شرطا كثرة السكان وارتفاع الكثافة.
- تملك المدينة تشكيلة سلعية وخدمية أوسع وأرقى من القرية، وتتمتع غالبًا بنقل داخلي، بينما تفتقر كثير من القرى لذلك وبعضها حتى للنقل الخارجي المنتظم. غلى جانب ذلك فإن سكان المدينة أكثر تطورًا ومقدرة على التعامل مع المنجزات الحضارية والتقنية، والتزام الأنظمة والقوانين، وأكثر حبًا للعلاقات المنظمة والتفاعل الخلاق الذي يؤدي إلى الإبداع والاختراع، لكن تكثر في المدن المشكلات الاجتماعية ويزداد تلوث البيئة.

ويعد القرن العشرين قرنًا للتحضر في الوطن العربي، فقد ارتفعت فيه نسبة التحضر من ١٠٪ في بدايته إلى نحو ٦٠٪ في نهايته، وفي حين لم يكن يسكن في مدن الوطن العربي سنة ١٩٠٠ سوى ٥, ٣ مليون نسمة أصبح يسكنها سنة ٢٠٠٠ نحو ١٨٠ مليون نسمة، وعليه عرفت أجيال القرن العشرين من العرب نمطي الحياة الريفي والحضري من خلال الانتقال من القرية إلى المدينة، وعاشت المراحل الانتقالية بين هذين النمطين بكل صعوباتها التي رافقت عملية التكيف مع شروط ونمط الحياة الجديدة(الحياة الحضرية). وقد أسهمت عوامل عديدة في تحضر الوطن العربي والذي يوصف بأنه تحضرًا سريعًا، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، بعضها طبيعي والآخر

بشري، ومنها ما هو اقتصادي، وبصفة عامة هناك عاملان أساسيان، وهما:

- العامل السياسي المتمثل في حصول أغلب الدول العربية على استقلالها من الاستعمار الأجنبي.
- العامل الاقتصادي الذي تمثل في التطور الاقتصادي السريع، وذلك من خلال السياسات التنموية التي اتبعتها الدول العربية بعد استقلالها لتدارك تخلفها واللحاق بركب الحضارة من خلال التصنيع وتطوير الزراعة والخدمات...وغيرها.

وقد ساعد اكتشاف البترول واستثماره في خطط التنمية في زيادة التحضر، وكان التركيز على المدن من أهم عوامل جذب السكان إليها، إذ تتوافر فيها فرص العمل والخدمات وشروط الحياة الأسهل والدخل الأعلى، وقد ارتفعت نسبة السكان الحضر إلى مجمل السكان في الوطن العربي من ١٠٪ سنة ١٩٠٠ إلى ١٧٪ سنة ١٩٣٠ ثم ٢٩٪ سنة ١٩٥٠، إذ أضحى مجموع سكان المدن قرابة ٢٢ مليون نسمة من أصل ٧٥ مليون ساكني الوطن العربي، لترتفع هذه النسبة إلى ٣٦,٥٪ سنة ١٩٦٠ و٤٩٪ سنة ١٩٧٠، وتقدر هذه النسبة حاليًا بما يزيد عن ٦٠٪ من مجمل سكان الوطن العربي وبما يقارب ١٨٠ مليون نسمة ونيف.

وقد تباينت وتيرة التحضر في النصف الثاني من القرن العشرين بين الدول العربية، حيث تصنف في ٠٥ مجموعات حسب نسبة التحضر التي وصلت إليه (٢٠٠٠)، وهي كما يلي:

- **المجموعة الأولى**: ترتفع فيها نسبة التحضر عن ٩٠ ٪ من مجمل سكانها، وتضم أربع دول هي: الكويت، والبحرين، وقطر ولبنان، إضافة إلى قطاع غزة، وتعتبر هذه الدول مفرطة التحضر ويكاد النمط الريفي يتلاشى

فيها، وهي صغيرة المساحة، ومنخفضة السكان (نحو ٢ ٪ من سكان الوطن العربي)، وتسود فيها الصحاري، كما أنها دول غنية ذات مستوى حياتي مرتفع بسبب عائدات النفط والغاز، أو بسبب السياحة وتحويلات المغتربين، أما غزة فالنسبة عالية بسبب الواقع السياسي الذي يعيشه القطاع في ظل الهيمنة الإسرائيلية وتقديم الخدمات الإقليمية كما في لبنان.

- **المجموعة الثانية**: وتضم مجموعة الدول عالية التحضر، والتي تتراوح فيها نسبة التحضر ما بين ٧٠-٩٠ ٪، وتضم ٠٧ دول وهي: ليبيا، والسعودية، وجيبوتي، وعُمان، والإمارات العربية المتحدة، والأردن والعراق، وتستحوذ هذه المجموعة على نحو ٢٢ ٪ من سكان الوطن العربي، وهي دول متنوعة من حيث عدد السكان والمساحة، لكن أغلبها دخله عال إلى متوسط من خلال عائدات البترول أو تحويلات المهاجرين الذين هاجروا إلى دول الخليج مثل الأردن الذي استقبل أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين بعد النكبة وسكنوا المدن الأردنية، إضافة إلى قلة مساحة الأرض الزراعية وسيطرة الجفاف.

- **المجموعة الثالثة**: وتخص الدول ذات التحضر المعتدل أو فوق المتوسط والذي تتراوح نسبته بين ٥٠-٧٠ ٪، وتضم ٠٤ دول، وهي: تونس، والجزائر، وموريتانيا وسورية، إذ يسكن ٢١ ٪ من العرب في هذه الدول ذات الدخل المتنوع المصدر، وتعتمد على تصدير الخامات المعدنية والزراعية، وإلى حد ما المنتجات الصناعية الخفيفة التي تنتشر في المدن وتجذب سكان الأرياف، كما أن سورية تستفيد من تحويلات أبنائها في لبنان ودول الخليج وليبيا، أما تونس والجزائر فمن تحويلات المهاجرين إلى أوروبا خاصة فرنسا تحديدًا.

- **المجموعة الرابعة**: تتراوح نسبة التحضر بهذه المجموعة بين ٣٠-٥٠ ٪، وتضم دول قليلة التحضر، تتمثل في ٠٤ دول، وهي: مصر، والمغرب، والسودان (قبل التقسيم) واليمن، وهي دول تتميز بمساحتها الواسعة وارتفاع عدد سكانها بنحو يصل إلى ٤٩ ٪ من العرب، وهي ذات موارد طبيعية واقتصادية وبشرية كبيرة، لكن يعد استثمار الموارد فيها ضعيفًا خاصة بالنسبة إلى السودان وكذا المغرب، ويقدر الدخل في هذه الدول من متوسط إلى ضعيف، وهي مصدر للعمالة إلى الخارج خاصة إلى دول الخليج العربي، ثم إلى أوروبا وأفريقيا وتعوّل كل من اليمن والسودان على النفط في تحسين أوضاع شعوبها.
- **المجموعة الخامسة**: وتضم الصومال فقط، وفيها ٥ ٪ فقط من العرب، وتنخفض بها نسبة التحضر إلى مادون ٣٠ ٪ فهو تحضر ضعيف، لكن هذه الدولة غنية بمواردها وفقيرة من حيث الإنتاج المحلي بسبب الحرب الأهلية والحياة القبلية السائدة بها، لكن الصومال عامة طاردة للسكان حاليًا وتتأثر المدن بها سلبًا وتهمل مختلف الأنشطة لصالح الحرب العبثية[1].

وبصفة عامة فإن نسبة التحضر في الوطن العربي مرتفعة إذا ما تم مقارنتها مع مثيلاتها في الدول النامية، التي تبلغ نحو ٤١٪، بينما في الوطن العربي هي نحو ٦٠٪ وهي تقترب من الدول الصناعية المتقدمة، إذ تبلغ ٧٥٪ حين دليل التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، في حين أن معدل نمو الحضر لا يتعدى ٠،٧٪ في الدول المتقدمة نجده المتوسط يقترب من ٥٪ في النصف الثاني من القرن العشرين في الوطن العربي.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٨٠.

وحسب المعدل السنوي لنمو السكان الحضر في الدول العربية في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٢ يمكن توزيعها في ٠٤ فئات كما يلي:

- نمو سريع جدًا تعدى ١٠ ٪ سنويًا ويتركز في عُمان والإمارات العربية المتحدة من خلال توسع المدن وظهور مدن جديدة وتحول بعض القرى إلى مدن بسبب الهجرة الوافدة إليها ونمو سكانها.
- نمو سريع في موريتانيا وقطر وليبيا والسعودية وجيبوتي ويتراوح بين ٧- ١٠ ٪ سنويًا، إذ تحولت مدن صغيرة إلى كبيرة وكبرى في زمن قصير.
- نمو متوسط السرعة إلى سريع في السودان، والعراق، واليمن، والصومال، والجزائر، وسورية، والبحرين، ولبنان، والمغرب من ٤-٧ ٪ سنويًا.
- نمو عادي في تونس ومصر حيث كان معدل النمو أقل من ٤ ٪ سنويًا.

وفي تسعينات القرن العشرين وخاصة في النصف الثاني منها انخفض معدل النمو الحضري السنوي في جميع الدول العربية وأضحى في المتوسط نحو ٣,٥٪ سنويًا، ومن المتوقع أن ينخفض في المستقبل توافقًا مع منحنى انخفاض المعدل السنوي العام لنمو السكان في الوطن العربي، وضعف الهجرات الريفية إلى المدن مع تحسين شروط الحياة ونوعيتها في أرياف الوطن العربي وباديته.

وعن آفاق التحضر في الوطن العربي فيمكن القول على الرغم من انخفاض وتيرة النمو، إلا انه سيرتفع في جميع الدول وستبقى المدن العربية جاذبة لسكان الأرياف في غضون الربع الأول من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير، إذ تقدر حاليًا وتيرة نمو السكان في الوطن العربي بحدود ٢,٣٪ سنويًا،

على الرغم من أن سكان الريف يتوالدون أكثر، وهذا دليل على هجرة الفائض منهم إلى المدن، وتحول كثير من المراكز الريفية إلى مدن مع تزايد سكانها وتغير في وظائفها، بتحولها تدريجيًا إلى مراكز غير زراعية.

وحسب توقعات خبراء الأمم المتحدة لشؤون السكان فإن نسبة التحضر في الوطن العربي ستتجاوز ٧٠٪ في سنة ٢٠٢٥، وربما يصل إلى ٧٥٪ مثل الدول المتقدمة، لأن هناك من بقول أن نسبة سكان المدن في الوطن العربي تزيد عن ٦٥٪ وهو على حد لأن المراكز التي تصنف مدنًا تختلف من دولة عربية لأخرى، بل أن كثير من سكان المدن خاصة في أطرافها يتم حسابهم على الأرياف على الرغم من وجودهم في المدن.

كما يتوقع أن يتجاوز نسبة سكان المدن في ٠٨ دول عربية سنة ٢٠٢٥ عتبة ٩٠٪ من سكانها، بينما في سنة ٢٠٠٠ لم تكن سوى ٠٣ دول تحضرها يفوق ٩٠٪، في حين كان على أرض الوطن العربي ٢٠ مدينة مليونية سنة ٢٠٠٠ يمكن أن يصل هذا الرقم إلى نحو ٤٠ مدينة سنة ٢٠٢٥ لأنه توجد حاليًا ١٠ مدن تقترب سكانيًا من عتبة المليون نسمة.

٣-٢- سمات التحضر في الوطن العربي:

يتميز التحضر في الوطن العربي بالعديد من السمات، لعل أهمها نذكر:

- **التحضر سمة مرافقة لتاريخ العرب**: شهد الوطن العربي قيام العديد من الحضارات الأولى (حضارة بلاد الرافدين، حضارة وادي النيل، الحضارة الفينيقية...) ثم كان الإسلام وما رافق ذلك من عمران حضري وارتفاع نسبة الحضر في مراحل تاريخية متعاقبة ومتباينة.

وتشير العديد من التقديرات إلى أن نسبة سكان المدن في الحضارة السومرية

قريبة من ٥٠٪، وكانت في عصر ازدهار الدولة الإسلامية في حدود ٢٥٪، بينما جعلها الاستعمار الحديث تهبط إلى ما دون ١٠٪.

أما نسبة التحضر السائدة في أغلب الدول العربية وغير المسبوقة وغالبًا غير مترادفة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي والخدمي وما يتطلبه هذا التحضر السريع الذي حدث في النصف الثاني من القرن العشرين وجعل نمط الحياة الريفية يندحر وشبه ينقرض في بعض الدول، مع الإشارة إلى أن نسبة متزايدة من سكان الأرياف أضحت تمارس نمط حياة حضرية في العمارة والملبس والمأكل والعمل الخدمي والحرفي والصناعي بعيدًا عن الزراعة والرعي.

ففي الوقت نفسه الذي لا يزال حوالي ٤٠٪ من العرب يسكنون الأرياف نجد أن من يمارسون الزراعة وتربية الحيوانات لا تتعدى ٢٥٪ في أغلب الدول العربية والباقي يعملون في أنشطة شتى وهي حضرية وليست ريفية.

- **تحضر متسارع وانفجاري**: لقد كان التحضر سريعًا وسريعًا جدًا وحتى انفجاريًا في بعض الدول وفي بعض المدن العربية، فقد زادت نسبة الحضر في سلطنة عُمان من ٤ ٪ إلى ٨٣ ٪ في الأربعين سنة الأخيرة من القرن العشرين، وفي موريتانيا من ٦ ٪ إلى ٥٧ ٪، وفي ليبيا من ٢٣ ٪ إلى ٨٠ ٪، وفي اليمن من ٩ ٪ إلى ٣٧ ٪...وهكذا وبنسب أقل في بقية الدول، كما أن نسبة التحضر قد ارتفعت من ٣٦,٥ ٪ إلى ٦٠ ٪ في الدول العربية بشكل عام، وكانت نسبة نمو التحضر وسطيًا ٥ ٪ سنويًا وهي من أعلى النسب في العالم.

وقد تضاعف سكان بعض المدن العربية في مدة قصيرة جدًا قد تقل عن ١٠ سنوات، فقد نمت كل من مدينتي الكويت والدوحة بأكثر من ٢٠٠٪ بني سنتي ١٩٦٨- ١٩٨٠، ونمت دبي بأكثر من ٤٠٠٪، أما الشارقة فنمت في هذه المدة

بنسبة تزيد عن ٦٠٠٪، أي تضاعف عدد سكانها أكثر من ٠٦ مرات خلال ١٢ سنة فقط.

وقد ارتفع عدد سكان بعض المدن العربية على شكل سلسلة هندسية، فبينما احتاجت لندن إلى ٢٠٠ سنة ليصل عدد سكانها إلى ٠٤ ملايين، وباريس احتاجت إلى قرن كامل ليزيد سكانها من ٢,١ إلى ٢ مليون نسمة، وقد زاد سكان دمشق من ١,٣٧ إلى ٢ مليون ثماني سنوات (١٩٨٠- ١٩٨٧)، كما أن المراكز الصغيرة في بداية القرن العشرين مثل الرياض والكويت اللتين لم يتجاوز عدد أي منهما ١٠ آلاف نسمة حتى منتصف القرن العشرين نجد أن سكان الرياض حاليًا يتجاوزون ٣,٥ مليون نسمة، والكويت ١,٢ مليون نسمة، أما مدنًا أخرى مثل بيروت واللاذقية التي كان في كل منهما نحو ٢٠,٠٠٠ نسمة، ودمشق التي كان بها ١٥٠,٠٠٠ نسمة وحلب التي كان بها ١٨٠,٠٠٠ نسمة لم تنم بالسرعة نفسها، لكن الرياض والكويت وبيروت ومدنًا أخرى فقدت هويتها المحلية وأخذت طابعًا أوروبيًا شكلاً ومضمونًا مع قطيعة علاقتها بالتراث والبيئة المحلية على الرغم من أن بعض المحاولات اليائسة للحفاظ عليها من الدمار.

ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في هذا التحضر في عاملين اثنين، هما:

- معدل النمو السنوي الطبيعي المرتفع والذي ارتفع من ٢,٦ ٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٤,١ ٪ ما بين ١٩٧٠-١٩٧٥ وأصبح الأعلى في العالم نتيجة عوائد النفط التي استثمرت في التنمية والخدمات في المدن أكثر من الأرياف، ويعود هذا المعدل للاعتدال في نهاية القرن العشرين وينخفض إلى ٢,٥ ٪.
- الهجرات إلى المدن سواء من الأرياف والبوادي أم من المدن الصغرى

إلى الكبرى أو دولـة عربية لأخرى أو من خارج الوطـن العربي إلى مدنه، خاصة الخليجيـة وبعض المـدن الليبيـة، كمـا كان للتهجين الـذي قام به الكيـان الصهيوني أثـر كبير في مدن فلسـطين والمـدن العربية فـي الدول المجاورة لفلسطين، ومع ذلك يبقى البترول وعائداته على الدول المنتجة له أو التي تصدر اليد العاملـة التي تحول أموالاً كبيرة إلـى دولهم من أهـم العوامل في النمو السـكاني واسـتثارة الهجرة إلى المـدن العربية لأن هذه الأموال غالبًا ما تستثمر في مشـاريع ضمن المدن، حتى ولو كان المهاجر ريفيًا في أصله.

- **التركز الحضري العالـي في بعض الدول ونمو المـدن الضخمة:** أصبحت إحصائيـات الأمـم المتحدة تـورد المـدن الضخمة تحت اسـم مجمعات المدن، حيث يسـكن في كل واحدة منها أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ نسمة، ولم تعد مدينة منعزلة أو مسـتقلة بل مدينـة أم اتصلت بمـا يجاورها من مراكز عمرانية حضرية أو ريفية، هذا النمط من سمات العواصم العربية أكثر من غيرها، لكنه أخذ ينتشر في مدن أخرى مع توسـعها نحو المراكز الطرفية، فهذه العواصـم التي تسـتأثر بأفضل الخدمـات ويتم تركيز الاسـتثمارات فيها تصبـح ذات جاذبية عالية للسـكان من خارجها، وخاصـة أنها تحوي الوظائف الحكومية والإدارات والتمثيل الدبلوماسي والتجاري وغيرها.

ويقطن في العواصم العربية حاليًا نحو ٢٠٪ من سكان الوطن العربي (حوالي ٦٠ مليـون نسـمة)، وتسـتأثر العاصمة في قطـر بنحـو ٧٠٪ من سـكان الدولة، وفي ليبيا ٦٣٪، وفـي الكويت ٦١٪، وفي لبنـان ٥٠٪، وفي موريتانيـا ٣٥٪، أما في الأردن وتونس والعراق فنسـبة سكان العاصمة إلى سـكان الدولة تتراوح ما بين ٢٢-٢٤٪، بينما تنخفض في السـودان إلى ١٠٪ (قبل التقسيم)، وفي اليمن

إلى ما دون ٥٪، وفي سنة ١٩٩٠ كان ٢٨,٤ من العرب يعيشون في مدن كبرى (مجمعات مدن) يزيد سكان الواحدة منها عن ٧٥٠,٠٠٠ نسمة، ويمثلون ٤٣٪ من سكان الحضر، وفي المغرب يتركز ٩٠٪ من المؤسسات الصناعية الحديثة على شريط طوله ١٣٠كم بين الدار البيضاء والقنيطرة وتقع فيه مدينتا الرباط وسلا، بل أن نصف هذه المؤسسات في الدار البيضاء وحدها.

ولم يكن في الوطن العربي سوى مدينتين مليونيتين سنة ١٩٥٠ هما القاهرة (٢,٤ مليون نسمة) والإسكندرية (١,١ مليون نسمة)، وأصبح العدد ٠٥ مدن سنة ١٩٧٠، إذ دخلت القائمة كل من: الجزائر وبغداد والدار البيضاء، وكان يسكن هذه المدن ١٢ مليونًا سنة ١٩٧٠، ووصل العدد إلى ١٥ مدينة سنة ١٩٩٠ يسكن بها ٣٨ مليون نسمة، ومن المتوقع أم يسكن المدن المليونية أكثر من ٥٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، أي خمس السكان العرب، وقد زادت حصة القاهرة من سكان مصر من ٦٪ إلى ١٦,٥٪ ما بين ١٩٨٠-١٩٩٥، أما بيروت التي كان فيها ١٩٪ فقط من سكان لبنان، فقد ارتفعت النسبة إلى ٤٥٪ سنة ١٩٧٠ و٥٠٪ سنة ١٩٩٥.

ويقدر عدد سكان المدن المليونية حاليًا في الوطن العربي ما بين ٥٥- ٦٠ مليون نسمة، ويشكلون نحو ٣٥٪ من سكان المدن (سكان الحضر) في الوطن العربي، ونحو ٢٠٪ من مجمل سكان الوطن العربي[1].

٣-٣- مشاكل التحضر في الوطن العربي:

تعاني المدن العربية من جملة مشاكل كغيرها من مدن العالم النامي، إذ تقل الأموال والخبرات وتتوسع المدن ويتم تخريب البيئة وتهديم القديم، وعيه

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٩٣- ١٩٤.

يمكن تصنيف هذه المشاكل في مجموعات متشابهة كما يلي:

- **مشاكل عمرانية وتخطيطية**: تعاني أغلب المدن العربية من ضغط سكاني على المساكن، نتج عنه اكتظاظ سكني وإيجارات مرتفعة ومثلها أسعار العقارات والمساكن، وانتشار المضاربات والسمسرة والتفاوت الكبير بين أحياء المدينة، وبين الأحياء العشوائية التي تنتشر في الضواحي القريبة أو على أطراف المدينة، وكثيرًا ما نجد أنفسنا أمام أكثر من مدينة واحدة للأثرياء، وثانية لمتوسطي الدخل، وثالثة للفقراء والمعدومين، مع فقدان التشابه والترابط بينها غالبًا.

هناك إقبال عال على المساكن ولاسيما من قبل الفقراء وذوي الدخل المحدود، وكان النقص في منتصف عشرية الثمانينات يقدر بـ ١,٥ مليون مسكن في المدن العربية، منها ٦٠٠,٠٠٠ في القاهرة، و١٠٠,٠٠٠ في دمشق، وتحتاج القاهرة سنويًا إلى ٥٦,٠٠٠ مسكن، أما الإسكندرية فتحتاج إلى ١٤٠,٠٠٠ مسكن حتى سنة ٢٠٠٥ لمواجهة الطلب، وتحتاج الخرطوم إلى ٢٠٠,٠٠٠ مسكن حتى سنة ٢٠٠٥، ويقدر أن ٩٠٪ من سكان مدن السودان غير قادرين على تسديد قيمة السكن الصحي المناسب، وفي نواكشوط يسكن ٤٠٪ من السكان في سكن غير نظامي، أما في الأردن نجد بها عجز في المساكن الرخيصة، إذ هناك نقص في الأرض المعدة للبناء ونقص في الخدمات التي تخص الأحياء الفقيرة.

وتشير الدراسات أن العجز المسجل في عدد المساكن سنة ١٩٩٥ قد بلغ على المستوى العربي ريفًا وحضرًا ما يقارب ٦،٥ مليون وحدة أو ٢٩ وحدة لكل ١٠٠٠ ساكن أغلبها في المدن العربية، حيث يكون التعويض بالاعتداء على الأراضي المشاع والتعمير عليها بسرعة من دون استيفاء الشروط

الهندسية وكذلك على أراضي البلديات، وفي الأحراج ومناطق الأخطار الطبيعية (كمناطق الفيضانات، والانزلاقات الأرضية، وتكون الطرقات بها ضيقة على شكل أزقة وأحيانًا مغلقة، وفي هذه الأحياء غير النظامية لا تتوافر على الخدمات ويصعب توفيرها لانعدام المساحات الفارغة، كما يتم البناء باستعمال مواد غير نظامية من البلوك والخشب والصفيح والقصدير والكارتون...، ويقدر سكان هذه العشوائيات في مصر بحدود ١١,٥ مليون نسمة (٢٠٪ من مجموع السكان)، بل أن نحو ربع مليون نسمة يعيشون في المقابر ضمن القاهرة الكبرى، وفي بغداد تبنى أحياء الصرائف كما يطلق عليها حول المدينة من الطين والبردي وتسقف بحصائر تتوضع على مساند من النخيل، وكانت المساكن الجديدية وغير النظامية في الثمانينات في المغرب تبلغ ٣٥٪ من إجمالي المباني، و٤٠٪ في مدينة تونس و٦٠-٨٠٪ في دمشق و٧٥٪ في القاهرة، وفي مدينة الخرطوم الكبرى فإن ٤٠٪ يسكنون في مساكن غير نظامية، وفي مدينة أسوان (مصر) أكثر من ٥٠٪ بسبب قدوم أسر العمال في أثناء بناء السد العالي في الستينات، وفي حلب ٣٠٪ وفي مكناس ٢٠٪، وفي نواكشوط ٤٠٪، بالإضافة إلى ٣٣٪ ممن يسكنون في أحياء نظامية من نواكشوط لا يحصلون على الخدمات الأساسية، وفي الإسكندرية ١٧٪ يسكنون في مساكن عشوائية[١].

والجدير بالذكر أن الطلب على المساكن ينمو بحدود ٨-١٠٪ سنويًا في حين ينمو العرض بمعدل ٣-٤٪ سنويًا، وهذا يعني أن العرض لا يغطي سوى ثلث الطلب أو أكثر بقليل، وهذا يسهم في استفحال مشكلة عجز المساكن النظامية وانتشار العشوائيات، وفي الوقت نفسه الذي لا يجد نحو نصف سكان

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٩٢.

المدن العربية مسكنًا مناسبًا، لا تتعدى هذه النسبة ٢٪ في الدول المتقدمة.

وتصل نسبة المساكن غير الملائمة إلى ٤٥٪ في القاهرة، و٤٠٪ في بيروت، و٦٠٪ في نواكشوط، ويعد نصيب الفرد العربي من المساحة السكنية في المتوسط ٤م٢ مقابل ٢٠م٢ في الدول المتقدمة، رغم أم ٣٠ -٤٠٪ من الاستثمارات العربية تذهب إلى البناء والتشييد اللذين يستوعبان ما بين ١٠-١٥٪ من العمالة العربية.

وتتباين نسبة امتلاك المساكن في المدن العربية حيث وصلت في المدن السورية ٨٣٪ والمستأجرة ١٧٪ سنة ١٩٩٤، وفي فرنسا تبلغ نسبة المساكن المستأجرة ٤٠٪، وفي ألمانيا ٥٨٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٧٣٪ من المساكن مستأجرة سنة ١٩٩٣، وإن امتلاك المسكن يقلل من حرية الفرد في الانتقال والعمل في المكان الذي يعرض فيه عليه عملاً مناسبًا ويقلل من الضغط المادي على ذوي الدخل المحدود شرط أن تكون عقود الإيجار سهلة وبدلات الإيجار مناسبة، وهذه المشكلة تنتشر في أغلب المدن إن لم يكن في جميع المدن العربية إذ أن الإيجارات مرتفعة والفرد العربي يحب الملكية وبنفر من الجماعية.

وتوجد كثافات سكانية عمرانية عالية في بعض أجزاء المدن العربية، إذ تصل الكثافة السكانية إلى نحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة/ كم٢ في وسط القاهرة وتقترب من ذلك في بعض ضواحي بيروت وتونس وبغداد ودمشق، وفي القاهرة تبلغ المساحة السكنية للفرد ٣,٧م٢، أما في تونس فنحو ثلث الأسر تعيش في غرفة واحدة.

وتوجد أحياء متدهورة في مراكز المدن العربية القديمة في تلك الأجزاء العتيقة، إذ تقل الصيانة والخدمات ويصعب تحسينها، مما يؤدي إلى هجرها

وتحولها إلى الفقراء أو يتم تهديم الصروح التاريخية الأثرية التي يتوجب الحفاظ عليها وإبرازها وترميمها، وتعرف هذه الأجزاء في شمال أفريقيا بـ "القصبة" ويتم الحفاظ عليها في بعض المدن مثل مراكش وفاس في المغرب بترميم المتهالك أو إصلاحه وتخديم سكانها وتحسين شروط حياتهم كي لا يهجروها، وفي المدن الخليجية مثل الكويت والرياض وأبو ظبي ودبي والدوحة والشارقة والعين...، فقد تعرضت للهدم والترحيل وقامت مكانها أحياء حديثة أوروبية الطابع والهندسة، كما أن أحياءً أخرى في دمشق وبيروت وعمان والقاهرة وبغداد... تعرضت لغزو الأبنية الحديثة مرتفعة الطوابق التي تتوسع على حساب الأبنية القديمة التي ما تزال تدريجيًا، ويخشى من زوال صروح مهمة مرتبطة بتاريخ البلد وحضارته وفن عمارته المتجاوبة مع الشروط المحلية من مناخ وعادات وعقائد مع زيادة الاعتماد على المخططين والخبراء الأجانب الذين لا يهمهم التراث العربي، بل ربما يزدريه بعضهم.

وتعاني المدن العربية من مشاكل تخطيطية عديدة مثل عدم وجود المخططات الكافية والمتجاوبة مع الزيادة السكانية وتوسع المدينة السريع، وعدم إعطاء النسب الصحيحة لكل من السكن والنقل والصناعة والمساحات الخضراء، والمساحات الاحتياطية اللازمة للتوسع الخدمي اللاحق مع زيادة الطلب، كذلك الاختيار غير الموفق أحيانًا لمواقع المنشآت الاقتصادية بالتوافق مع سكنى العمال ومع الشروط المناخية المحلية، يُضاف إلى ذلك خروقات كثيرة يتعرض لها المخطط التنظيمي من قبل الناس الذين لا يلتزمون الأنظمة المرعية وغض النظر عن ذلك أحيانًا بسبب انتشار الفساد الإداري في صفوف من يعملون في تخطيط وتنظيم المدن العربية.

- **مشاكل سكانية واجتماعية:** تتعدد المشاكل السكانية والاجتماعية التي تعاني منها المدن العربية، مثل نقص فرص العمل وانتشار البطالة بأشكالها كافة، التباينات الكبيرة بين سكان الأحياء من حيث مستويات الدخل والأحوال الاجتماعية والتمتع بالخدمات، والعزلة الاجتماعية وصعوبات التكيف مع نمط حياة المدن من قبل النازحين من الأرياف والبوادي...

وتعد البطالة أو العطالة من المشكلات العويصة في المدن العربية غير الخليجية، لأن الإنسان يحتاج إلى مصدر رزق دائم وكاف، بينما هناك أعداد كبيرة من سكان المدن العربية يعانون من البطالة الجزئية أو الكاملة أو الدخل غير الكافي، وقد ساهم ذلك في نمو الأنشطة غير القانونية الموازية في القطاعات غير المنظمة التي يعمل الناس فيها في أنشطة إنتاجية أو خدمية من دون أن يخضعوا للضرائب أو إلى الحماية الاجتماعية، وهم مهددون بالملاحقة، ويعملون في مؤسسات صغيرة أو عائلية ذات رأس مال صغير واعتمادها على التقانة ضعيف، ويسهم القطاع الموازي بـ ٢٠٪ من الناتج الوطني في الأردن ويشغل ٢٠٪ من العمالة، وفي تونس يستحوذ على ٢٠٪ من العمالة وينتج ٢٥٪ من الناتج الوطني. وفي العديد من الدول العربية يسهم بـ ١٥ - ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتباين توزيع الكثافة السكانية كثيرًا بين المركز والأحياء الوسطى والأطراف والمناطق العشوائية، فبينما تكون بحدود ١٠٠ نسمة/ هكتار في أحياء الأغنياء، تصل إلى ١٥٠٠ نسمة/ هكتار في أحياء الفقر الطرفية، ويرافق ذلك تمتع الأغنياء بالخدمات كافة بما في ذلك الكمالية ويسرفون في الاستهلاك، بينما نجد الفقراء محرومين ومهمشين مما يدفعهم إلى تهميش الدولة، إذ يقومون بسرقة الماء والكهرباء، والبيع من دون تراخيص، والتهري، والتهرب من الضرائب،

وإشادة مساكن مخالفة، وإتباع أساليب ملتوية مثل السمسرة والاحتيال والنصب والرشوة...، وتزداد نسبة الإجرام والانحراف بين سكان العشوائيات ويعتمون على قواهم الشخصية وعلى العادات والتقاليد في حل المشاكل.

ويعاني سكان كثير من المدن العربية من ظاهرة العزلة الاجتماعية وصعوبة التكيف مع نمط الحياة المغاير للنمط الذي اعتادوه في أريافهم وبواديهم قبل قدومهم إلى المدينة للاستقرار فيها، وهذا الوضع يخص المدن الخليجية أكثر من غيرها بسبب نموها الانفجاري وقدوم السكان إليها من أقاليم الدولة كافة، ومن مختلف الدول العربية، ومن خارج الوطن العربي أيضًا على شكل عمالة وافدة، وهذا ما أدى إلى حدوث خليط سكاني من جنسيات وثقافات وقوميات مختلفة (هندية، باكستانية ، إيرانية، فليبينية...)، وبذلك أضحت بعض المدن الخليجية تتمتع بسمات عالمية الأعراق (كوزموبوليتية).

إلى جانب ضعف علاقات الجوار والتفاعل الاجتماعي والانعزال في السكن حسب الجنسية أو القبيلة أو الدخل والفئة الاجتماعية وخاصة أن أصول السكان القبلية تجعلهم لا يحبون الاختلاط مع الأغيار، وكان لتخطيط المدن الذي يعتمد على التوسع الأفقي والتباعد بين الأبنية من خلال الشوارع العريضة المزدوجة وتخصيص مساحات واسعة أحيانًا لناء مساكن فخمة، وتخصيص المساكن حسب الفئات الاجتماعية والدخول مع تمييز بين الوطنيين والوافدين وكان لذلك دور بارز في زيادة العزلة الاجتماعية في المدن الخليجية، ولا سيما في العواصم والمدن الكبرى التي وفدت إليها أعداد كبيرة من أصول ريفية أو بدوية ومن مختلف الأقاليم حاملين معهم عاداتهم وتقاليدهم التي يتمسكون بها، بل ينتقدون عادات أهل الحضر ويبتعدون عنهم، وتجري محاولات غير مقصودة لتريف بعض المدن بدلاً من أن يكون الفعل عكسي، أي تحضير

الأرياف من خلال نشر نمط الحياة المدنية من قبل المدن العربية الكبرى في أريافها القريبة والبعيدة.

- **مشاكل خدمية ونقلية**: تعاني أغلب المدن العربية من مشكلات خدمية، وإن كانت المدن الخليجية في حال أحسن من أخواتها في بقية الدول العربية، ومن أهم المشاكل نقص الموارد المائية، إذ أن نصيب الفرد في الوطن العربي بحدود ١٠٠٠م٣/ سنة، بينما المتوسط العالمي ٧٠٠٠م٣/ سنة، ويقدر أن ينخفض نصيب الفرد العربي من المياه سنة ٢٠٢٥ إلى ٤٦٠م٣/ سنة، مع العلم أن نسبة ٨ ٪ فقط من هذه الموارد يستهلك في المنازل، حيث تبلغ نسبة المحرومين من مياه الشرب التي تنقلها الشبكات ٢٦ ٪ من العرب، بسبب قلة الأمطار والتبخر المرتفع وقلة الموارد المائية المتجددة من الأنهار، وتشكو مدن عديدة من الانقطاع المتكرر للمياه، مثل عمان، الجزائر، قسنطينة، وهران، بيروت، نواكشوط، دمشق...وهذا يؤدي غلى شراء مياه غالية ومتدنية الجودة، وتبلغ نسبة السكان الذين لا تصلهم مياه الشبكات ٤١ ٪ في سلطنة عمان و٣٤ ٪ من سكان مدن موريتانيا.

وفي الخليج العربي فإن ما نسبته ٨٥٪ من مياه الشرب يتم الحصول عليها من محطات التحلية، ولا سيما أن الطلب على المياه هناك مرتفع ويزيد في العديد من المدن عن ٥٠٠ ل/ فرد/ اليوم.

كما تشكو كثير من المدن العربية من عدم شمولية خدمات الصرف الصحي، إذ تصل التغطية إلى ٨٤٪ من سكان المدن العربية سنة ٢٠٠١، وتصل إلى ١٠٠٪ في مدن الكويت والبحرين، لكنها تنخفض إلى ٣٣٪ في موريتانيا و٢٠٪ في اليمن.

وفي القاهرة نجد ٤٥٪ من المساكن غير متصلة بشبكة الصرف الصحي ولا تتوافر فيها مياه الشرب، و٢٠٪ من مساكن تونس لا يتوافر فيها الماء و٥٠٪ منها غير متصل بشبكة الصرف الصحي.

كما تشكو المدن العربية غير الخليجية من عدم شمولية الخدمات الصحية، إذ تصل نسبة التغطية إلى أدناها في موريتانيا والسودان والصومال (أقل من ٤٠٪)، وفي المغرب وتونس واليمن وسورية ما بين ٦٠- ٨٠٪، وفي المدن الخليجية فتصل إلى ١٠٠٪.

كما تعاني المدن العربية من نقص خدمات الحدائق، ونقل الركاب والخدمات المالية، وخدمات الاتصالات مثل الهاتف والانترنت والبريد، ونقص في الطاقة الكهربائية أو ضعف التيار... وغيرها، ولا سيما الأجزاء غير النظامية في مدن الدول الأقل دخلاً وتنمية.

كما تعاني المدن العربية من مشاكل متعددة في النقل، مثل نقص وسائط النقل أو قدمها ، وضيق الشوارع والأزقة، خاصة في الأنسجة القديمة، إذ تحدث الاختناقات المرورية ويصعب توسيع الشوارع وإعطاء نسبة كافية للنقل ومرافقه من دون تهديم القديم الذي يعد تراثًا ثمينًا، وحيث أسعار الأرض مرتفعة، كما تشكو هذه المدن من نقص الجسور والأنفاق وضيق أرصفة المشاة وفقدان شبكة النقل لقطارات الأنفاق (المترو)، وإن كانت مرافق النقل بأشكالها المختلفة تتطلب نحو مساحة ثلث المدينة نجدها في أغلب المدن العربية لا تزيد عن ٢٠٪.

- **مشاكل بيئية:** تعاني المدن العربية بشكل عامة من مشاكل بيئية متعددة مثل الجفاف، تلوث البيئة ونقص المساحات الخضراء ونقص الموارد الطبيعية في محيطها أو تدهورها...

وأمام الجفاف ونـدرة المـوارد المائية في مناطـق عديدة من الوطـن العربي، نجد أن المـدن العربيـة التي تقع في هـذه المناطـق تعاني من نقـص الإمدادات المائية مع تزايد سـكانها، وتزايد استهلاك الشـخص الواحد مع تحسن مستوى الحياة مـع السـنين، وقلة الميـاه تجبر السـلطات علـى إتبـاع سياسـات التقنين وقطع المياه علـى نحو متكرر في السـنوات العجـاف، أو تحلية الميـاه المالحة وخصوصًا في دول الخليج التي تملك أكثف شـبكة من مراكز تحلية مياه البحر في العالم والتي تقوم بتعذيـب حوالي ٤٧٪ من المياه المحـلاة في العالم، وفي مدن أخرى مثل عمان ودمشق وقسـنطينة... ينخفض اسـتهلاك الفرد من المياه العذبة إلى نصف، وأحيانًـا إلى ربع المعـدل العالمي الذي يقدر مـا بين ٢٥٠- ٣٥٠ ل/ يـوم، بينما في المـدن المذكورة يكـون هذا المعدل أقـل من ١٠٠ ل/ يوم، بل ينخفض إلـى دون الـ ٥٠ ل/ يوم في الأحياء العشـوائية التـي جزء من سكانها يشـرب ويسـتخدم مياه غير نقية وما يرافق ذلك من أمراض شتى تصيب الجهاز الهضمي وتزيد نسبة المعتلين في هذه الأحياء.

إن تلوث الميـاه السـطحية والجوفية ظاهرة شـائعة تعاني منها المـدن العربية التي فـي أغلبها تلقـي ميـاه الصرف الصحـي إلـى الأنهـار والأودية المـارة بها أو الشـواطئ البحرية المطلـة عليها، أو إلـى الأودية المجاورة، أو فـي حفر فنية يتسـرب ماؤها الملوث ويلوث الميـاه الباطنيـة القريبة من السـطح والآبار التي تعتمد على هذه المياه التي يتم تسويق مياهها إلى سكان العشوائيات في أطراف المدن، وفي هذا الإطار تظهر المدن الخليجية في أفضل حال من غيرها بسـبب وجود محطـات لمعالجة ميـاه الصرف الصحي فـي أغلبها، وتسـهم المفرغات ومكبات النفايات في تلويث المياه الباطنية وأحينًا السطحية بعد تساقط الأمطار التي تنقل مياهه الملوثات إلى الأنهار والأودية، كما أن اسـتخدام المياه الملوثة

بما في ذلك مياه الصرف الصحي في سقاية المزروعات ولاسيما الخضار يسهم في تلويث الأغذية المنتجة على مثل هذه المياه.

وهناك مشكلة التلوث البصري الذي يؤذي العين والقلب من خلال المناظر غير المستحبة مثل الأشكال المشوهة للعمران المخالف، العمران ذي الطابع المستورد أو الهجين وغير المتلائم مع الشروط المحلية وعادات السكان أو تراثهم، رمي النفايات حيثما اتفق وفي غير مواضعها، أو تأخر ترحيلها، وترك مخلفات البناء والحفر في الشوارع طويلاً دون ترحيل أو ردم وتسوية، ولاسيما مع التذكير بأن جزءً كبيرًا من سكان المدن العربية ريفي أو بدوي المنبت وتطول عملية تكيفه مع آداب الحياة في المدن المكتظة التي تنتهي فيها حركة الفرد عندما تبدأ حرية المجتمع، ولا تكتمل مشكلة التلوث من دون ذكر تلوث الجو بالغازات والأبخرة، والتلوث السمعي بسبب الضجيج أو الصخب الذي تسببه وسائط النقل المختلفة، وبعض الصناعات والحرف والموسيقى الصاخبة.

وتعاني مدن الإمارات والكويت والسعودية وعمان والعراق... وغيرها من تلوث الجو بفعل تكرير النفط والصناعات الكيمياوية الملوثة، أما بعض مدن لبنان والأردن والعراق وسورية ... وغيرها فتعاني من غبار صناعة الاسمنت وروائح صناعة الأسمدة واحتراق النفط، أما تلوث الجو بدخان عوادم السيارات فهو الأكثر شيوعًا وفي كل المدن العربية، إذ يسهم هذا المصدر بنحو ٣٣٪ أو أكثر من ملوثات الهواء، وتسهم مفرغات النفايات والحاويات المكشوفة في زيادة تلوث أجواء العديد من المدن العربية ولاسيما أجزائها غير النظامية.

كما تعاني أغلب المدن العربية من نقص المساحات الخضراء ضمنها

وحولها، الأمر الذي يزيد من فاعلية التلوث الجوي ويزيد الضغوط النفسية على السكان القادمين من الأرياف والمعتادين على رؤية الطبيعة الجميلة، في حين تفتقد الإحصائيات الدقيقة، لكن التقديرات تشير إلى أن حصة الفرد من المساحات الخضراء في أغلب المدن العربية تقل عن ٥م٢، وتبلغ في القاهرة ٧٥ , ٠م٢، وفي بغداد ٦ , ٤م٢، بينما كانت في الاتحاد السفييتي السابق ٢٤م٢، وفي بريطانيا ٢٣م٢، ويجب أن لا تقل في المدن الكبرى عن ١٥- ٢٠م٢ لكل شخص، في حين أن نصيب الفرد من المساحات الخضراء في باريس ٢٥ , ٢م٢ نجده يرتفع في روما ولندن إلى ٩م٢، وفي برلين ١٣م٢، وفي فيينا ٢٥م٢ ليصل في واشنطن إلى ٥٠م٢، ويرى الخبراء أنه يجب أن يقل في المدن المليونية عن ٢٠م٢ للفرد.

وتسهم الحدائق والأشرطة الخضراء في المدن وحولها في تنقية الجو من الملوثات، وفي أضعاف الأصوات المزعجة أو الضجيج، وتقليل سرعة الرياح، وفي تخفيف حرارة الجو من ٢-٤م°، وزيادة الرطوبة والتظليل فوق رؤوس المارة أو مرتادي الحدائق، إضافة إلى جمال منظرها وعبق عطر بعضها، والإيحاء بجو من السكينة والاطمئنان المريح للبصر والأعصاب، وتوقف زحف الصحراء ورمالها على المدن أو محيطها وتصحره، لأن كثيرًا من المدن العربية تقع في وسط الصحراء أو على مقربة منها، إن تصل الصحراء في بعض المناطق حتى شواطئ البحار.

وهناك مشكلة بيئية أخرى تتمثل في توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية والغوطات التي تعدّ محدودة المساحة التي جذبت العمران سابقًا، لكنها تتعرض حاليًا للاضمحلال، مما يزيد في نقص المساحات الخضراء والتلوث، ونقص الغذاء الطازج من الخضار والفاكهة والمنتجات الحيوانية

المنتجة محليًا، ولا سيما أن المساحات الجيدة للزراعة لا تشكل إلا نسبة متدنية من مساحة الوطن العربي لا تتعدى ٥٪ من المساحة الكلية لقلة الأمطار وندرة الموارد المائية من الأنهار والأودية والينابيع، بل أن النسبة تنخفض إلى ما دون ٢٪ من مساحة بعض الدول العربية، ويمكن توجيه العمران إلى الأماكن الأقل خصوبة أو غير الصالحة للزراعة[١].

من كل ما سبق يبدو اليوم لمتتبع المسيرة التاريخية للإنسانية أهمية النمو الديموغرافي أي زيادة أعداد سكان العالم، وسيفكر في كيفية ونمط الحياة وآلية تفاعل كل هؤلاء البشر، وأول ما يلاحظه هو العدد الهائل الذي يتجاوز اليوم السبعة ملايير نسمة، لكن قبل أن تصل الإنسانية إلى هذا الرقم، مرت بمراحل عديدة أي أن لسكان العالم تاريخ طويل يمتد لحوالي ٥٠٠ ألف سنة، وفي كل مرحلة هناك عوامل أثرت إيجابًا أو سلبًا في خط سير ونمو الأعداد البشرية، من أهمها ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر، التي مما لا شك فيه غيرت مجرى هذا التاريخ ، حيث بدأت معها بوادر ظاهرتي التحضر والنمو الحضري في الظهور خاصة في الدول الصناعية كبريطانيا مهد هذه الثورة، وانتشرت تدريجيًا مع انتشار هذه الثورة عبر مختلف مناطق العالم لكن بروزها كان جليًا وواضحًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين أي بعد الحرب العالمية الثانية، أين تدعمت بنمو سكاني مذهل وانتهاج معظم الدول وخاصة المتخلفة والنامية، سياسة التصنيع كسبيل للخروج والقضاء على الفقر، والإقلاع والانطلاق نحو التنمية والرقي في كل المجالات، وفي هذه الفترة نالت العديد من الدول خاصة العربية استقلالها السياسي.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٩٤.

يتوزع هؤلاء السكان توزيعًا غير منتظم على سطح الكرة الأرضية، فقارة آسيا تستحوذ حاليا على معظم السكان وتليها أوروبا، وهذا يعني أن ثلاثة أرباعهم يعيشون في شماله والباقي بجنوبه، هذا الاختلال في التوزيع يصاحبه اختلال آخر على مستوى الأقاليم والدول، وهو تركز معظم السكان في المدن أو المراكز الحضرية، حيث يتعدى عددهم نصف مجموع سكان العالم بسبب الانفجار الديموغرافي العالمي، وهم في تزايد حسب توقعات سنة ٢٠٢٥، خاصة بدول الوطن العربي التي شهدت بدورها تطورات مذهلة ومتسارعة في عدد سكانها انعكست على ارتفاع نسبة التحضر وتباين توزيعها بين الدول، وانجر عنها مشاكل متعددة الجوانب.





الظاهرة الحضرية في العالم

الخلفيات التاريخية وإشكاليات التحضر

الفصل الثاني

الظاهرة الحضرية في العالم: الخلفيات التاريخية وإشكاليات التحضر

مقدمة:

يبدو أنه من الصعب في عصرنا الحالي تعريف الظاهرة الحضرية تعريفًا دقيقًا، إلا من ناحية التركيب المورفولوجي، ففي الماضي كانت فكرة المدينة تتعارف بشدة مع فكرة الريف خاصة في أوروبا، وفي جميع دول آسيا الجنوبية والشرقية وشمال أفريقيا، أي في جميع أنحاء العالم التي كانت مسرحًا لحروب متعددة ومخربة للمدن، والتي ما كان بها حكم مركزي محكم التنظيم وتقاليد البناء لمواد صلبة تسودها الحجارة التي ضلت قائمة عبر مراحل التاريخ المتلاحقة كما هو الحال في بعض الإمبراطوريات الهندية في العالم الجديد.

وما إن ظهر مفهوم التطور التقني والنمو الديموغرافي إلى جانب التغيرات التي طرأت على شروط المجابهات العسكرية، وهي عوامل أصبحت تمارس تأثيرها الفعال حتى أخذت المدن تمتد إلي خارج أسوارها القديمة، يضاف إلى ذلك صفة النقل الحديث التي سمحت بالجمع في مكان واحد كل الموارد الغذائية الضرورية وعدد كبير من السكان، وكذلك الموارد الأولية المختلفة، والتي أدت بدورها إلى ازدهار الصناعة فزاد عدد سكان المدن التي تنوعت في أنماط مختلفة.

فالنمو الحضري هو عملية انبثاق لعالم حديث تسود فيه المدينة وتسيطر عليه أفكار المدينـة، وينبغي التمييز بين العمليتين الرئيسـيتين للنمـو الحضري وهي: نمو المدينة والتحضر.

فنمـو المدينـة هـو عمليـة مكانيـة وديمغرافية تـدل على تزايـد أهميـة المدن كمناطق تركـز سـكاني في مجتمـع معيـن، ويحـدث ذلك عندمـا يتغيـر توزيع السكان من ساكني القرى والأرياف إلى ساكني المدن.

أمـا التحضر مـن ناحيـة أخـرى فهـو عمليـة اجتماعيـة تـدل علـى التغير في العلاقات السـلوكية والاجتماعية للمجتمـع الذي يعيش داخل المدينة، وتشير هـذه العملية بالضـرورة إلـى التغيرات المعقـدة والمتشـابكة لنمط الحيـاة التي تترتب على ساكني المدن.

١- الأبعاد التاريخية للظاهرة الحضرية في العالم:

بـدأت الظاهـرة الحضريـة مع ظُهـور المـدن نحـو حوالـي ٦٠٠٠ سـنة قبل الميـلاد، فـي جـرش أو فـي كتـال هيـوك (Catal Hüyük)، والأمثلـة الأولـى عرفت نحو ٣٥٠٠ ق.م فـي بلاد الرافديـن (العراق)، وبـلاد وادي النيل (مصر الفرعونيـة)، وخلال الألـف الثالثة قبل الميلاد في الشـرق الأوسـط وفي الهند (حضارة وادي السند)، و الانتشار كان من هنا نحو شرق البحر المتوسط خلال الألفية الثانية، ونحـو غربه خلال الألفية الأولى، أما أوروبا الشـمالية فلم تعرف هذه الظاهرة إلا بين الخمسمائة والألف بعد الميلاد.

كمـا ظهرت مراكز أخـرى جراء الانتشـار بالصيـن خـلال ٢٠٠٠ ق.م ، وفي أفريقيا السـمراء نحـو ١٠٠٠ ق. م ، أمـا في أمريـكا اللاتينية فـكان نحو الألف الأولى للميلاد.

١-١- أقدم المدن:

١-١-١- مدن بلاد الرافدين (العراق):

بناءً على الدراسات الأثرية يعتقد أن أقدم المدن في العالم قد تطورت خلال الفترة ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ ق م في السهول الفيضية التي يشكلها نهري دجلة والفرات، ويعتبر تواجد مدن بهذه المناطق (بلاد الرافدين) شيء منطقي وطبيعي لتوفر الماء والتربة الخصبة وهما من عوامل قيام الزراعة وتوفير الفائض الإنتاجي، ودعائم استقرار الأفراد بهذه المناطق وتشييد المدن، و هذه المدن كانت تتميز بتنظيم في التسيير والإدارة في المجالات العمرانية والمعمارية أي تنظيم الحياة الجماعية.

ويتضح ذلك ميدانيًا في قنوات توزيع المياه على الأراضي، التي تسمح بحمل الماء من أي مكان حتى من بعيد، والمنتجات والمواد الأولية، وسور القلعة (المدينة) الذي رسم حدودها والدفاع عنها ضد الغزاة، والمخازن، مع لوحاتها المكتوبة بالخط المسماري، ومعابد الآلهة التي ترتفع عالية فوق المستوى غير المتجانس للسهل، مع شرفاتها وأهرامها المدرجة (Ziggourat)، فالمباني والمساكن مبنية بالآجر القرميدي.

وقد سمحت الأبحاث والحفر الأركيولوجي بإعادة تكوين خطوة وتشكيل تحولات المدن الأكثر قدمًا بهذه المناطق، والتي بنيت من طرف الإنسان ابتدءًا من الألف الرابعة ق. م.

كانت المدن السومرية في بداية الألفية الثالثة قبل الميلاد كبيرة جدًا، ومدينة أور مثال على ذلك، والتي تتربع على مساحة تقدر بـ ١٠٠ هكتار وتجمع عشرات الآلاف من السكان، كانت هذه المدن محاطة بسور وخندق للدفاع،

والـذي يفصـل ولأول مـرة المحيـط الطبيعـي المفتـوح عـن المحيـط المغلق للمدينـة، وحُـوِّل الريـف المحاط بهـا إلى حقـول للرعـي والبسـاتين المجتازة بقنوات الري، وهنا تختلف المعابد عن المسـاكن البسـيطة مـن حيث حجمها، فهي أكثـر ارتفاعًـا لأنها تحـوي فـي الواقـع القداس(المعبـد) وبـرج المراقبة، والمخازن، والورشـات، والحوانيـت والدكاكين، حيث تعيـش وتعمل مختلف الفئـات المتخصصـة، وكأنه مركـز أعمـال المدينة، كانـت المدينة مقسـمة إلى ملكيات بين السكان، بينما الريف المحول فهو مسيّر جماعيًا لحساب المدينة.

إلى غاية نصف الألفية الثالثة كانت المدن السـومرية مدن مسـتقلة، ولقد حد النمـو الاقتصادي لهـذه المدن مـن النزاعـات التي كانت تدور لتقسـيم السـهل المختـرق بالنهريـن، فـأول مؤسـس لإمبراطوريـة مسـتقرة نحـو ٢٥٠٠ ق. م هو" سـارجون دجاد" ودامت حوالي قـرن، وفيما بعد اسـتأنف مسـعاه الملوك السـومريين لأور وحمو رابي لبابـل والملوك الآشـوريين...، التـي كانت نتائج تدخلهم على المحيط الفيزيائي(الطبيعي) كالتالي:

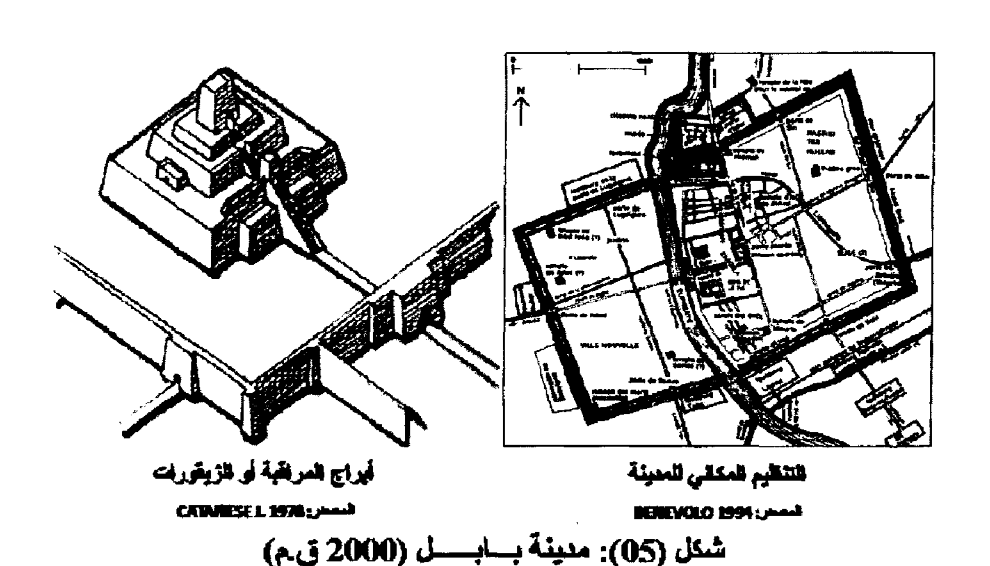
- تأسـيس مدن جديدة، حيث لـم تكن الهيكلة المسـيطرة هـي المعبد وإنما قصر الملك.
- توسـيع بعض المدن التـي أصبحـت عواصـم لإمبراطورية، ويتركـز فيها السكان إلى جانب تركز السلطة السياسية والتجهيزات مثل مدينتي كننيف وبابل.

تصنف هـذه المدن ضمـن أولـى المـدن الراقيـة، أو المـدن الميتروبولية في زمانها، والتي بقيت وظلت لمدة طويلة رمزًا ونموذجًا لكل التجمعات السكانية الكبرى، رغـم نوعيتهـا أو نقصانها، فمدينة بابـل كانت عاصمة حمـو رابي التي صمم مخططها نحـو ٢٠٠٠ ق.م(شـكل: ٠٥) ، و هو عبارة عن مسـتطيل كبير

بأبعاد (٢٥٠٠م × ١٥٠٠م)، مقسم إلى قسمين غير متساويين على ضفتي نهر الفرات، والمساحة المحصورة بين الأسوار حوالي ٤٠٠ هكتار.

المدينة ككل بمعابدها و قصورها تظهر مخططة بهندسة منتظمة، فالطرق مستقيمة وبعرض ثابت وموحد، والجدران تتقاطع بزوايا قائمة، وهناك فرق بين المعالم والمناطق المسكونة من طرف العامة، فالمدينة مكونة من عدة أسوار، والسور الأكثر للخارج مفتوح للكل والأكثر للداخل مخصص للملك والكهنة، هذه الشخصيات التي تصاحب الآلهة لها سلطة مطلقة على الأشياء في هذا العالم حسب اعتقادهم.

أما فيما يخص العمارة فالمنازل العامة تحاكي وبحجم مصغر شكل المعابد والقصور مع حوشها وجدرانها المقننة، وكان عدد سكان مدينة بابل (ميتروبول زمانها) حوالي ٨٠٠٠٠ نسمة في الفترة ما بين ٥٦٢ و٦٥ ق. م.



التنظيم المكاني للمدينة
المصدر: BENEVOLO 1994

أبراج المراقبة أو الزيقورات
المصدر: CATANESE L 1978

شكل (05): مدينة بـــابـــل (2000 ق.م)

١-١-٢- مدن وادي النيل (مصر):

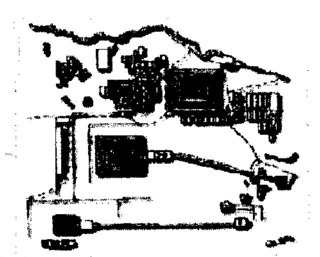
كانت مدن وادي النيل أكبر مساحة من مدن بلاد الرافدين التي ظهرت تقريبا في نفس الفترة، فالحضارة العمرانية لوادي النيل حسب الوثائق الأركيولوجية بدأت مع توحيد الدولة في نهاية الألف الرابعة ق.م، ولا يمكن دراستها كبلاد الرافدين لأن الأماكن الأكثر قدما جرفتها مياه فيضانات النيل، حتى المدن الأكثر حداثة كممفيس Memphis وتيب Thèbes اللتان يُشار إليهما بمعالم الحجر والمقابر والمعابد وليس بالمنازل أو القصور، التي مسحت بالتجمعات الحديثة.

تجمع هذه الحضارة بين حقيقتين متضادتين غير مرتبطتين، حيث المعالم الضخمة (الأضرحة والمعابد) لا تشكل مركز المدينة، ولكنها منتظمة في حد ذاتها كمدينة مستقلة، وهي مدينة الأموات الغارقة في أزليتها الأخروية، التي بنيت بالحجر وهو رمز الاستمرار لتبقى مع الزمن، وقد كانت هذه المعالم ذات أشكال هندسية بسيطة كالهرم والمسلة لكنها ضخمة الحجم، وهي بهذه الأبعاد تتجاوز المقياس الإنساني كالتماثيل الضخمة مثل: Sphinx، وبارزة عن الوسط الطبيعي الذي تتواجد فيه، يسكنها أموات يحيط بهم كل ما هو ضروري للحياة الأزلية، وقد بنيت هذه المدينة لترى من بعيد بهيمنتها على المجال المحيط، وبذلك فهي تطمس مدينة الأحياء وتدل على استمرار حياة أولئك الموتى.

بالمقابل نجد مدينة الأحياء التي بنيت بالطوب اللبن، وتحوي قصور الفراعنة الملوك وسقطت بسرعة كآثار أو بقيت لبعض الوقت، نظرًا لاعتقاد الفراعنة أن الحياة بعد الموت أزلية فظهر هذا الاهتمام لمدينة الموتى، فعاصمة المملكة الوسطى "طيبة" (تيب) مثلا مقسمة إلى قطاعين، المنطقة السكنية على الجهة

اليمنى للنيل، ومدينة الموتى في الضفة اليسرى، لكن اليوم تبدو المباني المسيطرة كالمعابد الكبرى في مدينة الأحياء، والقبور مخبئة في الصخور، وبين هذه المعالم يتَخيلُ السكان الضواحي التي تأوي مجتمع أكثر تنوعًا، حيث كان الغني هو الأكثر انتشارًا، والفرعون يحتل قمة التدرج الاجتماعي، لأنه يعتقد نفسه بأنه الإله الذي يضمن النسل على الأرض، وسلطته تقدر بما يختاره لقصوره أو لقبره، فالمواد الأكثر غلاءً و نقاءً، الألبسة والجواهر والأثاث التي وجدت في المقابر الملكية ثمار لعمل عالي الكفاءة لدليل على ذلك، فالأهرام الضخمة كالمقابر الملكية دليل آخر على سطوة الملوك وجبروتهم وسيطرتهم. رغم ذلك هناك تخطيط يقوم به أناس مختصون بأمر من الملل، من معماريين ونحاتين وعمال مهرة لإنجاز ما هو مطلوب بدقة متناهية.

فهذه المدن حسب باحثين بنيت لتستوعب احتياجات الحاكم وليس لاحتياجات السكان، فمدينة تل العمارنة لم تبن إلا لتكون مقرًا لاخناتون، الذي قام بثورة دينية ليستقر بالضفة الشرقية من النيل، في مكان له مميزاته الطبيعية والدفاعية، واختط لنفسه مدينة ارتبطت حياتها بحياته التي لم تدم طويلاً (شكل: ٠٦).


مدينة الموتى (الأهرامات) بالجيزة


تصميم أحد المساكن في تل العمارنة


أحد الشوارع الضيقة لمدينة طيبة

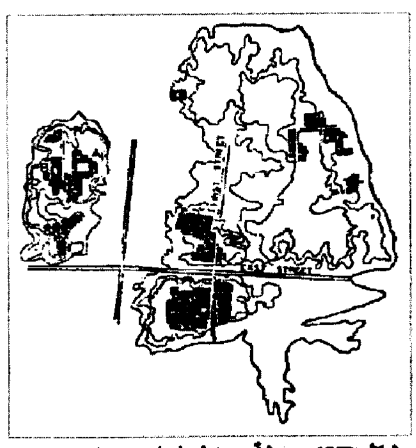
شكل (06): المدينة المصرية في حضارة وادي النيل (3000 ق.م)

١-١-٣- مدن حوض نهر السند (باكستان):

تطورت المدن في حوض نهر السند حوالي ٢٥٠٠ ق. م، ويعتقد بأنها قد تطورت نتيجة لانتشار المدنية من بلاد الرافدين، وأهم المدن في حوض السند نذكر مدينتي موهينجا دارو (Mohenja Daro) (شكل: ٠٧) ومدينة هارابا (Harrappa) وهي عواصم لإمبراطوريات ازدهرت بين ١٥٠٠- ٢٥٠٠ ق. م، وكانت تشكل هاتين المدينتان مراكز دينية وإدارية بحجم سكاني وصل إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة لكل منهما، وكانتا تتميزان بنمط التخطيط الشبكي (الشطرنجي).

تحتل فيها القلعة موضعًا يرتفع حوالي ٣٠ قدمًا محاطة بسور، كما تتميز بوجود حمام عام كبير ومخازن (صوامع) لتخزين الحبوب في مدينة موهينجا دارو.

اشتهرت منطقة حوض نهر السند بالخصوبة العالية لأراضيها مما نتج عنه فائض زراعي والمدعوم بنظام ري وبزراعة القطن على وجه التحديد، وقد تطورت بها نظام الأوزان والمقاييس.



شكل (07): مدينة موهينجا دارو (2500 ق.م)

١-١-٤- مدن حوض النهر الأصغر (الصين):

تطورت المدن الصينية في حوض النهر الأصغر في حدود ٢٠٠٠ ق. م، وقد تميزت المنطقة بالخصوبة العالية وتوفر تربة غنية هي تربة اللويس، وقد أمنت التربة الغنية هذه إمكانات الحياة لأعداد كبيرة من السكان في العصر البرونزي ١٩٠٠-١٠٥٠ ق. م.

ومن أشهر المدن الصينية مدينة "ان يونغAnyang " بالقرب من النهر الأصفر، ومدينة "شانغShang "، وكانت قد اعتمدت المدن على زراعة القمح والشعير والعدس وربما الأرز وفق نظام ري، كما تميزت المدن الصينية بوجود قائد سياسي لكل مدينة(١).

١-١-٥- مدن أمريكا الوسطى:

يعتقد أن هذه المدن تطورت خلال قرون سبقت ميلاد المسيح، حيث كانت قد تطورت الحضارات القديمة في هذه المنطقة، حضارات ألمايا والانكا والازدك، وكانت أحجام المدن منخفضة، وتميزت بوجود نظام تقسيم العمل واعتماد جزء كبير من السكان على أعمال غير زراعية، وقد تطورت بعض القرى إلى مدن في حين اندثر بعضها الآخر.

ومن المدن التي تطورت في هذه المنطقة نذكر: مدينة "تيكالTikal " و"ايقزاقتيمUaxactum " و"شيشنChichen " و"كوبانCopan " و"مايبان Maypan "، وتميزت المدن بإنتاج فائض من الذرة الصفراء، كما تميزت بوجود ظاهرة قريبة من المدينة الدولة "City state" التي تطورت في مناطق

---

(١) كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص. ١١٢-١١٣.

أخرى، وكانت المدن ترتبط فيما بينها بعلاقات شبيهة بالعلاقات الكونفدرالية.

ويعتقد أن المدن قد تطورت في هذه المنطقة لمعزل عن المدن في الشرق الأوسط، وكان يقدم القائد من قبل الكاهن أو رجل الدين، كما ظهرت فئة اجتماعية في المدن، والقرى كانت تجمع الفائض الغذائي من المزارعين لتأمين حاجات سكان المدن[١].

وبصفة عامة، فقد أظهرت المدن القديمة جميعها تنظيمات دينية وسياسية، أثرت بشكل كبير على التنظيم الإداري والاقتصادي لهذه المدن، وقد وضع شايلد "GORDON CHILD V" عشر خصائص لهذه المدن:

- مقر استقرار دائم في منطقة مزدحمة بالسكان.
- سكان غير مزارعين يعملون في وظائف متخصصة.
- جمع الضرائب.
- وجود مباني عامة ذات صفة رمزية.
- وجود طبقة حاكمة.
- أسلوب الكتابة.
- الحساب والهندسة والفلك.
- تعبير فني.
- تجارة.
- إحلال العلاقة السكنية (الإقامة) بدلاً من علاقة القرابة.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١١٤.

كما تتميز المدن القديمة بالمميزات التالية:

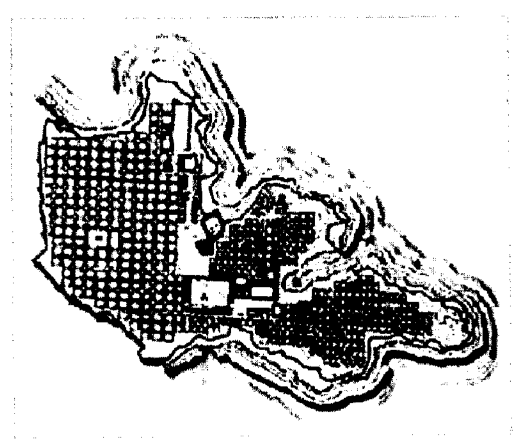
- كانت تعكس ثقافة كل إقليم نشأت به.
- مادة البناء خاصة الأسوار والمعابد والقصور من الطوب المشوي.
- كان الفقراء يعيشون على الأطراف الخارجية للمدينة من مساكن مبنية من الطين.
- النمط غير منتظم في تخطيط المدن، و ذلك بعدم انتظام الشوارع والطرقات، ومن حيث الاتجاه ومن حيث الاتساع.
- كانت صغيرة الحجم بشكل عام.
- تتوزع المساكن بمحاذاة الطرق.

١-٢- المدن الكلاسيكية ومدن العصور الوسطى:

١-٢-١- المدن اليونانية:

ظهرت المدينة اليونانية خلال القرنين ٧ و٨ قبل الميلاد، وانتشرت خلال مائتي سنة بشكل واسع عبر إقليم بحر "إيجه" غربًا حتى فرنسا وإسبانيا، وكان معظم المدن اليونانية مدن صغيرة الحجم إلا أن لها أهمية تاريخية كبيرة، كان يشار إليها باصطلاح "بوليس Polis"، ويعني ذلك وجود إقليم متراص أو مغلق الشكل تقع في وسطه مدينة صغيرة أو قرية تسيطر عليه، وأشهر مدنها وأكبرها نذكر مدينتي "أثينا" و"اسبرتا"، وكانت المدن اليونانية قد أنشأت لأغراض دينية ودفاعية لذلك نجد مدينة أثينا قد تطورت على جبل الأكروبول (شكل: ٠٨)، وهو جبل مرتفع يتميز بقمة منبسطة، وكانت المدينة القديمة تحتل قمة هذا الجبل، ثم بعد ذلك انتشرت حول الأكروبول

بشكل غير منتظم، وأصبحت وظيفة الأكروبول احتفالية وبخاصة بعد توسع المدينة وانتشار الأنشطة خارجه، وكان يبنى السور حول الأكروبول، وتبنى معظم المعابد فوق جبل الأكروبول، وكانت معظم المباني الرئيسية تبنى داخل السور والمساكن خارجه، باستثناء أماكن إقامة أصحاب النفوذ والسلطة فكانت تبنى داخل السور.



شكل (08): مدينة أثينا (القرن 7-8 ق. م)

وكانت تتميز المدينة اليونانية بتنظيمها الاجتماعي، كما كانت تصاميم المساكن بسيطة وتتجه للداخل بعيدة عن الطريق أو الشارع، وكان يحتوي مركز المدينة ما يسمى بـ "الآغورا Agora" وهي ساحة أين يلتقي فيها السكان للتبادل التجاري.

وقد اعتمدت المدينة اليونانية على أربعة مبادئ أساسية في تنظيمها المكاني، وهي الخاصية الجديدة للحياة الجماعية:

- **الوحدة**: المدينة كل موحد، حيث لا توجد مناطق مغلقة داخلها أو مستقلة، يمكن أن تكون محاطة بسور، والمساكن الفردية هي كلها

من نفس النوع والنمط، وتختلف من حيث الحجم لا من حيث النمط المعماري، موزعة بحرية في المدينة ولا تكون أحياء مخصصة لطبقات معينة أو لسكان من أصول مختلفة.

- **مجال المدينة ينقسم إلى ثلاث مناطق**: المناطق الخاصة بالسكن أو المجال السكني، والمجال الديني الذي تمثله معابد الآلهة والمجالات العامة موجهة للاجتماعات السياسية، وللتجارة، وللمسرح وللملاعب والرياضة..، والدولة هي التي ترعى المصالح العامة للمجتمع، وتسير مباشرة المناطق العامة وتتدخل في المناطق المقدسة والخاصة أيضا. ويلاحظ أن المجال الديني الممثل بالمعابد يحظى بالأهمية من بين المكونات الأخرى وذلك من حيث الحجم والنوعية، فهي تنتصب في موضع مهيمن بالنسبة للمباني الأخرى، وعمارته الخاضعة لبعض النماذج البسيطة والدقيقة من النظام الدوري والأيوني ومحسنة في العديد من الأمثلة المتكررة .
- **اندماج مع البيئة الطبيعية**: المدينة في مجملها تشكل نظامًا اصطناعيًا مندمج مع المحيط الطبيعي، ومرتبطة بهذا الأخير بعلاقة حساسة، إنها تحترم الخطوط الكبرى للموضع الطبيعي، وتعالجه وتُدمج فيه إنتاجياتها المعمارية بكل دقة كانتظام المعبد الذي له مخطط تناظري والمزخرف على طول محيطه بأعمدة منتظمة، المعوض دائما بعدم انتظام عمليات التهيئة المحيطة به، اللذان يسبحان معا داخل عدم انتظام المكان الطبيعي، وقياسًا للتوازن القائم بين الطبيعة والفن المعماري، فقد أعطى لكل مدينة خاصية منفردة ومعروفة بها.

وقد تأثر نمو المدن اليونانية بشكل عام بعاملين رئيسيين، أولهما تفضيل

السكان ورغباتهم وثانيهما السياسة، فكان اليونانيون القدماء الإقامة في مدن صغيرة الحجم، واعتقد أفلاطون وأرسطو بأن الحكومة الجيدة ترتبط بحجم المدينة، وحدد أفلاطون حجم الجمهورية المثالية بـ ٥٠٤٠ نسمة، ولم يذكر تفسير مناسب لهذا الرقم، غير أنه يعتقد أن الحجم الكبير للمدن تصعب السيطرة عليه، ويمكن توفير الغذاء المناسب لهم، ويعتقد أرسطو بأنه إذا زاد حجم السكان في المدينة عن رقم محدد فإن خصائص المدينة تتعرض للتغيير، وبالتالي يعتقد أن حجم السكان في المدينة يكون كاف للدفاع عنها ويحقق اكتفاءها الذاتي[١].

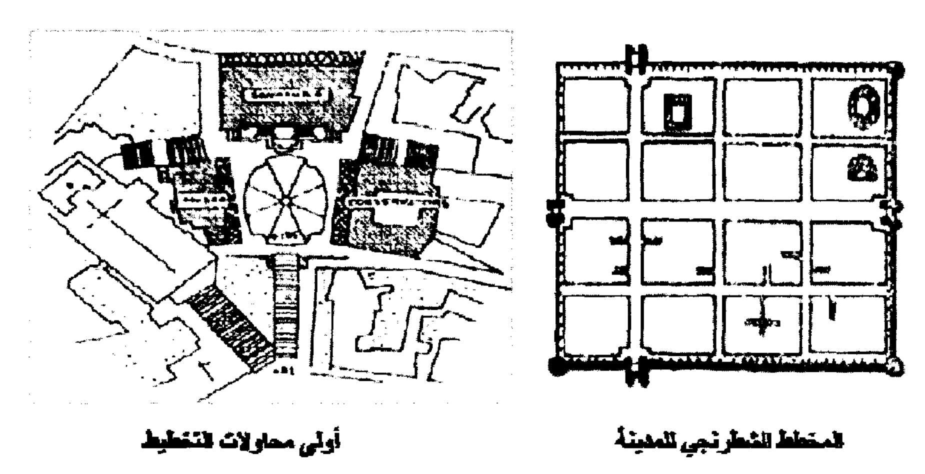
١-٢-٢- المدن الرومانية:

عند الحديث عن الحضارة الرومانية لا يمكن تجاهل المحيط الذي ولدت فيه، ونعني بذلك الحضارة الاتروسكية التي انتشرت غرب إيطاليا خلال القرن السابع و السادس ق.م ، و أثرت مع الفكر اليوناني في إيجاد ملامح المدينة الرومانية و خاصة روما ، التي كانت في بدايتها مدينة بلا أهمية على حدود الإقليم الاتروسكي كمستعمرة يونانية، وتطورت فيما بعد فأصبحت مدينة بامتياز عاصمة الإمبراطورية الرومانية، التي سيطرت على حوض البحر المتوسط.

وعليه فالإمبراطورية الرومانية قد ورثت المدن اليونانية بشكلها وبتنظيماتها، بحيث أصبح شكل المدينة اليونانية نموذجًا للمدن الرومانية، وتدريجيًا تجاوز الرومان أثر العوامل الطبيعية في تصميم المدن الذي ورثوه عن اليونانيين، وأصبحت وظيفة المدينة اجتماعية مع وجود تنظيم اجتماعي هرمي، يتضح

(١) محمد السيد غلاب، يسري عبد الرزاق الجوهري، جغرافية الحضر: دراسات في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢، ص. ٢٧٩.

ذلك من خلال وضع الوظيفة الدينية والإدارية في أماكن خاصة من الهرم الاجتماعي وكانت مدينة روما قد احتلت قمة الهرم الحضري في الإمبراطورية الرومانية (شكل: ٠٩)، كما احتلت عواصم الأقاليم التابعة للإمبراطورية مستويات أدنى في البنية الهرمية[1].



المخطط الشطرنجي للمدينة — أولى محاولات التخطيط

شكل (09): مدينة روما (القرن 7 ق. م)

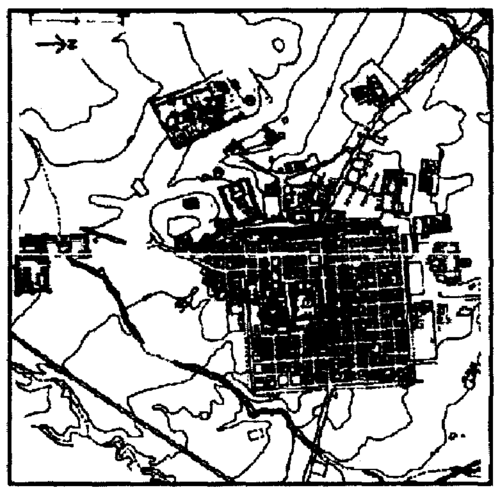
وعلى خلاف سابقتها اليونانية، فقد وصلت روما في القرن الثالث للميلاد إلى ٧٠٠,٠٠٠ نسمة أو مليون نسمة حسب آخرين، فهي بذلك أكبر تمركز سكاني في العالم القديم، و لمدن الرومانية كانت نسخة من مدينة روما وتتميز بتركيبتها العمرانية عن سابقتها الإغريقية، وهي:

- **المجال السكني**: يتكون من نمطين، المساكن الفردية ذات طابق أو طابقين بغرف محددة الوظيفة تجمع حول مجال مركزي، ومساكن جماعية لفائدة الطبقة المتوسطة والدنيا بطوابق متعددة..

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ١٢١.

- **شبكة من الطرق الداخلية والخارجية**: وقد خططت المدينة الرومانية على أساس محورين متعامدين: محور غرب-شرق (دكيمانس)، ومحور شمال-جنوب (كاردو)، ثم تتشكل المدينة داخل سورها بمكوناتها وفق المخطط الشطرنجي بشوارع ذات أبعاد منتظمة تسمح بأداء وظيفتها، تأخذ الجزيرات وظائف مختلفة كالسكن والإدارة والخدمات والمنشآت العامة...، وقد طور الرومان شبكة الطرق الخارجية لتحقيق أغراضهم التوسعية، لما أنتجوه من تقنيات لبناء الجسور والطرق الخارجية.
- **طريقة التموين بالماء**: استخدم الرومان طريقة متقدمة جدًا لجلب الماء من الجبال، بواسطة قنوات كبيرة تصل إلى حوض للتنقية، ثم توزع في قنوات صغيرة للمنشآت العامة والينابيع العمومية المنتشرة في المدينة، هذا التقدم سمح فيما بعد بتمويل المدن بالماء، وهي بعيدة عن مصدره.
- **المنشآت العامة الضخمة**: تتميز بالضخامة وتعدد الوظائف، وتتمثل في المسارح، الفروم (Forum)، وهي الساحة المركزية، مباني السيرك، والحمامات والبراكتوريوم، وأعطت الدولة لها الاهتمام من حيث الفن المعماري والزخرفي، بتوظيف أبرع الفنانين الرومان واستغلال أفكارهم ومواهبهم...

وانتشر تأثير المدينة الرومانية في المدن التابعة للإمبراطورية الرومانية خلال القرنيين الثاني والثالث الميلاديين، كما انتشرت المدن الرومانية على امتداد الإمبراطورية من انجلترا وعبر بلجيكا ووادي نهر الراين في الشمال عبر فرنسا وسويسرا باتجاه إقليم البحر المتوسط (مدينة تيمقاد بالجزائر) (شكل: ١٠).



شكل (10): مدينة تيمقاد بالجزائر(مدينة رومانية)

والجدير بالذكر أن الإمبراطورية الرومانية كانت منقسـمة إلى قسمين: شرقي حيث المدن الهلينيـة التي سيطر عليها الرومـان، وغربي حيث لـم تكن المدن قد طـوّرت من قبـل في غـرب أوروبا، فعمـل الرومان علـى تطوير نظـام جديد من المدن تتشـابه جميعها في تصاميمهـا، حين تميزت المدن الشـرقية بأصولها العامة، واختلفت عن المدن الغربية ماديًا وسياسيًا.

١-٢-٣- مدن القرون الوسطى بأوروبا:

بدأت في العصور الوسـطى فترة انتقاليـة ثقافية واقتصادية، نقلـت أوروبا من إقليم مستعمر من قبل الرومان إلى دور قيادي لخلق حضارة حديثة، وقد حدثت الفتـرة الانتقالية فـي أوروبـا على مدى قـرون عديـدة، أدت إلى تنظيم سياسـي أعقب سـقوط الإمبراطورية الرومانية نتيجة للغزوات التـي تعرضت إليها، وفي سـبيل تطوير التنظيم السياسـي الجديـد ظهرت ممالك وسـقطت أخـرى منها: الأنجلو ساكسـون بإنجلترا، والجرمان في ألمانيا، والفرانك بفرنسـا، ولمباردز

في إيطاليا، واستطاع شرلمان تأسيس إمبراطورية في أوروبا، وكانت بداية للحضارة الأوروبية الغربية في القرن الثامن الميلادي، إلا أن هذه الإمبراطورية سرعان ما تفككت، وبرزت مكانها دويلات صغيرة عديدة، كما تعرضت أوروبا للغزوات في القرن التاسع الميلادي.

وأصبح بناء القلاع والمدن المسورة ظاهرة عملية في أوروبا في هذه الأثناء، من أجل حماية المدن، كما اختفت السلطة المركزية السياسية، وتزايد نفوذ قوى محلية نتيجة للحروب الأهلية، وتطور نظام الإقطاع، حيث أصبح رجال أقوياء محاطون بمجموعات مسلحة، حكامًا لمناطق صغيرة.

ومع بداية القرن الحادي عشر، بدأت المدن الأوروبية في النمو وبخاصة في المناطق الزراعية الخصبة (شمال فرنسا)، وازدهرت المدن الساحلية في إيطاليا ومنها البندقية وجنوه وبيزا، وقد شاركت هذه المدن في تجارة الحرير والتوابل من الشرق الأقصى، مما نتج عنه تطور في الاقتصاد المركزي.

وشهد القرن الثالث عشر ازدهارًا في التجارة في عدد من المدن الأوروبية وأصبح يوصف سكان المدن البرجوازية في بعض الدول الأوروبية وبخاصة في فرنسا وألمانيا ظهرت في العصور الوسطى مدن عرفت بالحصون أو مدن الأبراج (الحصون)، كما أن البرج أو الحصن ليس مدينة حقيقية، وإنما تبدأ المدينة بالظهور خارج أسوار البرج، لتشكل أساسًا للمدن الكبرى في الفترات اللاحقة.

وقد كانت مدن العصور الوسطى تعتمد على الزراعة بشكل أكبر من اعتمادها على التجارة، كانت تمثل المدن مراكز لتجمع السكان وأماكن دينية وأسواق محلية ومراكز سياسية وقضائية ودفاعية عسكرية، وبذلك كانت المدن تقدم

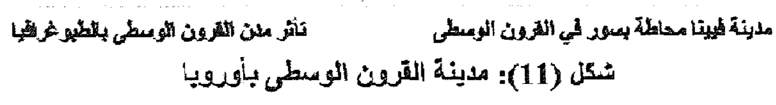
وظيفتين رئيسيتين، هما الوظيفة الدينية والوظيفة العسكرية[١].

هـذا مـا أدى بالاعتقـاد أن المدينـة فـي تلـك الفتـرة كانـت نشـأتها تلقائيـة وعشـوائية، نظرًا للظروف التي مرت بها أوروبا في نهاية القرن العاشـر للميلاد، حيث بدأت نهضتها الاقتصادية وارتفع عدد سـكانها، ونما الإنتاج الزراعي بها، أما الصناعة الحرفية والتجارة فقد تلقت دفعة جديدة، بسـبب اسـتقرار الشعوب الغازية في هذه المرحلة والابتكارات التقنية في ميدان الزراعة.

هذا التحـول غير نظـام الإقامة سـواء بالمـدن أو الريف الأوروبي، فالسـكان الذين لا يجدون العمل بالريف يهاجرون إلـى المدينة، مما جعل كتلة الحرفيين والتجار تنمو بها على حافة النظام الإقطاعي.

كل هذه الظروف انعكسـت على خصوصيـات المدينة في العصور الوسـطى (شكل: ١١) والمتمثلة في:





مدينة فيينا محاطة بسور في القرون الوسطى — تأثر مدن القرون الوسطى بالطبوغرافيا

شكل (11): مدينة القرون الوسطى بأوروبا

---

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٢٥.

- **الاستمرارية**: المدينة الأوروبية في القرون الوسطى لها شبكة طرق غير منتظمة، فالشوارع تشكل مجالاً مستمرًا وموحدًا، لا يسمح بالتعرف أو أخذ صورة عامة عن حي أو مدينة ما، فالطرق ليست لها نفس الأهمية، لكنه يوجد تدرج مستمر لشرايين ثانوية ورئيسية، الشوارع الثانوية هي ممرات بسيطة، والأخرى تستخدم لأغراض شتى كالتجارة، التجمع...، أما الساحات فليست مجالات مغلقة مستقلة عن الشوارع بل هي متصلة (استمرارية) بها مباشرة، المنازل كانت متعددة الطوابق، نظرًا لشدة تركز السكان بفعل السور الحصينة، أما عن نوعية المجالات فهناك مجال شامل موحد يظهر في جل المدن، وبداخله نجد المباني العامة والخاصة، والتوازن بين المجالين متعلق بالتلاؤم بين التشريع العام والمصالح الخاصة.

- **التعقيد**: المجال العام للمدينة له هيكلة معقدة، لأنه مكان مختلف السلطات الأسقفية: البلدية، والأوامر الدينية...، فالمدينة بكبرها ليس لها مركز موحد بل عدة مراكز دينية مع الكاتدرائية، وقصر الأساقفة ومركز مدني مع القصر البلدي، ومركز أو عدة مراكز تجارية مع قصور اتحاد التجار، ويمكن لهذه المناطق أن تتوافق جزئيًا، لكن كثيرًا ما لوحظ هناك تعارض بين السلطة الدينية والمدنية، وكل مدينة مقسمة إلى أحياء لها هيئتها وتنظيمها الخاص بها، و في القرن ١٣ للميلاد، عندما أصبحت هذه المدن أكثر كبرًا، تشكلت بعض المراكز الثانوية في الأحياء المحيطية بتبني أنظمة وأوامر دينية جديدة مع كنيستهم وساحتهم.

- **التركز**: مدينة القرون الوسطى هي جسم سياسي ذو امتياز وطبقتها البورجوازية كانت أقلية من مجموع السكان، والتي زادت بسرعة وباستمرار من بداية القرن الحادي عشر إلى نصف القرن الرابع عشر، وحتما كان التركز قانونها الأساسي بتواجدها في مركز المدينة وهو مكانها المفضل، والطبقة الفقيرة في ضواحيها، أما أحياء المدينة فكانت تتميز بكثافة عالية وتركز شديد للمباني التي كانت تتطور رأسيا (عموديًا).
- **قابلية وقدرة المدينة للتجديد**: مدن القرون الوسطى لم تأخذ شكلا نهائيا إلا خلال الفترة المنحصرة بين القرنين ١٥ و١٨، أما في القرون الماضية فقد كانت في حركية نموها السريع، وكان منظرها يوحي بأنها أكثر فوضوية وغير منظمة، لكن رغم ذلك فالوحدة كانت مجسدة ومضمونة، حيث وحدت أساليب وطرق البناء وزخرفة المباني عبر أوروبا ابتداء من القرن ١٢ للميلاد، وعليه فالخصائص الثلاثة الأولى بقيت محفوظة مع الزمن، وحددت الطبيعة الأساسية للمدن الأوروبية، أما الرابعة فلم يعد لها وجود مع أزمة النصف الثاني للقرن ١٤.

وما يلاحظ في القرون الوسطى أنه لا توجد أي مدينة كبرى، لكن هناك عدد كبير من المدن المتوسطة من بينها ١٢ في القرن ١٣ والقرن١٤ ، التي وصلت بالتقريب إلى نفس الأبعاد والحجم (٣٠٠-٦٠٠هكتار، وبحجم ٥٠٠٠٠-١٥٠٠٠٠ نسمة)، وبالرغم من أن هذه الأرقام غير مؤكدة، إلا أن المدن الأكثر سكانًا هي: باريس وميلان اللتان يمكن أن تكونا قد وصلتا إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، والبندقية إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة وفلورنس ١٠٠,٠٠ نسمة.

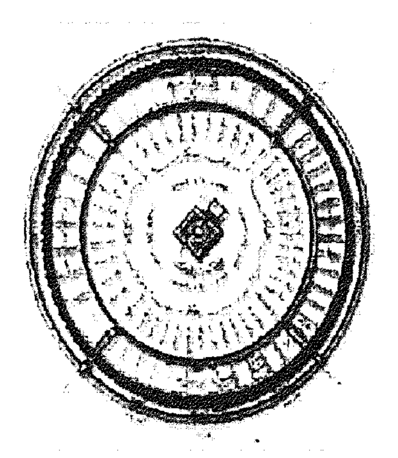
١-٢-٤- المدن العربية الإسلامية:

شـهدت المدينة العربية الإسـلامية تطورًا وازدهارًا خلال الفترة ما بين القرن ٨ و١٠م، فـي الوقت الذي شـهدت فيه المـدن الأوروبية في العصور الوسـطى تدهورًا وضعفًا، وقد ساعدت عدة عوامل على تطورها، ولعل أهمها نذكر:

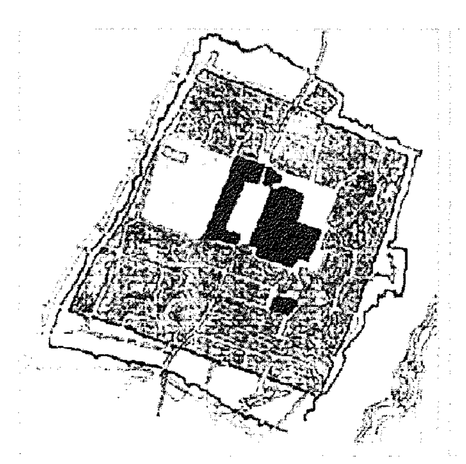
- **العامـل الديني**: يتفـق الباحثون علـى أن الحضارة الإسـلامية هي حضارة مدنية، وكانـت المدينة مركزًا سياسـيًا واجتماعيًـا وثقافيًا، علـى الرغم أم معظم المدن الدول الإسـلامية لم تكن قد تم توحيدها ولا زالت العوامل القبلية قوية، ويشـجع الدين الإسـلامي بطبيعته على التجمـع وعلى حياة الاسـتقرار والتحضـر، كمـا يشـجع علـى العمـل بمهنـة التجـارة وصلاة الجمعـة والجماعة التـي تمارس بشـكل أفضل فـي المدن لأنهـا تتطلب التقاء المسلمين في المساجد الرئيسية في المدن[١].
- **العامل العسكري**: تطورت العديد من المدن نتيجة للفتوحات الإسلامية، وكانت تبني هذه المدن معسـكرات على حافة المناطق الصحراوية وشبه الصحراويـة والجبهات الحربية، وتشـكل حلقـة وصل بيـن مراكز تجهيز الجيوش والجبهات الحربية التـي لم تكن مدنًا في الأصـل، إلا أنها نمت وأصبحت مدنًا بعد أن توافـرت العوامل اللازمة لنموهـا، وقد أطلق على هذه المدن فسـطاطًا، وكانـت تبنى فـي الغالب قرب قـرى أو قرب بعض الوحدات السـكنية التي كانـت موجودة قبل الإسـلام، ومن هـذه المدن: البصـرة، والكوفـة (شـكل: ١٢)، والفسـطاط، والقاهـرة (شـكل: ١٢)، والقيروان وغيرها من المـدن التي تطورت على السـاحل الإفريقي للبحر

(١) عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧، ص. ١٧.

المتوسط وساحل المغرب على المحيط الأطلسي[١].



مدينة بغداد ذات مخطط دائري



القاهرة الفاطمية ذات مخطط شبه متعامد

شكل (12): المدينة العربية الإسلامية (بغداد والقاهرة الفاطمية)

- **العامل السياسي**: ظهر نوع آخر من المدن الإسلامية، تلك المدن التي كانت عواصم للخلفاء، وتزايد عدد هذه المدن نتيجة لتعاقب الخلفاء الذين كانوا يختارون عواصم جديدة لحكمهم بسبب تشاؤمهم من العواصم السابقة، ولم يرغبوا في سكن المدن القديمة المحررة حتى لا يصبحوا أقلية بين السكان الأصليين.

ودعت بعض الظروف السياسية إلى بناء مدن جديدة لتكون مناسبة لمدن قديمة، كما تعمل على أضعاف نفوذها أيضًا، من هذه المدن مدينة سامراء التي بناها المعتصم لتنافس بغداد، كما نقل الخلفاء العباسيون العاصمة إلى بغداد بدلاً من دمشق ومدينة رفادة على بعد ٦ كم من مدينة القيروان لتكون بديلة

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ١٢٨.

لمدينة العباسية التي تبعد نصف ميل عن القيروان[١].

- **العامل الاقتصادي**: يحتل الوطن العربي موقعًا متوسطًا بين إقليمي جنوب شرق آسيا من جهة وأوروبا من جهة ثانية، فكانت تنقل المنتوجات الآسيوية بحرًا عبر المحيط الهندي ثم الخليج العربي فعبر الصحراء السورية مرورًا ببغداد والموصل وحلب ودمشق إلى موانئ الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ثم إلى قارة أوروبا، فشجعت الحركة التجارية نشوء المدن على طريق القوافل وعلى ضفاف الأنهار وسواحل البحار، عرفت بمدن القوافل، منها تدمر والنجف وحلب ودمشق.

وقد عمل العرب على تطور وازدهار بعض المدن في البلاد التي دخلوها فاتحين لأنهم كانوا يشجعون على الاستقرار في هذه المدن، فأسسوا مدينة الزهراء قرب قرطبة، وعددًا آخر من المدن الجديدة على ساحل إفريقيا الشمالي الشرقي لأغراض تجارية وسياسية[٢].

وتعكس خصائص المدينة العربية الإسلامية النظام الاجتماعي القبلي الذي يتميز به المجتمع العربي، فكانت تقسم المدينة إلى أحياء أو أرباع، إذ تسكن كل قبيلة حيًا خاصًا بها، ويشكل كل حي وحدة حضرية مستقلة لها مسجدها ومقبرتها الخاصة، وتكون هذه الأحياء في بعض الأحيان محاطة بسور يربط بينها المسجد الجامع، كما تشترك المدن العربية الإسلامية في بعض الصفات التي تعكس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات.

---

(١) عبد الرزاق عباس حسين، مرجع سابق، ص. ١٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص. ١٩-٢٠.

وتميزت المدينة العربية الإسلامية بالشكل الدائري الذي يسهل الدفاع عن المدينة. وتجعل السوق والمسجد الجامع على أبعاد متساوية بالنسبة لجميع مناطق المدينة، وتتواجد أبراج المراقبة على سور المدينة، لكن هذا لا يمنع من أن تكون بعض المدن على شكل شطرنجي، ولعل أهمها مدينة القاهرة في العهد الفاطمي، إلا أن عناصرها ومكوناتها العمرانية لا تختلف عن المدينة ذات الشكل الدائري، فالمسجد الجامع يشغل مركز المدينة لكونه يمثل المركز السياسي والديني والثقافي والحضاري والإداري، ويجاوره السوق الرئيس والبازار لكونه يمثل المركز التجاري الرئيسي، ثم يأتي العنصر الثالث وهو المنطقة السكنية التي تحيط بالسوق وتتصل به بواسطة شوارع وممرات ضيقة وملتوية والتي لها وظيفة الدفاع عن المدينة لكونها ملتوية وضيقة إضافة إلى استخدامها كمسالك، كما أنها تمثل معالجة مناخية للمدينة العربية الإسلامية.

أما أهم العناصر العمرانية والملامح المعمارية التي تتميز بها المدينة العربية الإسلامية فهي الأفنية سواء كانت في المسكن أو في السوق أوفي الشارع، كما تتميز بأبنية مفتوحة إلى الأعلى في نفس الارتفاع نظرًا للخصوصية الاجتماعية للمجتمع العربي الإسلامي.

١-٣- مدن عصر النهضة الأوروبية والمدينة التجارية:

١-٣-١- مدن عصر النهضة الأوروبية:

ظهر نوع جديد من المدن في أوروبا، من حيث المظاهر والمحتوى بين القرنين ١٥م و١٨ م، فقد أصبحت الوظائف التجارية والدينية والسياسية منفصلة عن بعضها في المدن، بعد أن كانت متداخلة مع بعضها في مدن العصور الوسطى، كما انتقلت القوة إلى أيدي من يسيطر على الجيش وعلى

طرق التجارة وأصحاب رؤوس الأموال، وحدث انتقـال من حياة مدن العصور الوسـطى إلى ظاهرة الباروك، كما حـدث اندماج حكومـات إقطاعية متفرقة مع بعضها خلال عصر النهضة.

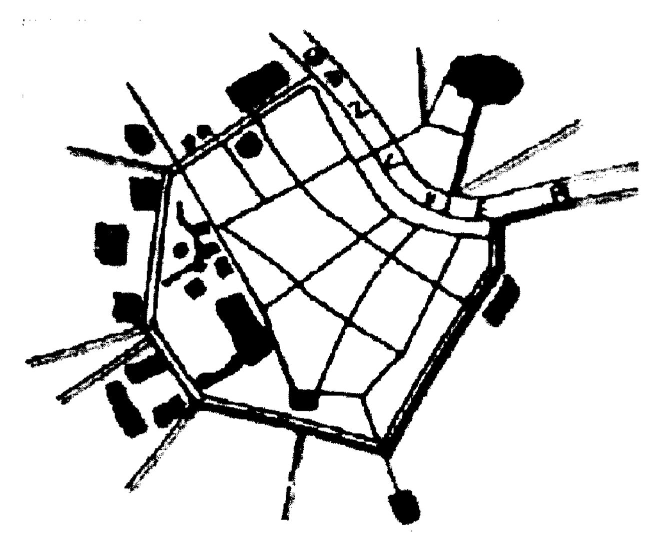
واستحدثت إدارة سياسـية مستمرة في المدن، وسـيطرت المدن الأقوى على جيرانها الأضعف.

وتميزت مدن عصـر النهضة بظهـور الاسـتبدادية وازدهـار البيروقراطية التي رافقها بنـاء المكاتـب، وظهر نوع جديـد من المدن فـي القـرن ١٦ م هي أماكن للحكام ومراكـز للقـوة الاقتصاديـة، ونتيجـة لتطور الأسـلحة لم تعد الأسـوار مناسـبة للدفاع عن المدن، لذلك تم عمل ترتيبات معقدة دفاعية (حصونًا) أكثر قوة من الحصون القديمة.

غير أن هـذه الإجراءات عملت على إعاقة توسـع المدن، وعليـه فقد تزايدت أحجـام المدن وتوسـعت رأسـيًا نتيجـة لظاهـرة النـزوح الريفـي وعدم اتسـاع المسـاحة وتوفرها، ممـا جعل المبانـي ترتفع إلـى ثلاثة طوابـق، وحتى خمس طوابق، ووصل البعض إلى ثمانية طوابق.

كما ظهر نـوع جديد من المدن التي تـم التركيز على الجانـب الجمالي، وهي مدن الباروك التي تتميز بالطرق العريضة الواسـعة والتي تناسـب حركة التجارة والجيش والمواكب التي استعملت العربات ذات العجلات التي لم تعد تناسبها شوارع مدن العصور الوسطى الضيقة (شكل: ١٣).

كما تميزت مـدن الباروك ببنـاء قصور النبـلاء والنوافير المزخرفـة والحدائق والميادين، إلى جانب ظهور الفنادق لاستقبال الزوار.



شكل (13): مدينة فيينا في عصر النهضة

ويمكن إبراز الخصائص العمرانية والمعمارية لمدن عصر النهضة فيما يلي:

- وضـوح مبـدأ المحـور الـذي أثـر علـى منظومـة هيكلـة الحركـة فـي المدينة، والـذي أدى إلى ظهـور عنصر جديد فـي النسـيج العمراني وهو الميادين(squares) التـي تم تزيينهـا بالمعالم الأثريـة، حيث أصبحت هذه العناصر تمثل علامة للدلالة عن المدينة.
- عـدم قدرتها علـى الديناميكيـة وعـدم قدرتها علـى مواكبة عمليـة التطور والتغير، فتميـزت بثباتها وبقاءها في حالـة غير قابلة للتغييـر، لأن تعديلها يعتبر أمرًا صعبًا.
- تم الاهتمام بالمناطـق المفتوحة وخاصة في المناطـق المحيطة بالكنائس وأمام القصور، مما أضفى جمالية مسحة جمالية إلى النسيج العمراني.

١-٣-٢- المدن التجارية:

في القرن ١٧ م ظهرت بعض المدن كمراكز مالية وتجارية نتيجة لعمل التجار وأصحاب رؤوس الأموال ومُلاك الأراضي والعقارات بهدف تطوير المدينة التجارية وتوسيعها مساحيًا واقتصاديًا، فأصبح الاستثمار والربح المادي هدفًا لسكان المدن.

فأصبحت الأرض في المدينة مادة تباع وتشترى، بعد أن كان الإقطاع يحول دون ذلك، وأصبح الهدف من بناء المساكن الحصول على الأرباح، ونتيجة لذلك خضعت حياة المدينة للمضاربات المالية والتفتت الاجتماعي، وفي الوقت ذاته تزايد عدد المدن وكبرت أحجامها في أوروبا الغربية وكان يصاحب هذه الاتجاهات مضاعفة الأرباح حتى من استغلال المساكن في الضواحي القذرة.

وقد أهمل بناء الأسوار لأغراض دفاعية بعد القرن ١٧ م، لأنه لم يعد له فائدة في حماية المدن، إلا أنها بقيت تمثل مظاهر لبعض المدن، وتميزت هذه المدن بنمط يعتمد على تقسيم الأرض إلى نظام شبكي بشوارع طويلة مستقيمة متوازية، تتقاطع مع شوارع عرضية بزوايا قائمة، وتبنى المدينة على شكل مستطيل الذي أثر على نمط الشوارع والطرقات في المدينة وعلى هندسة قطع الأراضي المخصصة للبناء الفردي، كما أثرت على التصميم الأساسي لوحدات السكن.

لقد توسعت المدن مساحيًا، وكان الدافع الرئيسي لنمو المدن خلال هذه الفترة هو الثورة الصناعية، فقد تطور الإنتاج الصناعي خلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وتطورت أساليب جديدة للمواصلات، عملت على سد

حاجة العمال الذين يعملون في مراكز صناعية، وتسهيل هجرة السكان من الريف إلى المدن، كان اختراع الآلة التجارية أحد الأسباب الرئيسية للتطور الصناعي وتطور المدينة الصناعية، وشكل المصنع نواة للنظام الحضري الجديد، وتكونت المدينة من العناصر التالية: المصنع والسكة الحديدية والحي العشوائي والذي يعتبر مهمًا للمصنع الذي شكل نواة للتنظيم الحضري، فالمساكن كانت تبنى بشكل تكون فيه ملاصقة لبعضها البعض، مما يؤدي إلى وجود عدد من الغرف المظلمة وقليلة التهوية، وتفتقر إلى المساحات الفارغة، باستثناء ممر يمتد بين صفوف المساكن كان مكانًا لإلقاء النفايات، مما انعكس على تدني الوضعية البيئية والصحية بهذه الأحياء، إلا أنه حدثت بعض التطورات في المجال الصحي بعد منتصف القرن التاسع عشر بإدخال تحسينات على شبكة التموين بالمياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي، إلى جانب ظهور مساحات من الأرض الفراغ والمناطق المفتوحة في المدن والمنتزهات الصغيرة، كما بدأ انتشار المستشفيات وشاع تنظيف الطرق، كما استخدمت الحمامات الخاصة في البيوت، بحيث كان التقدم الصحي أهم مظاهر مدن القرن التاسع عشر.

وفي هذه المرحلة عرفت المدنية التجارية تطور ظاهرة الضواحي من أجلب تخلص السكان من الازدحام والاكتظاظ والتلوث الذي كانت تعاني منه المدن المركزية في المدن الكبرى، وانتقالهم للإقامة في أماكن تبنى في المناطق الريفية، حيث كانت تخص في بداياتها فئة الأغنياء الذين باستطاعتهم التنقل بين مناطق السكن الجديدة والمناطق المركزية بالمدينة، ثم تدعمت بعد ذلك من خلال توافر مساحات من الأرض وتطور وسائل المواصلات وبخاصة السكك الحديدية والسيارات الكهربائية (١٨٥٠-١٩٢٠)، وقد أدى تطور

السيارة في مطلع القرن العشرين إلى نمو الضواحي وتسارع انتشارها بحيث استقطبت أعدادًا أكبر من سكان المدن هروبًا إلى مناطق سكن أفضل، وبعد ذلك أخذت الأنشطة التجارية والاقتصادية الانتقال إلى الضواحي حيث يوجد السكان، فتحولت من مناطق مخصصة للسكن فقط إلى مناطق حضرية توجد في أقاليم ريفية، كما كونت نوعًا من المدن الصغيرة التي عرفت بالمدن التوابع على أطراف أقاليم المدن الكبرى، وانتقلت إليها المشاكل التي كانت تعاني منها المدن مثل: الازدحام، والاكتظاظ والتلوث ومشكل التخلص من النفايات وارتفاع كثافة السكان.

١-٤- المدينة المعاصرة (المدينة الصناعية ومدينة الخدمات):

١-٤-١- المدينة الصناعية:

مما لا شك فيه أن الثورة الصناعية التي ظهرت ابتداء من منتصف القرن ١٨م، غيرت مجرى الأحداث وقلبت كل الموازين خاصة في انجلترا، وبسرعة بعد ذلك انتشرت في أوروبا الغربية وباقي دول العالم، والتي صنفت من بين التحولات الأساسية في تاريخ الإنسانية، لأنها أثرت في كل الميادين خاصة على المدن وتنظيمها، ومن بين إفرازاتها المميزة نذكر ما يلي:

- النمو السكاني الناتج عن انخفاض معدل الوفيات، والذي انفصل لأول مرة بوضوح من معدل المواليد.
- ارتفاع المنافع والخدمات الناتجة عن الزراعة والصناعة والأنشطة الخدماتية بفضل التقدم التكنولوجي والاقتصادي.
- إعادة توزيع السكان على المجال (اختلال التوزيع)، وتَبعه دفع ديمغرافي وتحول في الإنتاج، فالسكان الذين كانوا ملاكي الأراضي مستغلين لها،

أصبحوا أجراء أو عمالاً في الصناعة، وبطبيعة الحال يتواجدون حيث تتوفر فرص الشغل في الأماكن الصناعية بالقرب من الآلة، بجانب مجرى مائي أو مناجم الفحم، فالمصانع في كثير من الأحيان تتركز حول المدن، وهو ما أدى إلى تطورها بشكل متسارع أكثر من باقي مناطق الدولة، لأنها استقبلت الزيادة الطبيعية وتدفق المهاجرين الريفين.

- تطور وسائل الاتصال بالإضافة إلى مد قنوات الملاحة، فطرق العبور قد أنجزت حسب المناهج والأساليب المتقدمة جدًا، وأهم شيء صاحب الآلة التجارية هو القطار البخاري سنة ١٨٢٥ في انجلترا، والتي انتشرت بها طرق السكك الحديدية بسرعة وفي كل الدول الأخرى المجاورة، وفي نفس الفترة فقد عوضت البواخر البخارية تلك الشراعية...، وسمحت هذه الوسائل حتمًا بحركة كبيرة جدًا للسلع والأشخاص، حتى السلع الثقيلة يمكن أن تنقل إلى حيث يوجد الطلب، وكل الأفراد مهما كانت طبقتهم الاجتماعية يمكن أن يقوموا بأسفار طويلة، أو السكن في مكان والعمل في آخر بالتنقل يوميا أو أسبوعيًا.
- سرعة الانتشار والتوسع: حدثت هذه التغيرات والتحولات الكبرى في عشرات السنين فقط، ولم تؤدي إلى توازن جديد مستقر، بل تركت الاحتمالات لتحولات أخرى دائمة أكثر عمقًا وسرعة، فلم يحل أي مشكل نهائيًا ولم تبق أي تهيئة فعالة لمدة لا تنتهي.
- الاتجاهات للفكر السياسي: فقدان قيمة الأشكال التقليدية للمراقبة العامة للإطار المبني (المخططات العمرانية، القوانين...) التي اعتبرت قديمة الإيقاع، وفي نفس الوقت رفض تقبل المساوئ العائدة على المحيط كحقائق لا يمكن اجتنابها، وضمان سلطة مصححة للأخطاء بأفعال مدروسة.

وقد قامت هـذه الاتجاهات علـى الليبرالية التي تدعو إلـى الحرية في كل المجـالات، فالاقتصاديـون يوصـون بتحديـد تدخـلات السـلطة العمومية في كل قطاعات الحياة الاجتماعيـة خاصة التعمير، فآدم سـميث نصح مثلا الحكومة ببيع الأراضي التي تملكها لدفع ديونها، وقوبلت النصائح بترحيب واسـع من طـرف الطبقات المسـيطرة التـي لها مصلحـة السـيادة خاصة في ميدان العقار وحرية الملكية الخاصـة، دون أن تتوقع نتائـج هذا الفعل على المستوى الحضري.

فبعض سـلبيات النسـق الفيزيائية مثل الاحتقان على مسـتوى النقل، والفقر، والبيئـة الحضرية...) أصبحـت غير محتملة لحيـاة الطبقات الضعيفـة، قد أدت بالراديكاليون والاشـتراكيون إلى اقتراح ضرورة التدخل العمومي معًا لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المدينة بنماذج نظرية جديدة.

وعليه فقـد تبيّـن خـلال النصـف الأول مـن القـرن ١٩ أن مشـاكل وأخطاء المدينـة الصناعية تبدو متعددة وغيـر عادية، يصعب حلهـا أو محوها كلية، فبين الحقيقة والمثالية فإن الفرق يبدو مستحيل السيطرة عليه.

وقد أدى النمو السـريع للمدن في العصر الصناعي إلى عدم قـدرة تلك النواة السـابقة المشَّـكلة في القرون الوسـطى أن تكـون مركزًا للجسـم الجديـد، فقد تكونت حولها منطقة مبنية جديدة، هـذه النواة بهيكلتها السـابقة تحوي المعالم الرئيسـية التي كثيرًا ما تسـيطر حتى الآن علـى بانوراما المدينـة، لكنها لا يمكن أن تصبح فجأة مركـزًا لتجمع كبيـر، فالطرق ضيقة جـدًا لاحتواء وسـائل النقل والحركة والتجارة التي هي في توسـع. فالمنازل صغيرة ومكدسة ومتراصة جدًا لا يمكنها أن تأوي بدون سلبيات سـكانًا أكثر كثافة، وأيضا الطبقات المالكة لها تركتها شيئا فشيئا لتستقر في الضواحي، وأصبحت المنازل القديمة جدًا أكواخًا

للفقـراء والمهاجرين الجـدد، في نفـس الوقت العديد مـن المعالـم الأثرية من المدينة التاريخية كقصر النبلاء تُرِكت بحجة التقلبات الاجتماعية وقسـمت إلى مساكن عديدة صغيرة.

وقد شـغلت المناطق الخضراء المتواجدة في الجسـم القديم (النـواة) من حدائق المنازل، وحدائق القصور الكبيرة، والحدائق العمومية... بمباني جديدة،وبالمنازل، وبالمسـتودعات الصناعيـة، كل هـذه الأفعـال والتحـولات زادت و تفاقمـت فـي النصف الثانـي للقرن ١٩ م، لأن الضواحـي لم تكن منفصلة عـن المدينة الأم، لكن هو مجال حـر حيث تتزايد فيـه أعداد كبيـرة من المبادرات المسـتقلة: أحيـاء راقية، وأحياء فقيـرة، وصناعة، ومخازن، انطلاقا من مسـتوى معين، كونت وأسسـت هذه المبادرات نسيجًا متراصًا غير مخطط ولا متوقع في ذلك الوقت.

في هذا المحيـط الصناعي أصبح التجانـس الاجتماعي والمعمـاري للمدينة الأم مفقـودًا، فقد حلـت محلـه الانفراديـة، فالأفـراد كالطبقـات الاجتماعية لا يهمهـم الاندماج فـي المدينـة كمحيـط جماعـي، ولكـن يتواجدون فـي أحياء متباينة: أغنيـاءً، وفقـراء...، والعائلات لهـا اتجاه العيـش بعيدًا بقـدر الإمكان، فالفجوة بين الأغنياء والفقراء زادت، حيث المنازل الفردية مع حديقة مخصصة للأغنيـاء والطبقـة المتوسـطة، أمـا الفقـراء فيسـكنون في منـازل متراصـة ذات طوابـق، كما شـهدت المدينـة مضاربين في ميـدان السـكن لبناء منـازل العمال بمواد مسـترجعة (نوعية رديئة...) لتقليص التكلفة بسـبب الضيق والتراص في النسـيج العمراني، مما ترتب عليه صعوبة في اسـتخراج النفايات وكل الأنشطة تتم في الهـواء الطلـق كلعـب الأطفال، غسـل الملابـس، التصريف السـطحي للمياه المستعملة ومياه الصرف تجري وتتجمع في الطرق والممرات حيث تمر العربات وتتم حركة الراجلين.

بالإضافة إلى ذلك تتواجد الأحياء الأكثر بؤسًا في المناطق غير المقبولة تمامًا للسكن، بالقرب من المصانع (الأحياء العمالية) وخطوط السكك الحديدية، بعيدة عن المساحات الخضراء، فالمصانع تطرح نفاياتها على المنازل مع دخانها وضجيجها ملوثة المياه والهواء، وأدخلت التجارة لتزيد على ما تطرحه المنازل.

إن هذا المحيط الفوضوي وغير المقبول يسمى المدينة الليبرالية كان نتيجة تجمع العديد من المبادرات العامة والخاصة غير النظامية وغير المنسقة، أي عدم الاهتمام بالإنسان كإنسان بل كآلة للإنتاج والعمل.

إن الحرية الفردية التي اعتبرت كشرط للتنمية الاقتصادية والصناعية، أظهرت وأفرزت عدم كفاية لمراقبة المشاكل الناشئة في ميدان البناء والتعمير، اللذان هما نتاج التنمية الاقتصادية.

ويمكن إقرار أن الصناعة التي ظهرت في الثورة الصناعية عملت على خلق مدن جديدة وتوسيع مدن كانت قائمة فعلاً، إن المدن التي نمت نموًا كبيرًا في العصر الحديث هي المدن التي كانت فيها التنمية الصناعية أعلى ما تكون، كما أن المدن المتوقفة عن النمو هي تلك المدن التي لم تدخلها الصناعة الحديثة، والدور الحاسم في حركة التمدن والمدينة الحديثة كان للوظيفة الصناعية قطعًا.

ويظهر دور الصناعة في التحضر بشكل مباشر وغير مباشر، فهي التي خلقت وسائل المواصلات الحديثة وعملت على تطور وسائل الإنتاج والزراعة، وهي التي عملت على جذب السكان من الريف للعمل فيها في المدن.

وقد عملت الثورة الصناعية على نمو المدن وتطورها أكثر من أي عامل آخر، واعتبرت الصناعة القوة الرئيسية التي عملت على تشكيل أنماط العمل لسكان المدينة، ويعود السبب في تدهور البيئة الحضرية إلى الصناعة والسكك

الحديدية، ويرتبط النمو الصناعي بالنمو الحضري وبشكل خاص خلال الثلث الأخير من القرن ١٩، وقد صاحب عملية التحضر تصنيع وتحديث، حتى أن التحضر أصبح مرادفًا للتصنيع والتحديث في مدن الحضارة الغربية.

وقد تركزت أعمال العديد من الباحثين والدارسين خلال القرن ١٩ على التحضر والتطور الحضري، وربط هؤلاء بين عملية التحضر من جهة والتصنيع من جهة ثانية، وفي هذا الإطار يلخص لويس ريث "Louis WRITH" بعض خصائص المدينة الصناعية كما يلي:

- تقسيم مكثف للعمل.
- التأكيد على الاختراع والإبداع.
- ضعف العلاقات الرئيسية لصالح الأحياء المحلية.
- انهيار المجموعات السكانية الرئيسية، مما يؤدي إلى فوضى اجتماعية.
- اعتماد أشكال ثانوية للسيادة الاجتماعية مثل الشرطة.
- التفاعل مع آخرين كفاعلين لأدوار محددة.
- انهيار العلاقة الأسرية، ونقل وظائفها إلى وكالات متخصصة خارج البيت.
- تنوّع في القيّم والمعتقدات الدينية.
- تشجيع الحركة الاجتماعية، الصعود إلى أعلى.
- قواعد شاملة تطبق على الجميع، ووجود أوزان ومقاييس وأسعار عامة والمدينة، حسب ريث، موجهة للفائدة وللنظام الاقتصادي العقلاني، كما تسودها الطبقة الوسطى وتكون موجهة نحو التغيير[1].

---

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ١٤٤- ١٤٥.

١-٤-٢- مدينة الخدمات:

تميل الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية إلى التركز في مناطق محددة من سطح الأرض، إلا أن الأنشطة الثالثية (الخدمات) تنتشر بشكل أوسع في النظام الحضري، أي في جميع المدن، كما تتوافر هذه الخدمات في المدن بدرجات متفاوتة، وأكثر الخدمات (الأنشطة الثالثية) شيوعًا وانتشارًا في المدن هي تلك المرتبطة بتوزيع وتبادل السلع والخدمات، حيث تعتبر المدن دون استثناء مراكز تسويق أو مراكز تجارية، تهتم بتجميع السلع من السكان وتوزيعها عليهم من خلال عمليات الشراء والبيع وتهتم أيضًا بتقديم الخدمات لسكان المدن وللسكان القاطنين في الأقاليم التابعة لها.

وفي بعض المدن لا تظهر الوظيفة التجارية بوضوح حيث تخفيها وتغطيها وظائف متخصصة أخرى تتميز بأدوار أكثر أهمية في التنظيم الاقتصادي للمجتمع، وربما يكون هذا هو السبب في إيجاد العديد من مراكز الاستقرار البشري في الأقاليم الزراعية، وقد أطلق على هذه المراكز بالأماكن المركزية. وبشكل فإن المدن تنشأ لأسباب اقتصادية حيث تحتل نقاطًا تعمل على تسهيل تبادل السلع والخدمات، ويتجمع السكان في المدن لتبادل السلع والخدمات والأفكار، وتشكل المدن في الوقت مراكز للقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشهد حاليًا تطورًا ونموًا لم تشهده من قبل، كما يتطلب اقتصاد ما بعد الثورة الصناعية للتسعينات من القرن العشرين وصولاً سريعًا للمعلومات، لأننا نعيش في عصر عرف بعصر المعلومات، وتعتبر مباني المكاتب في المدن الضخمة بشكل خاص معامل للمعلومات، وتحتاج عملية صناعة المعلومات إلى تجميع عدد كبير من المختصين، وتمتلك المدن الأكبر تجمعات اقتصادية ضخمة للتعامل مع المعلومات وتبادلها، لأنه تتوافر في هذه المدن المباني

الضخمة وشبكة الاتصالات والمواصلات والقوى البشرية المتخصصة للتعامل مع السيل المتدفق من المعلومات.

وتتميز المدن ببعض المزايا والخصائص الجاذبة للسكان كأماكن للفرص، إلا أنه يوجد تباين واضح في الفرص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بين المدن وحتى داخل كل مدينة.

لم تستطع قطاعات المجتمع جميعها الاستفادة من التطور الذي حصل في المدن حديثًا بدرجة متساوية، وبخاصة الأقليات والعمال الأقل مهارة، وتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة وبخاصة في المدن المركزية وفي مدن الدول النامية.

وقد ارتبطت عملية انتقال المدن في الدول المتقدمة من مرحلة المدينة التي تعتمد أساسًا على الصناعة الثانوية أو التحويلية، إلى مرحلة المدن التي تعتمد على عصر المعلومات والخدمات، ارتبطت بتدهور المدينة المركزية وتبديل الوظائف أو الأعمال للسكان، كما أن مدن الدول النامية تتميز بمحدودية فرص التشغيل على الرغم من النمو السريع الذي تشهده هذه المدن[١].

فإذا كانت الصناعة التحويلية (الثانوية) مسئولة عن عملية نمو المدن في عهد الثورة الصناعية، فإن صناعة الخدمات أو كما تسمى الصناعة الثالثة واعتبار المدن مراكز للتسويق وللمعلومات، مسئولة عن نمو المدن في العصر الحديث. ويعتبر والتر كريستالر من الجغرافيين الذين اهتموا بدراسة مراكز الخدمات في الثلاثينات من القرن العشرين ضمن نظريته الشهيرة بنظرية الأماكن المركزية التي ركز فيها على الأنشطة الثالثية التي تشغل أكبر نسبة من

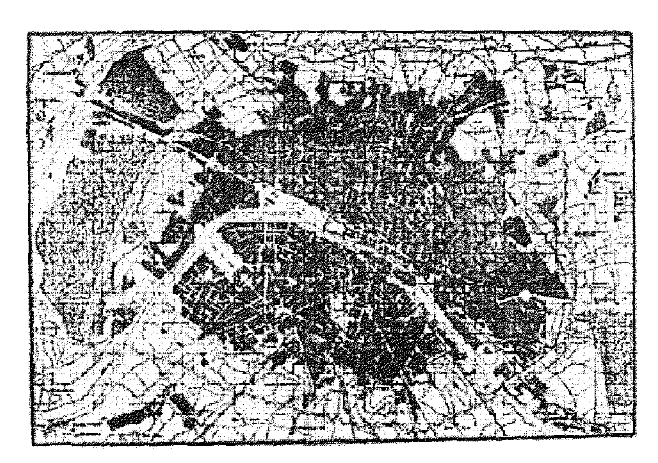
(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٤٦-١٤٧.

حجم القوى العاملة في المدن، بالإضافة إلى الأعمال التي حاولت تطوير هذه النظرية كأعمال لوش وإزارد.

١-٥- المدينة ما بعد الثورة الصناعية:

تقوم هذه المدينة على مبدأ تدخل الدولة في التركيبة العمرانية خاصة بعد سنة ١٨٥٠، فالحرية الكلية المرتبطة بالمبادرات الخاصة محدودة من تدخل الإدارة، والتي تثبت القوانين وتنجز الأشغال العمومية، وتبقى هذه الحرية مضمونة في إطار هذه المحددات الضيقة جدًا،وقد حظي هذا النموذج الذي سمي بمدينة ما بعد الليبرالية بنجاح سريع مباشر ومستديم.

وسمح هذا النموذج بتهيئة المدن الأوروبية الكبيرة وفي مقدمتها مدينة باريس مع البارون هوسمان "Haussmann" (شكل: ١٤)، وتأسيس المدن الاستعمارية بنفس المبادئ في كل مناطق العالم، حيث يمتد تأثيرها بطريقة غير منتهية إلى تنظيم المدن التي نعيش فيها اليوم.



شكل (14): مدينة باريس قبل أعمال Haussmann

وتتميـز المدينة فيمـا بعـد الليبرالية أي مـا بعد الثـورة الصناعيـة بالخصائص التالية:

- **الإدارة العامة والملكية العقارية**: يجب أن يكـون المجال والعقار المتعلق أو الموثـوق بأحد أو بآخر معروفًـا، فالحدود بين هـذه المجالات محددة بكل دقـة، والإدارة تسـير المجـال المتعلق علـى الأقل بما هـو ضروري لشـبكة الاتصالات (الطـرق والشـوارع، السـاحات، سـكك الحديد...) والهيـاكل القاعديـة (الصـرف الصحـي، وفيمـا بعـد الكهربـاء والغـاز، الهاتـف...)، أمـا القطـاع الخـاص فيسـير كل مـا تبقـى، أي الأرضيـات المخدومة من طرف هذه الشـبكات والهياكل القاعدية، حتى هذه الإدارة عندما تريد أن تنجز مبان أو تهيئة مجالات حـرة للمنفعة العامة (مدارس، مستشفيات...)، توضع بالتناوب مع المشاريع الخاصة، وتتصرف كمالك يدخل في تنافس مع الآخرين.
- **اسـتعمال الأراضي متعلق بالمالـك الوحيد (خاص أو عـام)**: يتصرف في الأرض مالكها الوحيد كمـا يشـاء، والإدارة ليس لها إلا تأثير غير مباشـر عليها، وذلك عن طريق القوانين غير المباشـرة، التي تحـدد أبعاد المباني وفقًـا لتلـك المجـالات العموميـة وتحـدد أو تثبت العلاقـة بيـن المباني المتجاورة.
- **الحـدود بيـن المجال العـام والخـاص واضـح تمامًا**: مـن خـلال التنظيم الصفي لرسـم مخطط المدينة، فالمبانـي يمكن أن تكـون مبنية على طول انتظـام خاصـة فـي النـواة المركزيـة، حيـث تسـيطر الأنشـطة التجاريـة، والتنظيـم الأكثر ملائمـة هو الـرواق المغطـى الذي يسـتغل كقناة للسـير والحركة وتمويل المحلات التجارية التي تتواجد في الطابق السفلي، كل

الوظائف الأخرى (سكن، مكاتب...) تقع في الطوابق العلوية، وتعاني من مساوئ كالاحتياج إلى الهواء النقي، والضجيج، ونقص الضوء...، أما المباني الخارجة عن هذا التنظيم الصفي، فإنها تستفيد من عدم الوقوع في المساوئ السالفة ومن قلة الكثافة، ولا تكون إلا في مناطق الضواحي، حيث يسيطر السكن الفردي، ويمكن استغلال الأرضيات بطريقتين متعادلتين عمليًا من وجهة نظر اقتصادية: سكن بكثافة منخفضة للمساكن الغالية (فيلات للطبقة الغنية ،...)، وسكن بكثافة مرتفعة للمساكن الأكثر اقتصادية (بنايات بعدة طوابق بجانب الطريق مخصصة للطبقة المتوسطة).

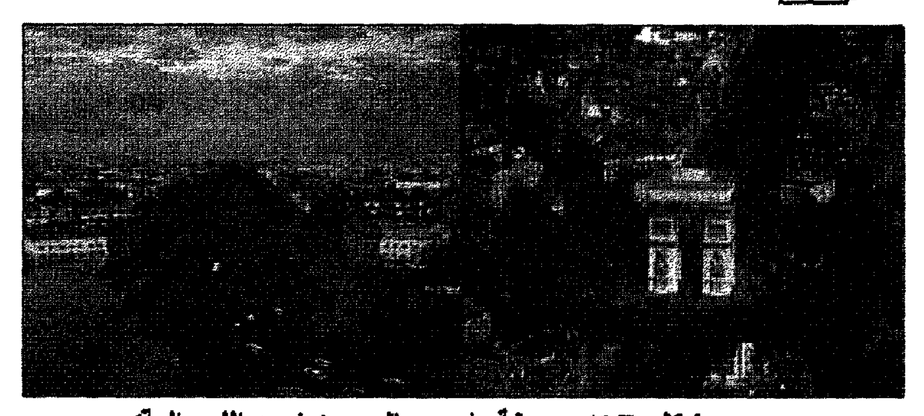
وقد انجر عن هذا التنظيم في ضواحي المدينة ارتفاع لتكلفة السكن، الذي أجبر السلطات على الاحتفاظ بعدد معين من المساكن للطبقات الفقيرة، وهكذا بدأت الضاحية تتراص وتتضاعف بسرعة (مؤسسات صناعية، مخازن...)، كل هذه العناصر ضرورية لسير المدينة، لكنها ليست منسجمة مع المخطط المرسوم وبذلك فهي مدفوعة نحو الضاحية كمنطقة ثالثة مكثفة، وهي خليط من المدينة والريف الذي نجده أكثر بعدًا، وشيئًا فشيئًا يتجه إليه نمو المدينة.

كما تميزت المدينة ما بعد الثورة الصناعية (ما بعد الليبرالية) ببعض السلبيات:

- الكثافة المفرطة للمركز والاحتياج للسكن، صُحِحا بعمليات كالحدائق العامة التي توفر عينة اصطناعية من الريف، والمنازل الشعبية المبنية مع العامة كأجنحة على حافة الطريق أو فيلات صغيرة مبنية جانبًا، لكن كان هذا العلاج غير كاف فالاحتياج إلى السكن جعل أزمته تتفاقم.

- المدينة ما بعد الليبرالية تتموضع (تتطابق) على المدينة القديمة، ونواة القرون الوسطى وتنوي تدميرها فحولت الشوارع القديمة إلى أروقة، لكن هذا الهدم ليس عام أو شامل فهو يحترم المعالم الأساسية، الشوارع والساحات الخاصة جدًا، المباني العتيقة (كنائس، قصور...)، ولقد تم الاحتفاظ بها في المدن الحديثة كمتحف في الهواء الطلق، وحضور المعالم العتيقة وتجميل المنتجات الحديثة لا تكفي لتعويض أو استدراك بصفة شاملة اختلال التوازنات في المدينة.
- الاختصاصيين الضروريين من أجل أداء المدينة لوظائفها يجب قبولهم لدور ثانوي، والذي يخضع للارتباط بين البيروقراطية الإدارية وملكية القطاع الخاص، فليس لهم مناقشة القرارات المتخذة، لكن يجب أن يكون لهم الاختصاص الضروري لتنفيذها والمهارة الضرورية لجعلها مقبولة.
- التفرقة بين التقنيين والفنانين أدى إلى زوال التجانس والتناسق عن المدينة، ولم يكن هناك شخص ليراقب الإنتاج كواحد موحد، وآلية التركيب الحضري دائمًا محتقنة لأن التجهيزات العمومية تبقى غير كافية، بينما شغل الأراضي الخاصة وصل وتعدى معايير الاستعمالات القصوى المحددة من طرف القوانين.

إن هذه السلبيات التقنية والاقتصادية تثقل كاهل الطبقات الهشة، وأصبحت المدينة آلة كبيرة مميزة، والتي تؤكد سيطرة الطبقات الأكثر قوة، وأحسن مثال على هذه المدن هي باريس(شكل: ١٥)، عندما قام البارون هوسمان بأعماله الشهيرة لتحديث المدينة، فقد عمل على فتح وشق شوارع في النسيج العمراني للقرون الوسطى مع العمارة الباروكية (١٨٥٣-١٨٧٠) وتبعتها في ذلك مدن أخرى كفيينا وغيرها.



شكل (15): مدينة باريس اليوم (ما بعد الليبرالية)

١-٦- المدينة الحديثة:

كان الهدف من العمارة الحديثة هـو البحث عن نموذج جديد للمدينة، وذلك باقتـراح منهجيـة أو طريقة عمـل جديدة متحـررة من التقسـيمات المؤسسـاتية الماضية، لأن المدينة في ذلك الوقت بدأت تعاني من نمو حركة النقل والتنقل، وتركز التجارة و التجهيزات الحضرية الجديدة (الغاز والكهرباء، الهاتف، النقل على السـكك الحديدية علـى السـطح أو تحـت الأرض)، التي وجدت نفسـها تحت الضغط في المجالات العامة غير الكافية للمدينة ما بعد الليبرالية، فالمدن الأوروبيـة كما في العالـم تتطور وتنمو بسـرعة أكبـر، هذه التحـولات أضعفت الأشكال التقليدية للتسيير واستوجبت تجديد الإطار المبني.

فخـلال العقـد الثاني مـن القـرن العشـرين، كل الخبـرات المنفـردة اتحدت لتشـكيل حركة موحدة رغم أن هناك تخبط واختلافات في الآراء، فإن الباحثين وضعوا بحثًا جديـدًا موحـدًا، ويعملون على نفـس المشـاكل، مقترحين حلولاً مقارنة تتزايد وتتحسن مع الوقت، فالمحطات الرئيسية لهذا البحث المستمر في الخمسين سنة للقرن العشرين يمكن اختصاره فيما يلي:

تحليل ديناميكية الوظائف في المدينة الحديثة:

تعتبر فكرة المدينة كل موحد، لكن لا يمنع من تحليل دقيق لها، وإن التمييز بين مختلف وظائفها التي تتطابق وتتداخل في الحياة الحضرية هو الذي يسمح بتحليل دقيق لها، مثلما حددها لوكربوزييه"Le Corbusier" في أربعة وظائف، وهي: السكن، والشغل، والحركة والتنقل، والراحة والترفيه.

فإذا كانت الوظائف المميزة للمدينة ما بعد الليبرالية هي وظائف وأنشطة الخدمات(النقل والخدمات)، وكل الوظائف الأخرى كانت أقل أو أكثر أهمية، فإن هناك نقد لهذا التصنيف متمثلاً فيما يلي:

- **السكن**: حيث يقضي السكان معظم وقت يومهم، فقد أصبح في نظر المحدثين هو الأكثر أهمية في المدينة، باعتبار السكن كإلهام للخدمات التي تكمله مباشرة.
- **الأنشطة الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، التجارة...)**: وضعت على نفس المخطط وتحدد ثلاث أنواع أساسية: وحدة الاستغلال الزراعي المنتشر على الإقليم، والمدينة الخطية الصناعية والمدينة الشعاعية للتبادلات.
- **أنشطة الراحة والاستجمام**: توافق مجالات حرة موزعة في مختلف قطاعات المدينة (المناطق الخضراء للعب الرياضة، المشي، الحدائق الحضرية، المناطق الكبرى المحمية...جهوية أو وطنية...)، هذه المجالات الخضراء يجب أن تكون مجال موحد بحيث كل العناصر الأخرى للمدينة يسهل توزيعها بحرية.
- **الحركة التقليدية**: يشار إلى الحركة والتنقل من خلال مختلف وسائل النقل واحتياجات الوظائف الأخرى، فالرواق المغطى مع رصيف

المشـي و قارعـة الطريـق حيـث تتلاقـى مختلـف السـيارات، يجـب أن يعوض بنظام المسـارات المعزولة لأجل المشـاة والدراجات، والوسائل البطيئة والسـريعة مرسـومة بحرية داخل المجال الذي يحوي المدينة، إن هذه الهيكلـة تجاوزت الثنائيـة ريف- مدينـة ولازمتها الأكثـر حداثة، أي الملكية الخاصة لأرض المدينة من أجل جذب الإيـرادات. فمنذ البداية، فالمعماريون المحدثـون ينتقدون المنفعـة العامة والملكيـة الخاصة التي تُكَون عمق المدينة البرجوازية، وتقترح الحلول المتوسـطة لجعلها عملية من خلال السيطرة على المراقبة العامة لكل مجال المدينة.

تحديد العناصر الدقيقة المتعلقة بكل وظيفة حضرية:

انطلاقًا مـن المنهجية التي تقوم علـى الذهاب من الجزء إلى الكل (الشـامل) تنتمي إلى التقاليـد العلمية، ومنـه يجب أن يجزأ كل شـيء إلى عناصـره الأكثر بسـاطة، ثم يعاد تركيبه وبنـاؤه بتوحيـد عناصره هـذه بطريقة جديـدة مبنية على العقلانيـة، فمثلا في السـكن (وليـس المبنـى) كنقطة انطـلاق لهيكلـة المدينة، أصبح من الممكن نقـد وترك نماذج المباني الخاصـة بالمدينة البورجوازية، أي المباني التي بنيت بحواف الشوارع والفيلات بالداخل.

فـي الواقـع، أن هـذه النماذج مـن البنـاء متعلقـة بالعلاقـة بيـن الملكيـة الخاصة والمجال العام، وتجذب أهميتها من أن المدينة ما بعـد الليبرالية هي مبنية بدقة على هذه العلاقة، بالمقابل المسكن عنصر يهم السكان، لذلك فالعمارة الحديثة اقترحت بناء المدينة حسـب متطلبات السـكان وليس حسـب المـلاك والموظفيـن، والأخذ بعيـن الاعتبار العلاقـة فيما بينهـا ومع الخدمـات الجماعيـة. المسـاكن والخدمات المختلفة (مدرسـة، مستشـفى، محلات، أرضيـات لعب، قاعـات الحفلات، طريق المشي...) تكون الحي الذي يعتبر الهيكلة الرئيسية للمدينة الحديثة.

البحث عن نماذج لتجميع العناصر الوظيفية:

من منظور تحديد الهيكلة الشاملة للمدينة الحديثة، فقد وجب البحث عن متغيرات توزيع المساكن، فهي لا يمكن أن تنجز بدون الأخذ بعين الاعتبار طريقة جمعها، مما جعل هذا البحث الخاص بالسكن لا يقف عند المسكن ولكنه تعمق إلى مستوى الحي، الذي يقود إلى تحديد عناصر وظيفية أخرى، التي تحوي عددًا معينًا من المساكن والخدمات.

هذه الطريقة التي تضم كل عناصر المدينة (الخدمات من مختلف المستويات، فضاءات الاسترخاء والراحة، والشوارع، ومواقف السيارات...) يمكن أن توضع في علاقة مباشرة مع السكان، والهيكلة الحضرية يمكن أن تصبح حقيقة خاضعة للسكن حسب فرضية الوحدة السكنية، وبذلك يمكن للمدينة الحديثة أن تتكون من عناصر أكثر كبرًا، مصممة كلُ كتركيبة معمارية موحدة، وتآلف هذه العناصر فيما بينها يمكن أن تكون منسقة مسبقًا، وبهذا يصبح الوجه العام للمدينة في نفس الوقت متنّوع ومنظم.

١-٧- المدينة المعاصرة:

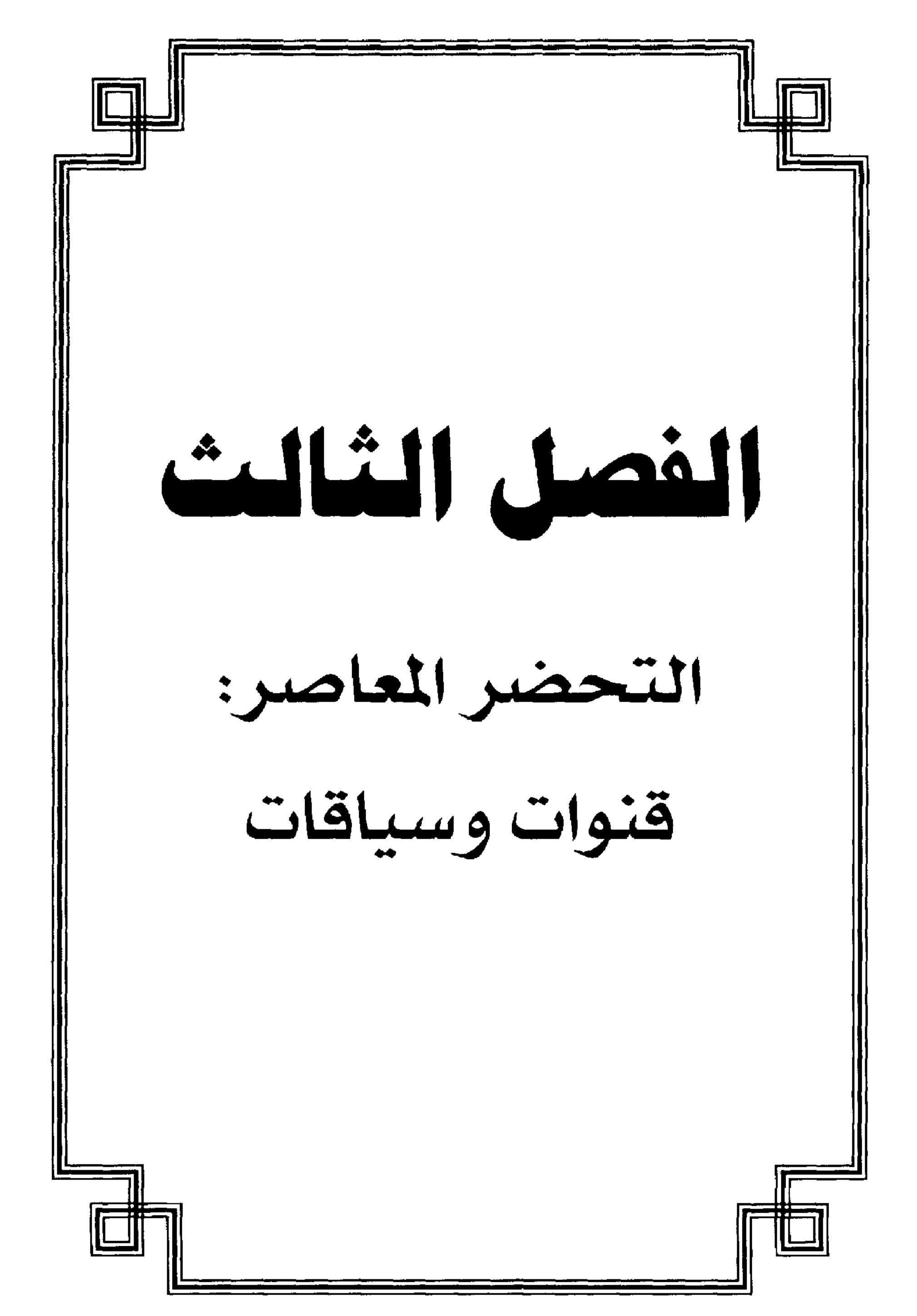
يختلف مفهوم المدينة المعاصرة باختلاف مكان تواجدها، ففي الدول المتقدمة يكون توازن في المجال الفيزيائي والمحافظة عليه من طرف السلطات المحلية العمومية، وتنمية المدن تتم بطريقة عقلانية. أما في دول العالم النامي ومع التفاوت فيما بينها فإن المدن تنمو وتتطور بسرعة، هذا النمو يؤدي عادة إلى نتائج مختلفة تماما، فالمباني لا يراعى فيها القوانين المعمارية والعمرانية المعمول بها، كما لا يخضع نوها إلى التخطيط العمراني وأساليبه العلمية والتقنية، مما ينعكس على ضعف ونقص في التجهيزات العمومية وتدني

الخدمات الحضرية، إلى جانب الضعف في شبكة النقل والمواصلات، بالإضافة إلى ظهور أماكن غير منظمة سميت بالمناطق المهمشة أو الأحياء العشوائية والتي شوهت مظهر المدينة.

وعليه، تعكس دراسة تاريخ الظاهرة الحضرية مختلف انشغالات و اهتمامات المجتمعات، وتجسيدًا لحركيتهم المتراكمة تاريخيا، وكل ظاهرة حضرية تتميز بدلالات متعددة وأبعاد اجتماعية مرتبطة بنمط ونوعية ونمط الحياة الحضرية وممارسة مفهوم التحضر فيها.

كما أن دراسة نمو وتطور المدينة يعتبر أمر معقد، وإدراكها ككتلة تشكيلية لها مظاهرها وخصائصها وحتى معالمها الوظيفية كانت ولا تزال رهن تأثير الاتجاهات والتيارات العمرانية والمعمارية والأحداث التي واكبت نشأتها وتطورها وتشكيلها من خلال مظاهرها وخصائصها.





الفصل الثالث

التحضر المعاصر:
قنوات وسياقات

الفصل الثالث

التحضر المعاصر: قنوات وسياقات

مقدمة:

تعكس الظاهرة الحضرية العلاقة بين المستوى الحضاري للمجتمعات البشرية بشكل عام والشكل الذي تأخذه أماكن سكنها، وتشهد عمارة الآثار الباقية لبعض الحضارات الإنسانية على استخدام التقنيات الهندسية وأدوات التخطيط والرسم، كما استخدمت أدوات المساحة لرفع الأراضي وتوقيع المباني وعمارتها.

وقد تأثر حركة التحضر في العالم بحركة المجتمعات البشرية، حيث تميزت الشعوب والقبائل بالتجوال المبكر على سطح الأرض على امتداد آلاف السنين[(١)]، وقد عكست التطورات التقنية تطور حركة التحضر منذ أن ارتبطت بالفتوحات والكشوف الجغرافية والرحلات البرية بتطور المعرفة المكانية وطرق رصد وأدوات القياس وأساليب تدوين المعارف المكانية.

وفي ضوء العلاقة القائمة بين الريف والحضر لدرجة أنه لا يمكن تصور

(١) فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص. ١٣٤.

الريف بلا مدينة أو المدينة بلا ريف[1]، ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المفاهيم الحديثة حول الظاهرة الحضرية وقضايا ها المعاصرة التي جلبت انتباه المختصين في جغرافية المدن في مطلع القرن الجديد، وقد وردت هذه المفاهيم والقضايا لتواكب نمو الظاهرة الحضرية السريع المصاحب للنمو السكاني، وتراكم رصيد المعرفة حولها، بالإضافة للتطور السريع الذي شهدته تقنيات المعلومات والاتصال، كما تزامن ظهور هذه المفاهيم مع نمو الإحساس بالبيئة العالمية وتأثرها بالبيئات المحلية، وتطور مفهوم العولمة، وما بعد الحداثة وعصري الحضرية والرقمية.

١- الخصائص الأساسية لظاهرة التحضر المعاصر:

تميزت ظاهرة التحضر المعاصر بعدد من الخصائص، لعل أهمهما ما يلي:

- التركز والتكاثف الشديدان، والتنوّع للأنشطة المختلفة والسكان وانتشار نمط الحياة الحضرية خارج حدود المدن مع ما تتميز به هذه الظاهرة من علاقات ثقافية واجتماعية رقيّم وتوجهات في مختلف الأماكن وعلى المستويات الإقليمية كافة.
- ارتفاع مذهل لنسبة سكان المدن بين سكان العالم، والنمو السريع لعدد المدن الأكبر حجمًا، ومجمعات المدن والأقاليم المتحضرة كنتيجة لتقوية العلاقات المتبادلة بين وضمن المنظومات الحضرية.
- تعقد أشكال ومنظومات التحضر والانتقال من التوزيع النقطي المنفرد إلى الشكل الخطي (الشريطي) ثم العقدي ثم النطاقي...، وذلك بتشكيل المجمعات والأقاليم المتحضرة وتحضر الضواحي والأرياف بنشر

(١) جمال حمدان، جغرافية المدن، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧، ص. ٣٣٠-٣٣١.

المؤسسات الإنتاجية هنا وهناك وكذلك المؤسسات الترويحية...

- تعقد كثافة منظومة النقل والمواصلات وتطور الرحلات المكوكية وزيادتها (الحركة النواسية)، أو الرحلة اليومية ذهابًا وإيابًا بين مراكز السكن والعمل (السكن في مكان والعمل في مكان آخر)، أو بين مراكز السكن ومراكز الترويح عن النفس أو الدراسة أو الحصول على الخدمات...
- توسع هيمنة ونفوذ المدن الكبرى على المحيط المجاور لها، وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الأراضي وتكلفة التجهيزات الهندسية اللازمة لمختلف الإنشاءات والمرافق الإنتاجية والخدمية.
- تلوث البيئة وانتشار كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية...[(١)]

وتقوم المدن في وقتنا الحالي وفي كل مكان بقيادة وتنظيم الإقليم الذي تقع ضمن حدوده وفي مختلف الميادين الحياتية (اقتصاديًا، وسياسيًا، وإداريًا، وثقافيًا...)، وفي الوقت الذي تقوم به المدينة بالدور المناط بها تترابط هذه المدن بمنظومات صغيرة أو كبيرة متبادلة التأثير فيما بينها وتجمعها منظومة أكبر تشمل الدولة بكاملها، وقد تتعداها أحيانًا، وفي كل منظومة توجد أعداد كبيرة أو صغيرة من المدن التي تربطها علاقات متنوعة تميز هذه المنظومة من غيرها وتعطيها سماتها الخاصة بها.

٢- المتصل المحلي العالمي:

إن ظاهرة التحضر المعاصر لم تعد محصورة في المدن فقط، بل امتدت إلى الأرياف أيضًا، حيث تجري هنا تحولات متعددة الجوانب (عمرانيًا، اقتصاديًا،

---

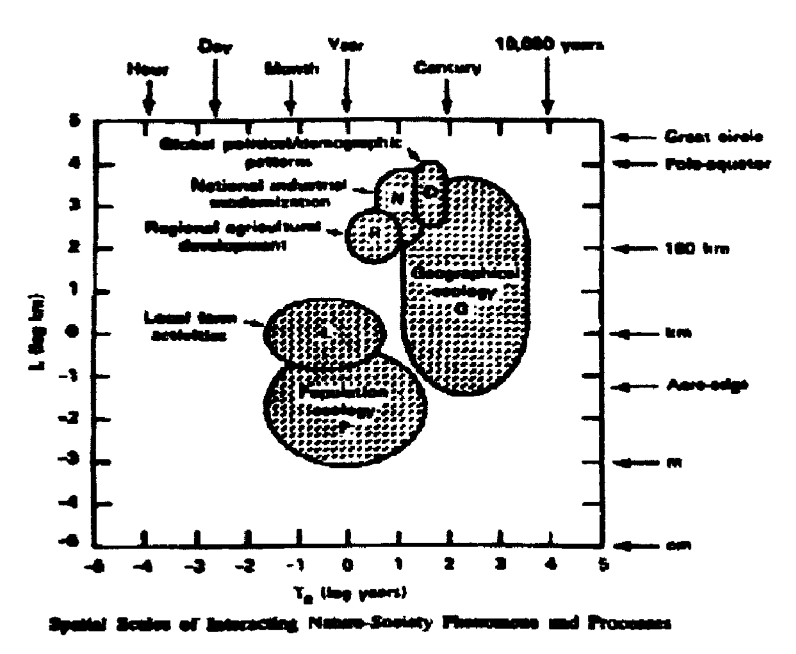
(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ١٣١.

اجتماعيًا ديموغرافيًا...)، وذلك تأكيدًا على العلاقة الوثيقة بين المجتمعات المحلية والعالمية وتأثير كل منهما في الآخر، فالمجتمعات الريفية وبخاصة في العالم النامي بتنظيماتها السياسية وأشكال استغلالها للأرض والموارد، ومستوى تفاعلها وتأثيرها على البيئة الطبيعية المحلية وبدورها تؤثر على البيئة العالمية وبخاصة المناخ العالمي، إلى جانب دور المجتمعات المتقدمة والغنية في ظهور تباينات صارخة في العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في افتقار المجتمعات المحلية التقليدية في العالم النامي من خلال غزو منتجات المدن العالمية واستثمارها لريف الدول الفقيرة والتي تكون واضحة الملامح بين رأسمالية المدينة وتبعية ريف إقليمها وتأثر موارده وبيئته سلبيًا، ويوضح الشكل ١٦ مشاكل تأثر المناخ العالمي والنظم البيئية عبر الزمن في ضوء عدد من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية في البيئات المحلية[١].

وفي نفس السياق ظهرت مفاهيم حول "المحلية تؤدي للعالمية The local makes the global"، كما ألقى المختصون في الجغرافيا الطبيعية وعلوم البيئة في نفس الاتجاه بمسئولية التأثير من قبل المجتمعات المحلية على البيئة العالمية، ومع تفهم مشكلات البيئة العالمية، شاع استخدام عبارة "Think global, act local" بين أوساط نشطاء البيئة والتابعين لإرساليات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى المجتمعات المحلية في دول العالم النامي، أما الاقتصاديون فركزوا نظرتهم على فعل اقتصاد المدن العالمية على ما دونها من درجات عمرانية[٢].

(1) CLARK W.-C., Scale relation ships in the interaction of climate, ecosystems and societies, In Forecasting in the social and natural sciences, ed K.C. Land and S. H. Schneider, 1995, P. 337.

(2) RONALD F., ABLER A., Geography's inner worlds, 1994, p. 259.



شكل (16): التفاعل بين الظواهر الطبيعية والبشرية وعملياتها

المصدر: CLARK W.-C., 1995

٣- شبكة المدن العالمية:

تأكيدًا لمقولة GOULD P. "لا جغرافيا بلا صلات الارتباط No connections no geography, you cannot have geography of any thing that is unconnected" عَبر المشهد الذي صورته رحلته أبوللو لعمران الأرض المضاء ليلاً عن اختفاء الحدود بين أرجائه، وظهرت فيه المدن العالمية كرؤوس تبرز عن الأرخبيل الحضري وترتبط بأطرافه وجزره العمرانية المتناثرة بخطوط ضوئية كهربائية، وتمخض عن هذا المشهد فيما بعد أفكار

ما بعد الحداثة والعولمة "Postmodernity and Globalization"، وتناولها CASTELLS M. مضيفًا أن المدينة تكتسب قيمتها الاجتماعية من رتبتها في شبكة النظام الرأسمالي... وأن الأبعاد الجديدة للمكان تحولت لشبكة من التدفقات المعلوماتية[1].

ويتحدد مفهوم المدينة العالمية في استنادها بالأساس على تحديد الدور العالمي للمدن الكبرى والعواصم من خلال درجة هيمنتها السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، وعلى مستوى إشعاعها العالمي في ميدان البحث العلمي والجامعي المتقدم.

ويرتكز توصيف المدينة العالمية على معاينة المعايير والمؤشرات المختلفة، والمتمثلة فيما يلي:

- **معايير اقتصادية:** وهي القدرة التنافسية العالمية، من خلال:
- كثافة المراكز الرئيسية المالية والمصرفية (بورصات، بنوك، تأمينات...).
- عدد مقار الإدارات المركزية للشركات العالمية والمتعددة الجنسيات.
- قطاع متطور لخدمات الأعمال والتجارة السامية والراقية.
- قطاع صناعي تكنولوجي متطور له بعد عالمي.
- درجة تركز الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بؤرة هامة للمواصلات الدولية (مطارات، موانئ، معابر دولية...).

(1) CASTELLS M., The city and grassroots, Berkeley : Univ. of California Press, 1983, P. 314.

- **معايير سياسية**: وتتمثل في:
- عدد ممثلات الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية.
- دور المدينة ومكانتها في الشؤون الدولية.
- **معايير ديموغرافية**: وهي:
- حجم سكاني معتبر.
- مقصد لهجرة الكفاءات العالية التخصص.
- **معايير ثقافية**: وتتضمن:
- نظم شبكات المعلومات وتكنولوجيات الاتصال والإعلام.
- مراكز للإشعاع الثقافي والعلمي (مراكز بحث متقدمة في التكنولوجيا، جامعات...).
- **معايير حضرية**: وهي:
- وجود سلطة تسيير، وإدارة وتدبير محلية.
- نوعية حياة وعمران متميز وبيئة صحية متوازنة.
- منشآت استقبال سياحي وفندقي عالية الكفاءة[1].

وقد تجلت ملامح العولمة في ظل التطور التقني الذي بلغ ذروته في ثورة الاتصال بعد أن ظهر تأثير المدن العالمية حيث تحدد بورصتها أسعار المستلزمات الأساسية للحياة كل صباح في أطراف المعمورة حتى في القرى

(١) محمد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية ورهانات العولمة، الملتقى المغاربي الثامن «سيرورة وآليات نمو المدن الكبرى»، الرباط ١٨ - ١٩ أفريل ٢٠٠٢.

النائية، وبالمثل تهتز أسعار العملات والسلع في هذه البورصات نتيجة للأحداث الجارية في تلك الأطراف.

وليس من الغريب أن يظهر مفهوم ما وراء الجغرافيا "Metageography"، إذ رأى البعض أن جغرافية القرن الجديد تدرس مجالاً وظيفيًا جديدًا "A new functional space".

في حين راهن PETRELLA R. على دور المدن الثلاثين الأقوى في مستقبل الاقتصاد العالمي عوضًا عن الدول السبع الأغنىG٧ ، وقد استبعد J - TAYLOR P. استبدال قوة المدينة بقوة الدولة على الرغم من أن النفوذ الجغرافي للمدن هو المجال الاقتصادي العالمي.

وعند مناقشته للنظام الحضري أشار PUMAIN D. لنموذج ديناميكي يفسر النشأة والنمو الحضري، وأكد من خلالها أن الظاهرة الحضرية ليست إلا إحدى نتائج عمليات متعددة، كما فسر النظام الحضري كعملية تكيف ذاتي، حيث تنتظم مكونات الشبكة الحضرية من خلالها في ضوء تدفقات عالمية في تركيب عالمي يحكمه الإطار المكاني والزمني(١).

٤- مجمعات المدن:

هو شكل من أشكال التحضر المعاصر الذي نشأ عن نمو والتحام العديد من المدن والقرى التي كانت تحيط بالمدينة الكبيرة مع المدينة المركزية نتيجة اتساع وامتداد كل منها، وذلك بسبب تركز مختلف أشكال النشاط، والوصول إلى درجة عالية من نمو وتطور الوظائف التي لم تعد المدينة المستقلة كافية

(1) PUMAIN D., Geografiska annaler : settlement ststems in evolution, Copyright www.EBSCO.Publishing. 2003.

لها فتظهـر منظومـة أو مجموعة من المراكـز الحضريـة المتنامية والسـاعية إلى التلاقي، حيث يتركز ملايين وأحيانًا عشـرات الملايين من السـكان في عشرات المدن والقرى التي تلتحم وتتبادل التأثير وترتبط اقتصاديًا واجتماعيًا مع بعضها البعـض، وذلك من خلال ارتبـاط بنيتها التحتيـة (التقنية منهـا والاجتماعية) مع بعضها، وكذلك علاقات الإنتاج والخدمات والعمالة...، من هنا نجد أن حدود المدينة أو المجمعات الحضرية تتحرك مع الزمن بسـبب تغير أهم مقاييسها، ألا وهو طول المسافة بين مركزها وأبعد نقطة من محيطها.

والمجمع الحضري إما أن ينمو حول مدينة كبرى، حيث تشـكل هذه المدينة نواته المركزيـة أو الرئيسـة المسـيطرة أو القائـدة للتجمع، وتكـون مركزية هذه المدينة مرتفعة، أو ينمو وينشـأ من بضعة مـدن أو العديد من المـدن المتجاورة التي تقترب شـيئًا فشـيئًا حتى تلتصـق مـن دون أن تطغـى أي منها علـى المدن الأخرى، ونكـون أمام تجمع حضري متعـدد النوى (مراكز القيـادة)، والمجمع الحضري قـد يحتوي إلـى جانـب المراكـز الحضرية مسـاحات واسـعة نسـبيًا خالية مـن العمران وتسـتخدم لأغراض غير سـكنية (زراعية، مراعـي، صناعية، ترويحيـة...)، وتبقى شـاغرة منتظرة وصـول العمـران إليها ليتضاعف سـعرها مرات عديدة.

ويعـد تشـكل المجمعـات الحضريـة الكبيـرة وانتشـارها أهـم خصوصيات المرحلة الراهنـة للتحضر في كثيـر من دول العالـم، إذ تتشـكل مجمعات ذات نوى عديدة تنمو وتتسـع باسـتمرار محتلة مسـاحات جديدة تدخلهـا في فلكها لتدور حولها، وتتركز أعداد هائلة من السـكان وتنمو الضواحي وتتطور بسرعة، ويتم توزيع أو إعادة توزيع للسـكان والإنتـاج بين المدن المركزيـة والضواحي التي كانت تابعة لها والتي يتخلى سـكانها عن الزراعة من أجل ممارسـة أعمال

أخرى في مراكز التجمع، وتنشط رحلة العمل المكوكية (اليومية) وغيرها من تحركات منتظمة ضمن حدود التجمع سواء من أجل العمل أو الدراسة أو الحصول على الخدمات والترويح...وهنا تأخذ مقاييس التحركات أبعادًا كبيرة جدًا، ولا سيما من المدن الصغرى والقرى إلى المدن الأكبر والكبيرة.

وتعد مجمعات المدن حاليًا الشكل الأساس للعمران في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان وأغلب دول الإتحاد الأوروبي، كما زادت أعدادها أيضًا في كل من دول أوروبا الشرقية والصين وكثير من الدول النامية، وفي هذه المجمعات الحضرية تتركز المؤسسات الإنتاجية والخدمية وتنمو أحجام السكان فيها بوتيرة أعلى مما هي عليه في بقية الأقاليم الأخرى عامة والمناطق الريفية على وجه الخصوص.

لقد بلغ عدد مجمعات المدن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩٠ نحو ٣٠٠ تجمع حضري كان يعيش فيه ٧٦٪ من سكان الدولة، ومن بين هذه المجمعات هناك ٣٩ مجمعًا كان يعيش فيه ٥٠،١٪ من مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر مجمع فيها مجمع نيويورك، وكذلك مجمع لوس أنجلس.

٥- أقاليم المدن العالمية:

٥-١- مفهوم الإقليم الحضري:

يعنى إقليم المدن العالمية أنه منطقة شاسعة تقوم فيها مجموعات من المراكز الحضرية الكبيرة متلاصقة ومتقاربة، حيث الكثافة السكانية والعمرانية مرتفعة، وكذلك درجة تطور ونضج المراكز الحضرية التي تشكل مجمعات مدن متلاصقة تتبادل التأثير فيما بينها وترتبط بعلاقات قوية، وتتكامل في مختلف

الأنشطة، وتكثر المراكز المتعددة الوظائف، وتتميز بخصائص وظيفية وشكلية (مورفولوجية) عامة وشاملة(١).

ولم يغفل الباحثون عن دور المدن على المستوى الوطني بما فيها المدن العالمية نفسها، إذ حاول كل منKRMENEC A. وESPARZA A. فحص مدن أمريكا في أقاليمها الحضرية، وأكدوا على العلاقات التجارية بين مدينة رئيسية وغيرها من المدن على المستوى الوطني ودور المدن في أقاليمها، وسيادتها على مدن أخرى(٢).

وقد سبق لـ "جمال حمدان" تأكيده أن إقليم المدينة هو إقليم وظيفي لا تركيبي، أي منظم من صنع الإنسان، وأن عملية التكامل الحضري لا زالت تتطور، وأن أقاليم المدن غير مرئية(٣).

ومن خصائص الإقليم الحضري اشتراكه بشبكة البنية التحتية (التقنية منها والاجتماعية)، وكذلك تكامل وحدة العلاقات الإنتاجية والاستخدام العام والمشترك للموارد المختلفة وحماية البيئة، وتزايد التأثير المتبادل والتفاعل ما بين مجمعاته التي تنمو ويتقلص المجال الذي يفصلها عن بعضها بعضًا، ويشكل أحيانًا فراغًا يستخدم بشكل مشترك لغايات ترويحية أو زراعية أو صناعية أو ينتظر تخطيطه وتقسيمه إلى محاضر حضرية.

ويعد هذا الشكل الحضري المعاصر الوسيلة الأكثر نجاعة لاستخدام المقدرات الممكنة لمجموع المراكز المتكاملة والمتحدة والتي تشكل معًا

---

(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ١٤٩.

(2) ESPARZA A., KRMENEC A., Large city interaction in the USA urban system, Urban studies, Vol. 37, n° 4, 2001, p. 693.

(٣) جمال حمدان، مرجع سابق، ص. ٢٧٤.

منظومة اجتماعية-اقتصادية- مكانية حقيقية ومتميزة في نمو وتطور العلاقات والأنشطة المتنوعة على أكبر المقاييس.

٥-٢- أنماط الأقاليم الحضرية في العالم:

يوجد على مستوى العالم مجموعة من الأقاليم الحضرية البارزة والتي وصلت إلى مرحلة متطورة من النضج، لعل أهمها:

٥-٢-١- إقليم شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية:

يمتد هذا الإقليم على طول الساحل الأطلسي الشمالي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو واحد من أكثر الأقاليم الحضرية اتساعًا وضخامة، حيث يبلغ امتداده ١٠٠٠كم، ويتعمق في الداخل في بعض المناطق إلى ٢٠٠ كم، ويتألف من مجمعات مدن متداخلة مع بعضها، مثل: بوسطن، ونيويورك، وفيلادلفيا، وبلتيمور، وواشنطن والعديد من المجمعات الأخرى قليلة الحجم (شكل: ١٧).

تبلغ مساحة هذا الإقليم حاليًا ١٧٠,٠٠٠كم٢، ويعيش فيه أكثر من ٥٠ مليون نسمة أي ما يعادل ٢٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وتتركز فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وربع الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

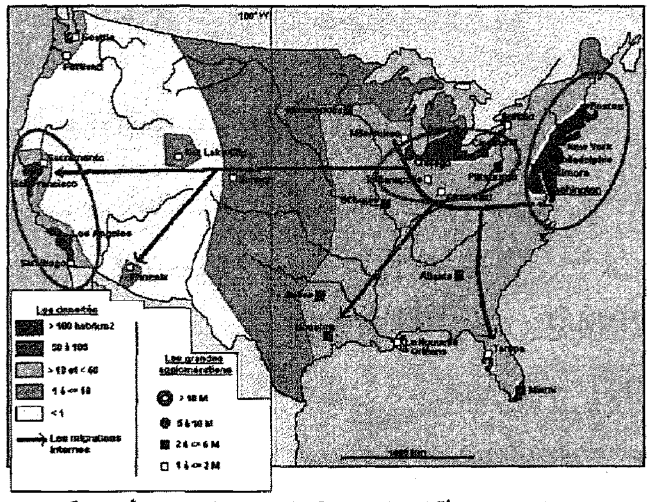
وقد ساعد الموقع الجغرافي- الاقتصادي الموائم جدًا لهذا الإقليم على نموه الحضري والتركز الكبير للثروة والمراكز العلمية والبحثية والصناعة...، كما أن الوظيفة التجارية وخاصة مع العالم الخارجي تعد من أهم وظائف الإقليم بحكم وجود العديد من الموانئ البحرية العالمية المستوى.

٥-٢-٢- إقليم الساحل الجنوبي للبحيرات العظمى:

تشكل هذا الإقليم من جراء التحام واندماج مجمعات مدن، وهي: شيكاغو، وديترويت، وكليفلند، وبيتسبورغ... حيث يبلغ عدد المجمعات التي يتضمنها هذا الإقليم الحضري ٣٥ مجمعًا (شكل: ١٧)، يشغل هذا الإقليم مساحة قدرها ١٦٠,٠٠٠ كم٢، ويقطن فيه ٣٥ مليون نسمة.

٥-٢-٣- إقليم جنوب الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية على المحيط الهادي:

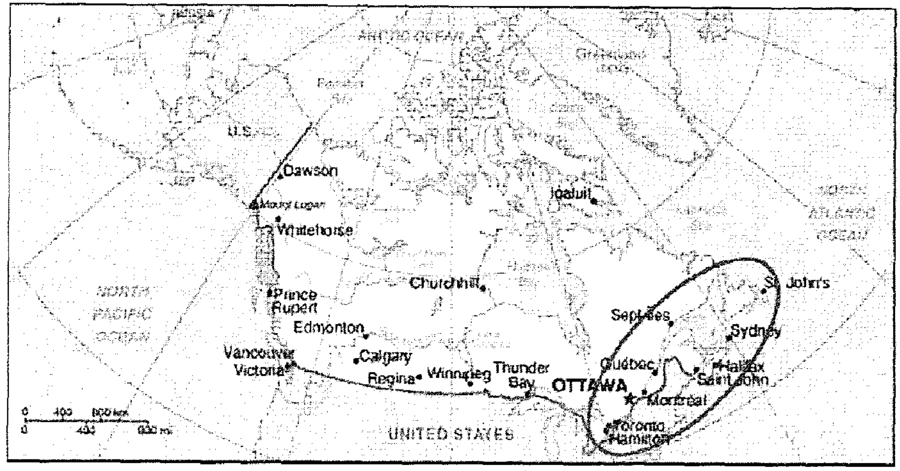
يعد هذا الإقليم أقل فتوة من الإقليمين السابقين، اللذين بلغا مرحلة متقدمة من النمو والازدهار، ويمتد ما بين سان فرانسيسكو وسان دييغو، وتدخل ضمنه سلسلة من المجمعات الحضرية المنتشرة في وادي كاليفورنيا الكبير ومجمعات مدن سان فرانسيسكو- لوس انجلس، سان دييغو... (شكل: ١٧)، ويغطي مساحة تصل إلى ١٠٠,٠٠٠كم٢، ويقطنه نحو ١٨ مليون نسمة.



شكل (17): الأقاليم الحضرية بالولايات المتحدة الأمريكية.

٥-٢-٤- إقليم جنوب شرق كندا:

يمتد هذا الإقليم على شكل شريط بطول مقداره ١٠٠٠كم وعرض يصل في بعض المناطق إلى ٢٠٠كم فيما بين كويل وفندزور (شكل: ١٨)، يتركز ضمن هذا الإقليم ٥٥٪ من سكان كندا ويضم نحو ٧٣٪ من المشتغلين في الصناعات التحويلية.



شكل (18): الأقاليم الحضرية بكنـــــدا.

٥-٢-٥- إقليم طوكايدو الياباني:

يعد هذا الإقليم من أضخم الأقاليم الحضرية في العالم من حيث الحجم، حيث يبلغ عدد سكانه حاليًا نحو ٧٠ مليون نسمة، ويمتد بضع مئات من الكيلومترات على ساحل المحيط الهادي، وتدخل ضمنه أكبر المجمعات الحضرية في اليابان والبالغ عددها ٢٠ مجمعًا، منها: طوكيو، ويوهاما، وناغويا، وكيوتو، وكوبي، وناغازاكي، وأوزاكا...(شكل: ١٩)، يتركز في هذا الإقليم ٦٠٪ من سكان اليابان ونحو ثلثي إنتاجها الصناعي.



شكل (19): الأقاليم الحضرية باليابان.

٥-٢-٦- الإقليم الإنجليزي:

يضم هـذا الإقليـم مجمعـات مدن، وهـي: لنـدن، وبيرمنغهـام، ومانشسـتر، وليفربول...، ويتـراوح عدد سـكان هذا الإقليم مـا بين ٣٠-٣٥ مليون نسـمة، ومساحته بحدود ٦٠,٠٠٠كم٢.

٥-٢-٧- إقليم الراين:

يضم هذا الإقليم مجمع مدن: راندشـتات الحلقي في هولنـدا ومدن الراين-الرور، ثـم الراين-ماين في ألمانيـا، ويقطن ضمن هـذا الإقليم كمـا في الإقليم السابق نحو ٣٥ مليون نسمة، وتعادل مساحته ٦٠,٠٠٠ كم٢.

وقد تشكلت في السنوات الأخيرة أقاليم حضرية أخرى تمتد رقعتها على أراضي أكثر من دولة مجاورة لبعضها البعض مثل الإقليم الحضري في شمال غربي أوروبا والذي يشمل الأقاليم الحضرية الأصغر والتي نجدها في ٠٥ دول متجاورة، حيث تبلغ مساحة هذا الإقليم ٢٣٠,٠٠٠كم٢، وعدد سكانه نحو ٨٥ مليون نسمة، ويدخل في هذا الإقليم كل من جنوب شرقي انجلترا (راندشتات، راين، رور) والإقليم البلجيكي- الفرنسي (انتفربن، بروكسل، ليل)، وكذلك الإقليم الباريسي...

وفي الدول النامية هناك أقاليم حضرية في طور التشكيل، وتعد بعض مدن هذه المجمعات الأكثر ضخامة والأسرع نموًا، ومنها نذكر: (ساوباولو، ريودي جانيرو، بيلو، أريزونتي) في البرازيل، (القاهرة، الإسكندرية) في مصر، (كالكوتا، أسنسول، وادي نهر دامودار) في الهند، وفي الإتحاد السفييتي السابق نجد مجمعات المدن على امتداد مجرى نهر الفولغا، وفي جبال الأورال والجنوب وفي الجزء المركزي من القسم الأوروبي، وفي أندونيسيا نجد المجمعات الحضرية تنحصر بين جاكرتا وباندونغ، وفي الصين يتمثل هذا الإقليم في المنطقة الممتدة ما بين بكين، وشانشين وشنغهاي، ونانكين، وتشانجو...وهو من الأقاليم الحضرية الكبيرة.

٦- التمدد (الافتراش) الحضري:

رأى العديد من الباحثين أن نمو المدينة المعاصرة قد تبلور في اتجاهين:

الأول هو ظهور المدن المليونية والمجمعات الحضرية وأقاليم المدن الكبرى.

الثاني هو الانتشار المُدنِي المتمثل في الضواحي المتخصصة ومدن الحدائق والمدن الجديدة[١].

وأرق هذا النمو الجغرافيون والمخططون والناشطون في المنظمات الدولية والإدارات العليا للحكومات واسترعت ضخامة واتساع الظاهرة الحضرية اهتمامهم.

وأكد DANIELS T.أنه لا يصح أن يستمر التمدد الحضري بلا حدود في الهوامش الحضر-الريفية للمدن الأمريكية، إذ يصحبه نزيف الاستثمارات مدن وفرز عرقي واقتصادي واجتماعي، ويرجعه DANIELS T. لسلوك المستثمرين من الرسميين وممثلي الشعب[٢].

كما تناول البريطانيون نفس الظاهرة في سبيلهم لفهم تطور إقليم المدينة، وآثار تغير التركيب السكاني العرقي، والاقتصادي، والاجتماعي، ونسبة النوع، والعلاقات الاجتماعية المكانية والحركة اليومية للسكان، كما أطلقوا على هذا النمط للنمو "الحر الحديث Neo-liberal growth"، واعتبروه مظهرًا حضريًا هشًا[٣].

وركز SOJA Edward عند تناوله لما بعد المدينة الأم Postmetropolis على التناقض الحاد بين اتساع المدن العملاقة وحداثتها من جهة والتباين

(١) أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص. ٩٨.

(2) DANIELS T., When city and country collide ; Managing in the metropolitan fringes, Island press, Washington D.C, 1999, P. 96.

(3) ALLEN J., MASSEY D., COCHRANE A., Rethinking the region, Routledge, London, 1998, p. 104.

الاجتماعي الذي يصل لحد العنف العرقي في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

أما CHAMPION A. G. فقد اعتبر أن التغيرات السكانية التي حدثت في أوروبا في العقود الثلاثة الأخيرة مثل التعددية "التنوع الإثنوغرافي"، وزيادة نسبة كبار السن، وتباين المستوى الاجتماعي والهجرة الوافدة هي المسئولة عن التمدد الحضري وانتشار المناطق السكنية غير المترابطة حول المدن وظهور الأنساق والمناطق العمرانية متعددة النوى.

وفي ضوء النمو الحضري السريع الذي اجتاح العالم قبل نهاية القرن الماضي، تم تحديد عدد من القضايا البحثية الحديثة في جغرافية المدن في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء،حيث وقفت مشاكل الفقر الحضري والسكن الرديء في دول العالم النامي الحديث على رأس قضايا البحث الجغرافي والتخطيط الحضري وبخاصة في أروقة المنظمات العالمية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر اتجاه أطلق عليه مناهضة الافتراش (التمدد) الحضري، الذي يسعى نحو التعايش مع النمو الحضري والتحكم فيه وتوجيهه في إطار حركة فكرية أطلق عليها حركة النمو الذكي وهي حركة مجتمعية وبحثية تخطيطية وبيئية توطدت قبل نهاية القرن، وتنظر هذه الحركة نحو الظاهرة الحضرية في ضوء العلاقة بين المصالح الإقليمية وحقوق البيئة من جهة، والحريات الممنوحة لأفراد المجتمعات المحلية وللبلديات والحكومات المحلية من جهة أخرى، كما تولت قضايا التنمية البيئية والحضرية في عصر العولمة لتزيد من القدرة التنافسية للمجتمعات المحلية عالميًا.

---

(1) SOJA E., MALDEN M., Postmetropolis ; critical studies of cities regions, Blackwell Publisher, New York, 2000, P. 53.

وفي أوروبا ظهرت حركة NEO-Liberal Transformation، وتعالج الظاهرة الحضرية في ضوء المتغيرات العالمي، وتوسيع الإتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو، ونظرت لمستقبل المدن من منظور تكاملي لا تنافسي(١).

٦-١- مناهضة التمدد (الافتراش) الحضري في الولايات المتحدة الأمريكية:

قبل تناول إستراتيجية النمو الذكي ينبغي الإشارة بداية إلى المراحل التي مرت بها قضايا العمران في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن عُرفت مدرسة شيكاغو في جغرافية الحضر منذ عشرينيات القرن الماضي، وقد تميزت هذه المدرسة بمنهجها الإيكولوجي والتركيز على موضوعات استخدام الأرض، ومشاكل البيئة الحضرية، وعملية التحضر وأثر البيئة الحضرية على السلوك الاجتماعي، كما ظهرت في نفس الاتجاه مفاهيم الأقاليم المتروبوليتانية التخطيطية، وتبنت هذه الأفكار جهات التخطيط في مدينتي شيكاغو ونيويورك.

وقبل عقد من انتهاء القرن العشرين تناولت مدرسة لوس أنجلس هذه المدينة كمثال للمدينة العالمية مع تأكيدهم أنها ظاهرة لعمليات تدفق عالمية، كما تناول آخرون مدينة ميامي كمثال آخر(٢).

وتبنت هذه المدرسة فكرة ما بعد الحداثة، ونظرت للمدينة من باب العلاقة بين العمليات الصغيرة والكبيرة من منظور واسع للرأسمالية العالمية وتأثير

(١) إسماعيل يوسف إسماعيل، الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص. ٢٤- ٢٥.

(2) SOJA E., Postmodern geographies, The reassertion of space in critical social theary, Blackwell, Oxford, 1990, P. 08.

ذلك علـى جوانب الحيـاة فـي المدينـة[١]، ويعتبـر Michael STORPER من الذين أكدوا علـى أن المحلـي يصنـع العالمي، لهذا تطـرق لانعكاسـات النمو الاقتصادي على الحيـاة الاجتماعية في المدينة العالمية، كما سـمى مدينة لوس انجلـس مدينـة الفرص لما لهـا من محتـوى معرفـي متراكم، وتخصـص تقني، مشيرًا للدور المتميز للمجاورات والتوابع المتخصصة في المدينة[٢].

وانصب اهتمام المخططين والجغرافيين على ضخامـة الظاهرة الحضرية من منظور اقتصـادي وحضـري، وكان لهم الـدور الفاعـل في التخطيـط الحضري والاقتصادي للمدن بعد الطفـرة الاقتصادية في ثمانينات القـرن الماضي، وهي الفترة التي شـهدت بدايات النمو الحضري السـريع حول المدن والذي أطلقت عليه مسميات عديدة منها "Urban sprawl".

ومع بدايـة القرن تآلـف المخططـون والجغرافيـون والاجتماعيـون وغيرهم لمجابهـة مخاطـر التمـدد الحضري فـي حركـة أطلـق عليهـا "Anti sprawl"، وصاحب ذلـك ظهور اتجـاه قوي فـي جغرافية الحضـر في الولايـات المتحدة الأمريكية أُطلق عليه النمو الذكي "Smart growth" والذي يبحث في تحسين البيئة السكنية بعد تضخم المدن.

٦-٢- التحوّل الحضري الحر في أوروبا:

نظر المختصـون فـي أوروبا نحـو النمو الحضـري الحـر للمدينـة الأوروبية وأطلقوا عليـه "Neo-Liberal growth" فـي إطار النمو الحضـري المتكامل "Overall urban development"، والتعامـل مـع تبعـات النمـو الاجتماعية

(1) NIJMAN J., The paradigmatic city, Annals of the association of American Geographers, 90 (1), 2000, P. 135.

(2) STORPER M., The regional Word, Cuilford Press, New York, 1997, P. 244.

والاقتصادية والبيئية، كما نظروا لهذا النمو في ضوء التحولات "New-Lberal transformation process" المصاحبة لهيكلة الوحدة الأوروبية وتوسيع منطقة اليورو، والتحديات الناجمة عن عولمة الاقتصاد الحر المفتوح.

وأسس المهتمون بهذا الاتجاه حركة "Metropolitan cooperation"، لتتخطى أفكار التوأمة بين المدن، والتكامل الاقتصادي المحدود بينها على مستوى أقاليم الدولة الواحدة، أو الدول التي تجمعها منظمات إقليمية داخل أوروبا.

كما تبنوا مفهومي "De-Nationalization" و"De-Statization" أملا في تكامل المدن الأوروبية على مستوى دول الإتحاد الأوروبي، وتوزيع الأدوار الوظيفية عليها لتعزيز قدراتها التنافسية على المستوى العالمي.

ويسعى هؤلاء لكسب تضامن حكومات الدول ورجال الأعمال، ومخططي السياسات القطاعية لدرء مفاهيم التنافس الحضري التقليدية، كما يعوا نحو تحقيق التعاون بين المدن الأوروبية التي يزيد عدد سكانها أيا منها عن نصف مليون نسمة، واضعين في الاعتبار المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

٦-٣- النمو الذكي:

تأسست هذه الحركة في الولايات المتحدة الأمريكية وتهدف إلى إعادة تنمية واستثمار البيئة الحضرية، والتغلب على تبعات التضخم الحضري، والبحث في سبل تنمية المجتمعات الحضرية وتقليل فواقد التوسع غير المحكوم.

ويخطئ من يظن أن هذا الاهتمام الجديد بعيد عن الجغرافيين، فهم أول من ساهم في بعث هذا الاتجاه ذلك أن النسبة الغالبة من الناشطين في المنظمات غير الربحية والهيئات التي تتبنى هذه الحركة هم من الجغرافيين، ومن هذه

الهيئات: إدارات التخطيط المحلية ووزارات حماية البيئة وأقسامها في البلديات والحكومات المحلية وحكومات الولايات وشُعب نظم المعلومات الجغرافية والبيئية وأقسام المياه والتصريف...

وفي سنة ١٩٩٦ قامت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع أكثر من ١٠٠ منظمة حكومية وغير ربحية بتأسيس شبكة عمل وطنية قومية أطلق عليها "شبكة النمو الذكي Smart growth network" وذلك لامتعاض الناشطين في المجتمعات الحضرية وممثليهم في الحكومات المحلية من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجاورات السكنية وبعد أن أبدوا استعدادهم للمشاركة في تحسين عناصرها، وأصبح لهذه الحركة أكثر من ٣٥ موقع إليكتروني على شبكة الإنترنت عدا الجهات الحكومية التي تهتم بنفس القضية، وتصدر المؤسسات الناشطة في نفس الاتجاه مئات الدوريات في الولايات المختلفة منها عدد كبير يحمل عنوان الحركة.

وتُعبّر هذه الحركة عن تنامي دور المجتمع المدني في توجيه السياسات الرسمية والتخطيطية وإخضاعها لرغبات المجتمع الحضري نفسه من خلال اختيار ممثلي الشعب في الحكومة والمجالس النيابية ممن يتبنون هذه القضية، وتعبر الحركة عن اتجاهات مجتمعية متمثلة في العمل الجماعي وخدمة المجتمع والإحساس بالمسئولية من خلال إشراك المخططين والناشطين ورجال الأعمال والمؤسسات الخاصة والحكومية في إعادة تقييم البيئة الحضرية تمهيدًا لإعادة تهيئتها بما يحقق الراحة السكنية والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد واكب ظهور هذه الحركة مشاكل تمثلت في صعوبة التكامل البياني، ومن ثم ظهر اهتمام تقني أطلق عليه "American federal map" يرمي إلى

توحيد المعايير القومية القياسية في إدارة وتمثيل المعلومات الجغرافية، كما ظهر تعبير "Meta data" في حكومات الولايات يهدف للاستفادة القصوى من البيانات المتاحة وإشراك الجهات الرسمية والخاصة في خدمة المجتمع الحضري، كما تنامت حركة إدارية في أروقة حكومات الولايات تهدف لتنظيم النمو العمراني الإقليمي على مستوى المقاطعات ومشاركة بلديات حكومات المدن والتي تتمتع بحرية الإدارة المحلية بمنأى عن حكومتي الولاية والمقاطعة.

وقد أشار Jerry WEITZ في كتابه "Sprawl busting" إلى أن إستراتيجية النمو الذكي ليست جديدة تمامًا إذ امتدت جذورها لأكثر من ثلاثة عقود في عدد من الولايات المتحدة الأمريكية منها: واشنطن، وأرريجون، وفلوريدا وجورجيا، كما قامت كثير من المقاطعات في عدة ولايات منها: لوس أنجلس بالاهتمام بنفس الموضوع ولكن معظم جهود البحث والتخطيط والتنفيذ لم توثق أو لم يكتب لها الذيوع قبل تبني الموضوع على النطاق القومي، كما أشار لملامح الحملة القومية لمناهضة التمدد الحضري وفكرة النمو الذكي في بعدها الحكومي والتخطيطي والتمويلي والتكامل المعلوماتي[١].

وقد تركزت تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية على الدراسات المتعلقة بتحقيق أهداف النمو الذكي وإدارة المدن، ودراسات جغرافية وحضرية متعددة، ورصدت رابطة التخطيط الأمريكية في كتاب "The principles of smart development" أهداف حركة مناهضة التمدد الحضري أو ما يعرف باسم اتجاه التنمية الذكية فيما يلي:

(1) WEITZ J., Sprawl busting, state programs to guide growth, American planners association press, Chicago, 2000, P. 52.

- تحسين نوعية الحياة في المجاورة السكنية من حيث الأمان والجاذبية والراحة السكنية، وأطلق على هذا الهدف "Neighborhood livability".
- تحسين إمكانية الوصول وخفض استخدام وسائل النقل، وذلك بقصد إتاحة اختيارات نقلية متعددة للسكان أو إمكانية الحصول على العمل والخدمة بالمجاورة دون الحاجة للرحلة اليومية، ويلاحظ أن التمدد (الافتراش) الحضري قد ضاعف من طول رحلة العمل اليومية.
- تنمية المدن والضواحي القائمة بالفعل بتوجيه الاستثمارات نحو الأماكن التي يقطنها السكان أو يرتادونها.
- المشاركة في المنافع والخدمات وبخاصة الصحية والتعليمية، وتأكيدًا على تلافي عوامل الفرز الاجتماعي والعرقي التي صاحبت ظاهرة التمدد الحضري وحرمت خلالها بعض الفئات.
- تخفيض النفقات والضرائب بتعظيم الانتفاع من الخدمات والمنافع القائمة، وخفض إنفاق الأسرة على النقل بتنويع استخدامات الأرض لتوفير فرص العمل والخدمات بنفس المجاورة.
- الحفاظ على ما تبقى من الأماكن المفتوحة بالتركيز على المناطق المبنية في الغالب، لذا فالفرصة متاحة للحفاظ على الغطاء الطبيعي في البيئة من غابات ومسطحات مائية وحياة برية وزراعات وحدائق والتي طالما استنزفت لصالح التعمير[١].

---

(١) إسماعيل يوسف إسماعيل، مرجع سابق، ص. ٢٨- ٢٩.

٧- أهم مشاكل التحضر المعاصر في العالم:

يعد التحضـر المعاصر بأشـكاله المختلفة مـن المظاهر الحضاريـة التي تميز عصرنـا الحالـي، كمـا يعـد هـذا التحضـر مفتاحًـا لحـل المشـاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، وهو كذلك من أكبر التحديـات التي تواجه المجتمعات والدول، وكل يسـعى لإزالة أو تخفيف آثاره السـلبية، وما نجم عنها من خسائر تقلل من الفوائد التي يفترض جنيها من خلال مزايا التركز والحجم الكبير.

وتشـمل مشـاكل التحضر الدول والمدن كلها، فهي في بعض جوانبها عالمية الوجـود، وفـي جوانب أخـرى تخـص بعـض الـدول أو مجموعاتهـا أو بعض الأماكن وبدرجات متفاوتة.

٧-١- في الدول المتقدمة:

ففي الوقـت الذي يمكـن حل أغلـب مشـاكل التحضر فـي الـدول المتقدمة الغنية بتخصيص الموارد المتوافرة لديهم وتوجيـه الجهود إلى ذلك، نجد الأمر مختلفًا فـي الدول النامية، فالمشـكلة تكمن فـي إيجاد أو خلق المـوارد اللازمة لذلك، والتـي مـن الصعـب، وأحيانًا مـن المسـتحيل توافرهـا بما يكفـي لحل مشـاكل التحضر في هذه الدول، وغالبًا ما تبدو عصية على الحل في المسـتقبل المنظـور لكثرتها وشـدة تعقيدها وضخامتهـا بالمقارنة لما يخصـص لحلها من إمكانات وخبـرات، كما أن توالد المشـاكل في مـدن الدول المتخلفـة يزيد من انتشار مظاهر التحضر بمختلف أشكالها.

إلى جانـب ذلك فـإن المسـتوى التقنـي الرفيع فـي الـدول المتقدمة يسـاعد ويسـهل حل كثير من مشـاكل التحضر المعاصر فيها، التي إذا ما قورنت بما هو عليه في الدول النامية والفقيرة، وبالتالي فهي مشـاكل من الوزن الخفيف، وهذا

لا يعني أن المـدن في الدول المتقدمة لا تعاني هي ولا سـكانها من أي مشـاكل تذكر، بل على العكـس من ذلك فهناك كثير من المشـاكل في هـذه الدول تنتظر حلاً أو أنه يجري حلها.

ومن هذه المشـاكل يمكن أن نذكر تلوث البيئة بمختلف أشكاله (الكيميائي، الإشـعاعي)، الضجيـج، الازدحـام الـذي يجعـل السـير علـى الأقـدام أحيانًـا أسـرع من اسـتخدام السـيارة وفي بعض مراكز المدن أثناء النهار، ارتفاع أسعار الأراضي كثيرًا، وخاصـة في القطاعـات المركزية مـن المدن الكبرى، واتسـاع نصف قطر دائرة العمران ومن ثم ازدياد البعد بين مناطق السـكن الدائم ومناطق العمل، ومـا يترتب عليه مـن حركة مكوكيـة يومية قـد تصل في بعـض الأقاليم الحضرية إلى أكثر من ١٠٠كـم، وما يتبع ذلك من هدر للمـال والوقت للجهد، كذلك بُعد مناطق السكن عن أماكن الراحة في الضواحي (أي البعد عن الجمال والخضرة والهـواء النقي)، وعلـى الرغم من كل التحسـينات التـي طرأت على طرق المواصلات ووسائط النقل فلم تزل المسـافات الطويلة تستغرق زمنًا غير قصير، وكلما تم تقصيره كان مكلفًا.

وفي جميع الحالات فـإن المدن في الـدول المتقدمة تعاني كذلـك ولو على نحو غير حـاد أحيانًا من مشـاكل السـكن والبطالة والجريمة بمختلف أشـكالها ومن الأعراض النفسية أو الجسدية وارتفاع أعداد الحوادث التي تسببها وسائط النقل...وغيرها من مختلف أشكال المشاكل الاجتماعية بما في ذلك الأخلاقية منها، كذلك فائـض المنتجات من السـلع والخدمـات عن الحاجـات المتنوعة للسـكان أو ارتفـاع أسـعار بعـض المنتجـات الزراعيـة والحيوانيـة بسـبب قلة العاملين في هذا الفرع الاقتصادي، أو الاسـتيراد من خـارج الحدود وغير ذلك من مشاكل أقل أهمية.

هذا ما دفع بالكثير من المختصين في مجال جغرافية المدن وكذلك من علماء الاجتماع والمهتمين في البيئة والتنمية وغيرهم إلى وضع أفكار أو تصورات لحلول لمثل هذه المشاكل، والمتمثلة في:

- استخدام المجال تحت الأرضي في المدن الكبرى ومجمعاتها من أجل النقل من خلال قطارات الأنفاق (المترو) وشبكات البنية التحتية المختلفة (ماء، كهرباء، غاز، صرف صحي...) وبعض المراكز الخدمية للمحلات التجارية وورشات الإصلاح والخياطة والتصوير...، وكذلك استخدام هذا المجال كملاجئ ومستودعات، وغير ذلك من الاستخدامات التي زيد في التوسيع الرأسي للمدينة باتجاه الأسفل.
- استخدام المجال فوق الأرضي للمواصلات المعلقة أو المواصلات المتمثلة في بالمصاعد والسيور الناقلة للأفراد سواء ضمن المباني أو فيما بينها.
- بذل الجهود الممكنة والكافية للتخلص من التلوث والتقليل من حدته إلى أقل ما يمكن وفي مختلف الاتجاهات (هواء، ماء، تربة، صوت...)، وتطبيق إجراءات فاعلة بنقل الكثير من الصناعات خارج المدن الكبرى أو المجمعات الحضرية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للتقليل من الإنبعاثات الغازية للهواء وتوفير محطات لتنقية مياه الصرف...
- استغلال المجال فوق الأرضي لرفع المباني إلى ارتفاعات شاهقة وبعدد من الطوابق قد يتعدى ٢٠٠ طابق من أجل الاقتصاد في استهلاك الأراضي لترك أكبر جزء ممكن للحدائق والمزروعات والأنشطة الترويحية...[١]

(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ١٦٠- ١٦٢.

٧-٢- في الدول النامية:

إن مشاكل التحضر المعاصر التي تعاني منها الدول المتقدمة تتفشى وتتفاقم في مدن الدول النامية، غلى جانب مجموعة أخرى من المشاكل التي تخص مدن العالم النامي أكثر من غيرها، ويمكن حصر هذه المشاكل فيما يلي:

- مشاكل تأمين السكن الصحي والمرافق اللازمة له من ماء وكهرباء وغاز وصرف صحي وطرق وهاتف...، والتي تعتبر صعبة الحل في أغلب مدن العالم النامي بسبب زيادة حجم السكان بشكل سريع جدًا، إلى جانب ضعف الإمكانات والموارد المخصصة لذلك.
- مشاكل البطالة بمعنى توفير مناصب العمل خاصة لؤلئك الذين هجروا أرضهم وقراهم إلى المدن لتحسين شروط حياتهم وزيادة دخلهم، وأغلب حكومات الدول النامية تعجز عن حل هذه المشكلة، وذلك لقلة الأموال التي يتم استثمارها في إقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية التي يقدر لها امتصاص الكم الكبير من أيدي العاملة العاطلة بشكل كلي أو جزئي.
- مشاكل توفير الخدمات بمختلف أشكالها للسكان مثل الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، التجارية، الرياضية...، وغالبًا ما تكون هذه الخدمات غير كافية أو شاملة لكل المدينة أو ذات مستوى نوعي غير مرضي، ويزداد تخلفًا مع الأيام للعجز عن مواكبة ما يستجد في العالم المتقدم.
- مشاكل النقل في المدن وبين المدن والركاب والبضائع، حيث ينتشر الازدحام لعدم كفاية وسائط النقل، التي غالبًا ما تكون قديمة جدًا ولا توجد موارد كافية لشراء وسائط نقل حديثة، كما أن الشوارع والطرقات

التي شقت منذ فترات زمنية سابقة لم تأخذ في الحسبان تزايد أعداد السكان أو وسائط النقل، مما جعلها غير قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من هذه الوسائط. وكلا من وسائط النقل وطرق المواصلات لم يرقيا في أغلب الأحيان إلى المستوى المطلوب من حيث الجودة والكفاءة التي توفر نقلاً سريعًا ورخيصًا على مدار اليوم داخل المدينة أو بينها وبين المدن الأخرى، ومع زيادة وسائط النقل تظهر مشكلة الطرق والجسور والعقد والأنفاق اللازمة لحل مشكلة الإختناقات المرورية وعدم استيعاب طرق المدينة لكم كبير من العربات.

- مشاكل سيادة المدينة المهيمنة التي تستحوذ على جل المنشآت الإنتاجية والخدمية الكبيرة في الدولة وذات المستوى الأعلى من حيث الجودة والكفاءة، وغالبًا ما تمثل المدينة المهيمنة العاصمة السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة، وتحوي أكبر عدد من السكان بما في ذلك ذوي النفوذ بالنسبة إلى باقي المدن، وتستأثر بأكبر حصة من الاستثمارات والنفقات الحكومية والخاصة المختلفة، مما يحرم كثيرًا من المدن الأخرى الأقل حجمًا من بعض هذه الاستثمارات، ويجعل من العاصمة المدينة الأكثر جذبًا واستقطابًا وتركزًا للمؤسسات والسكان، وتتفاقم المشاكل الناجمة عن التضخم السكاني الحضري.
- مشاكل التلوث البيئي، حيث تعاني أغلب مدن الدول النامية من مشاكل التلوث المختلفة للجو والمياه والتربة، بالأدخنة والنفايات والمياه الملوثة والضجيج والتي تلقى في الأنهار والبحار والبحيرات والوديان المجاورة لعدم وجود مصارف بالشكل الكاف لتصريف الملوثات، إن لم تكن مفقودة في بعض الأحيان.

- مشاكل تزويد المدن بالمياه للاستخدامات المختلفة (المنزلية، سقاية الحدائق، تنظيف الشوارع والساحات...)، حيث نجد أنه في أغلب مدن العالم النامي هناك عجز في عدم كفاية المياه النقية، ويتم التقنين أو استخدام مياه الآبار والأنهار وغيرهما من المصادر التي غالبًا ما تكون غير صحية وتحتاج إلى محطات تنقية ومعالجة كي تصبح صالحة للاستعمال.
- مشاكل النقص في المساحات الخضراء والحدائق، فأغلبية مدم العالم النامي تعاني من نقص فادح في المساحات الخضراء والحدائق التي تعد متنفس لسكان المدينة من ضيق الازدحام والضجيج.
- مشاكل تأمين مصادر دائمة للإمداد والتمويل للمواد الغذائية المختلفة سواء ذات المصدر النباتي أو الحيواني، ومن المنتجات الاستهلاكية الأخرى المصنعة وبأسعار رخيصة تتناسب مع دخل السكان المنخفض وتكفي أو تفي بالحاجة أو جميع الحاجات التي كثيرًا ما تكون من الأمور الصعبة في مدن العالم النامي.
- مشكل انتشار الأمراض والآفات الاجتماعية كالسرقات والنهب والرشوة والاحتيال وتعاطي المخدرات والسكرات والجرائم الأخلاقية، وتفكك الروابط العائلية وعدم القدرة على التكيف مع أنماط الحياة الحضرية والحديثة والمستوردة من العالم المتقدم.
- مشاكل الأحياء السكنية العشوائية غير النظامية، حيث تنمو أحياء كبيرة عشوائيًا على أطراف المدن الكبيرة وتحيط بها وتحاصرها نتيجة العجز في تلبية الطلب على المساكن.

- مشاكل نقص الموارد اللازمة لتخطيط وإدارة المدن، بسبب فقر الميزانيات الحكومية وفقر السكان، وانتشار الفساد الإداري، وهدر الأموال العامة، وتهريب الأموال...، إلى جانب ضعف مستوى التخطيط وعجز المخططين عن حل مشاكل التحضر السريع، وغالبًا ما تعاني هذه المدن من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، لأنها تستهلك أغلب ما تنتجه، ولا تصدر إلا النذر اليسير أحيانًا إلى خارج حدودها مما يقلل من فرص ازدهارها ورفاهية سكانها[١].

وقد اجتهد العديد من الباحثين في تصور بعض الحلول للحد من هذه المشاكل في مدن العالم النامي، لعل أهمها نذكر:

- الحد من النمو المتسارع بالمدن خاصة الكبرى منها وذلك باتخاذ سياسات سكانية تنظيمية تحد من تزايد السكان والهجرة للمدن الكبرى، وتشجيع العيش في المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال توطين بعض المغريات بها لتصبح جاذبة ومثبتة للسكان كتوفير الخدمات باختلاف أنواعها وأصنافها وتوسيعها وتحديثها، كما يتم تثبيت السكان في هذه المدن الصغيرة والمتوسطة بإنشاء بعض فروع الصناعات الخفيفة والمتوسطة لتوفير فرص العمل لليد العاملة سواء عالية أو قليلة التأهيل.
- الرفع من الموارد المخصصة للمدن من أجل تحسين وزيادة الإنتاج وتقديم الخدمات فيها، وحسن توظيفها في المشاريع الأكثر ربحًا.
- التخفيف من ظاهرة الهيمنة الحضرية التي تمارسها العاصمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإدارية... للدولة، لاحتكارها لأغلب المشاريع

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٦٤ - ١٦٥.

الاستثمارية وأرقى الخدمات، وذلك من خلال تنمية العواصم الإقليمية والمحلية الأخرى كأقطاب نمو بإنشاء صناعات حديثة وتوسيع الخدمات الإنتاجية وتشجيع ممارسة اللامركزية.

- إنشاء المدن الجديدة وتشجيع المدن التوابع لتخفيف العبء عن المدن الكبرى وذلك بنقل بعض أو جزء من وظائف المدينة الكبيرة إلى هذه المدن، أو بخلق نفس الوظائف التي تصبح جاذبة لبعض السكان وتحويلهم عن المدينة الكبرى إلى المدينة الجديدة أو المدينة التابعة.
- الحد من ظاهرة المركز الحضري الأحادي في المدن الكبرى وتشجيع المراكز الثانوية ومراكز الوحدات الجوارية حتى لا يكون هناك تركز للمحلات التجارية والخدمات والبنوك والفنادق... وفق نظام تراتبي (هيراركي)، ومنه التقليل من الازدحام الدائم في هذا النسيج المركزي من المدينة.
- إعادة التوازن للبيئة الحضرية والتخفيف من ظاهرة التلوث الحضري باتخاذ الإجراءات الضرورية التي تحد أو تمنع إلقاء الملوثات وخاصة الصناعية قبل معالجتها، مع وضع نظام فعال لجمع النفايات الحضرية واستخدام الطرق العلمية العصرية لمعالجتها والتخلص منها، إلى جانب معالجة مياه الصرف الصحي من خلال إنشاء محطات التنقية والمعالجة، بالإضافة إلى توسيع رقع المساحات الخضراء والحدائق لما لها من دور فعال في تنقية بيئة المدينة وكذا مجالات مهمة للترويح وقضاء أوقات الفراغ.
- حل مشكل المخالفات العمرانية سواء بالتنظيم أو بالتخديم أو الاثنين معًا وهو الأفضل، وهذا بخصوص ما هو قائم أما بالنسبة إلى المستقبل

فلا بد من معالجة أساب المشكلة بدلاً من معالجة نتائجها، وذلك بعدم فسح المجال أو المساعدة أحيانًا في تشكيل مثل هذه الأحياء، وذلك بوضع المخططات العمرانية والمعمارية التي تلبي حاجات التوسع المستقبلي ولمدى قريب، ومتوسط وبعيد، وتوفير الإطارات المؤهلة ذات الكفاءة لقيادة وتنظيم وتخطيط وإدارة الحركة العمرانية بما يحقق جودة الحياة فيها.

- تأمين المياه النقية والصافية الصالحة لمختلفة الاستخدامات: الشرب، الاستخدامات المنزلية، وسقاية الحدائق وتنظيف الشوارع والاستخدامات الصناعية...، ويكون ذلك بالتنبؤ والتقدير المستقبلي للاحتياجات تماشيًا مع تطور حجم المدينة وأنشطتها وتحديد مصادرها على المستوى المحلي أو الإقليمي لتغطية أي عجز.
- القضاء على الآفات الاجتماعية ومختلف الانحرافات وملاحقة المجرمين ومحاولة القضاء على مختلف الأمراض الاجتماعية بتحقيق الأمن والعدالة الاجتماعية والسهر على حسن سير الحياة في المدينة بما يضمن الأمان والاطمئنان لسكانها أو القادمين إليها[١].

مما سبق نسجل أن مدن العالم قد عرفت وتيرة تحضر متسارعة خاصة في وقتنا الحالي، نتج عنه أشكال عمرانية لم تكن موجودة من قبل وهي المدن الكبرى العالمية ذات الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والتقنية والمعلوماتية الفريدة والتي اكتسبت أدوار متنامية على المستوى العالمي، مما دفع بالعديد من المفكرين في طرح العديد من التحاليل المتعلقة

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٦٦ – ١٦٧.

بالمجمعات الحضرية الكبرى والأقاليم الحضرية وأنماطها وأشكالها المتعددة لا سيما من ناحية امتدادتها العمرانية الواسعة.

وقد أنجر عن هـذا التحضر المعاصر العديد من المشـاكل المتعددة الجوانب والتي خصت مدن العالم المتقدم وكـذا مدن العالم النامي لكـن بوتيرة وأنماط مختلفة، والتي تباينـت بدورها الحلول المتصورة للتخفيـف منها وحتى القضاء عليها.





التحضر والمدينة المعاصرة
خصائص ومظاهر

الفصل الرابع

التحضر والمدينة المعاصرة

خصائص ومظاهر

مقدمة:

تعد المدينة كمفهوم اجتماعي إنساني مرحلة كبرى وحاسمة على سلم مراحل التطور البشري، لم يكن ليصلها الإنسان دون أن يكون قد تخطى المراحل السابقة، وهي المراحل التي اعتمدت في الأساس على مرحلتي الرعي والزراعة، وعندما تمكن الإنسان من كل ذلك نراه قد استقر في المدن، فقد ضمن شرابه، وغذائه، وكسائه، وتسنى له أن ينظر بعقله إلى أمور الحياة، فظهر الفكر والتراث والتاريخ والابتكارات، ومن ثم توسعت المدن وأصبحت نواة قوية متكاملة انبثقت منها دائمًا صور الحضارة المادية والمعنوية التي عرفها الإنسان في العصور التاريخية المختلفة.

وقد عرفت المدن في تلك المراحل تطورًا في المظاهر العمرانية جاءت كنتيجة لعدة عوامل، إلى أن وصل إلى ما يُعرف بـ "المدينة المعاصرة" التي هي عبارة عن نتاج وتراكمات المراحل السابقة، وكذا أهم التغيرات في المظاهر العمرانية المتميزة بها في ظل التطورات التكنولوجية والأوضاع الراهنة التي يعرفها هذا العصر.

١- خصائص المدينة المعاصرة:

١-١ مكونات المجال الحضري للمدينة المعاصرة:

بشكل عام فإن المجال الحضري للمدينة المعاصرة من الناحية الفيزيائية يتشكل من المكونات التالية:

- **مركز المدينة**: هو قلب المدينة النابض ومنطقة الخدمات الرئيسية التي يتركز فيها أغلب الخدمات والأنشطة والمتطلبات المعيشية المختلفة...، وهو غالبًا ما يقع في مساحة مركزية متوسطة بالمدينة لإمكانية تقديم الخدمات بالتساوي للمناطق المحيطة، ويمثل مركز المدينة أيضا بؤرة الحركة داخل المدينة، حيث يعتبر ملتقى الطرق ووسائل النقل المختلفة من السكك الحديدية وحافلات النقل الجماعي... وغيرها، كما أنه يتكون من أنشطة رئيسية تظهر في هيئة مناطق مجمعة أو مناطق متفرقة كل حسب حالتها، وهي المنطقة التجارية والإدارية الاجتماعية ومنطقة الصناعات الخفيفة أو الحرف.
- **المنطقة السكنية**: وهي الأحياء والوحدات المتجاورة بأنواعها المختلفة.
- **شبكات المواصلات**: وهي الطرق بكل أنواعها والسكك الحديدية.
- **الخدمات العمومية**: وهي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات والمدارس.
- **المنطقة الصناعية**: وهو مجال أحادي النشاط، والذي تتركز فيه المصانع والورشات الكبرى.
- **المساحات الخضراء والمفتوحة**: تمثل المنتزهات، والساحات، والحدائق، ومساحات اللعب وغيرها.

١-٢- أشكال البنية الداخلية للمدن المعاصرة:

يُقصد بالبنية الداخلية للمدينة هي نمط توزيع السكن والقطاعات الإنتاجية والخدماتية، تبعًا لعدة نماذج:

- **نموذج الدوائر المتراكزة**: تتوسط منطقة الأعمال المركزية المدينة، وتحيط بها الأحياء السكنية والخدماتية والصناعية على شكل دوائر متراكزة.
- **نموذج القطاعات**: تشكل منطقة الأعمال المركزية نواة المدينة، وينقسم باقي المجال الحضري إلى قطاعات منها الأحياء السكنية (الفقيرة، والمتوسطة، والراقية) التي تشغل نسبة عالية، والحي الصناعي والخدماتي.
- **نموذج النويات المتعددة**: يتخذ المجال الحضري شكل مستطيل مجزأ إلى مناطق مختلفة، منها منطقة الأعمال المركزية، والمناطق السكنية، والصناعية والتجارية.
- **نموذج الأطراف**: يتميز بتباعد مناطق المجال الحضري (الصناعية والتجارية والخدماتية والسكنية)، وتواجد جلها في هوامش المدينة.

وتتباين البنية الداخلية للمدن المعاصرة بين مدن العالم المتقدم، ومدن العالم النامي:

بالنسبة للدول المتقدمة:

تتميز البنية الداخلية لمدن العالم المتقدم بشكلها الهندسي الدقيق نظرًا للالتزام بوثائق التعمير (مخطط التهيئة والتصميم العمراني) منذ انطلاق التوسع

الحضري فيها، ويغلب نموذج الدوائر المتراكزة في المدن الأوربية مثل موسكو وباريس أمام المركز القديم، في حين يغلب نموذج القطاعات ونموذج النويات المتعددة على مدن أمريكا الشمالية.

في نفس السياق يتميز النسيج الحضري لبعض المدن (طوكيو) بتكاثف المباني في الوسط، وتراجع المساحات الخضراء مما يفسح المجال لتنامي ظاهرة التلوث بشتى أنواعه.

بالنسبة لدول العالم النامي:

تتميز البنية الداخلية لمدن العالم النامي بتفكك وتناقض مكوناتها بفعل التوسع الحضري العشوائي، والتأخر في تقنين التعمير، وتتنوع نماذج البنية الداخلية للمدن مع هيمنة نموذج الأطراف.

١-٣- وظائف المدن المعاصرة:

تمارس المدينة وظائف محددة ومعينة، إذ أن الوظيفة في حد ذاتها تعد مبررًا لوجود المدينة ونشأتها، وتتمثل هذه الوظائف في الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المدينة والتي تصبغها بصبغة معينة في النهاية تعرف وتشتهر بها بين مختلف المدن الأخرى، وفيما يأتي نذكر وظائف المدينة المعاصرة:

- **الوظيفة الإدارية والسياسية:** تختلف الوظيفة الإدارية والسياسية للمدينة عن الوظيفة التجارية أو الصناعية أو الثقافية في أنها تخضع لتيار الحكومي، وتتجلى فيها الخدمات الإدارية المتعددة، ويتم الاختيار اعتمادًا على عوامل كثيرة، من بينها موقع متوسط للمدينة في إقليمها، ولذلك فإن العواصم يظل دورها رهنًا لتوجهات الحكام، ومن هنا يمكن للمدينة أن تنشأ من العدم مثل: أنقرة، برازيليا...، والواقع أن الكثير من

العواصم الحديثة العهد تحدد اختيارها بالنسبة لموقعها في الدولة، وعلى المستوى العالمي فإن عددًا غير قليل من العواصم لا يشغل بالضرورة موقعا متوسط هندسيا في دولها، بل تقوم في قلب المناطق المنتجة.

توجد في العاصمة السياسية الأجهزة العليا للدولة منها مقر الرئاسة، والحكومة، والبرلمان، والمجلس الأعلى للقضاء، والقيادة العليا للجيش، فضلاً عن الأجهزة العليا لمجموعة من الأحزاب والنقابات والمؤسسات والجمعيات، وبالتالي تعتبر مصدر القرارات.

وتتمركز الهيئات الدبلوماسية (السفارات والقنصليات والموظفون التابعون لهم) في العاصمة، كما تتواجد في العاصمة مناطق ذات وظائف إدارية مثل حي الوزارات وحي السفارات.

- **الوظيفة الدينية والثقافية**: هناك مدن نشأت لأغراض دينية وثقافية وذلك من أجل إقامة الشعائر وتبادل الأفكار والمعارف، فللمدن الدينية قداستها واحترامها حيث أنها تمس الناحية الروحية والعقلية لدى البشر، وكثيرًا ما تجلب هذه المدن الكثير من الحجاج من دول نائية بعيدة، فمثلا مكة المكرمة يحج إليها حوالي مليوني نسمة، وكذلك إلى بينارس في الهند ما يزيد عن مليون حاج، وكذلك تعد القدس مدينة دينية قديمة، والقسم الآخر فهو مدن الجامعات التي تكون فيها الجامعة هي الأصل والكل بمعنى هي المدن التي تخلقها الجامعة كمدينة أكسفورد وكمبرج بانجلترا وابسالا بالسويد، ولكن من أكثر أمثلة هذا النوع توجد بالولايات المتحدة الأمريكية مثل: وان (آرثر بميتشغان وهارفارد) إذ تصبح الجامعة في هذه المدن محور الحياة الاقتصادية للمدينة فالطلاب هم أغلب سكانها وفصل العطلة هو الفصل الميت في اقتصادها.

- **الوظيفة الصحية والترفيهية**: تشترك هاتان الوظيفتان في سمات وخصائص عمرانية واحدة وهي انتماءهما إلى قطاع الخدمات، رغم وجود تناقض بينهما، فالصحية تقدم خدماتها للمرضى والترفيهية للأصحاء، وقد ظهرت هاتان الوظيفتان في العصر الحديث بعد الانقلاب الصناعي، حيث أصبح السكان ينشدون الراحة والاستجمام وبذلك نشأت المدن الترفيهية. وتشترك المدن الصحية والترفيهية بأن وظيفتها موسمية ومؤقتة، ومن ثم فهي تواجه فصلاً ميتًا تحاول التغلب عليه بإطاعة موسم العمل وذلك بإغراء الرواد بتفحص تكاليف الأسعار قبل وبعد نهاية الموسم وبدايته، وتلعب مدن الترفيه دورًا ثانويًا إضافة إلى وظائفها، وذلك لكونها عادة مقر للمؤثرات السياسية مثل: جنيف.
- **الوظيفة الصناعية**: ارتبطت الصناعة بالمدن منذ نشأتها، فقد شهدت المدن القديمة قيام صناعات أولية بها، وتختلف الوظيفة الصناعية عن الوظيفة التجارية للمدن، ذلك لأن الصناعة ليست في أصلها خلاقة للمدن بصفة دائمة، رغم أن هذا الدور حضري هام، فكل المدن التي نمت نموًا كبيرًا في العصر الحديث قد شهدت تنمية صناعية كبيرة، لأن الصناعة تقوم معتمدة على المدينة ووسائل المواصلات وتوفر المواد... وغير ذلك، بالإضافة إلى أن هناك ظاهرة هامة في المدن الصناعية وهي أن نجاح صناعة ما بها يغري صناعات أخرى خاصة إذا كانت هذه الصناعات متكاملة، مثل: صناعة الحديد والصلب التي تجذب صناعة مختلفة الآلات والسيارات وعربات السكك الحديدية... وغيرها، وذلك للاستفادة من مقومات الصناعة الأساسية، ومعنى ذلك أن الصناعة تجلب الصناعة وبالتالي تنمو المدينة وتتوسع وتتنّوع صناعاتها وتتغير

مورفولوجيتها، وتـزداد الخدمـات بها، كما أن النشـاط الصناعي السـائد بالمدينة يوجه فائض إنتاجه إلى باقي جهات الدولة أو يصدر إلى الخارج.

- **الوظيفـة التجاريـة:** تعـد الوظيفـة التجاريـة أساسـية في حيـاة المـدن، ومن الصعب أن نتصور مدينـة ما لا يتم فيها نشـاط تجاري من أي نـوع، ولذلك فقد اعتبـر بعـض الباحثيـن أن التجارة هـي أسـاس تصنيف المدينـة وذلك لارتباطها بالمدن ارتباطًـا وثيقًا، فقد ازدادت أهمية التجـارة في حياة المدن مع تقـدم الحضارة، وواكـب ذلك تقدم كبيـر في طرق النقـل والمواصلات باعتبارها عصب التجارة، ويعد موقع المدن التجارية من العوامل الجغرافية الرئيسـية في نموها وتطورها، وهنا يفوق دور الموضع بدرجـة كبيرة فلا بد للمدينـة التجارية من طريق رئيسـي أو ثانوي تقـع عليه، وعلى هـذا الطريق يتحدد الموقع تماما. ولذلـك فالغالبية العظمى من المـدن التجارية خدمتها الطرق البرية والسـكك الحديدية بعد ذلك، وتتبع الوظيفـة التجارية للمدينة أحجامًا كبيـرة تعكس في النهايـة نشـاطها أو أهميتها الإقليميـة أو العالمية، ولكن من الصعب فـي الواقع أن نجد مدينة كبرى تمـارس الوظيفة التجارية فحسـب بل تجذب إليها الوظائف الأخـرى كالوظيفة الإداريـة والصناعية، ومن ثم نجد أن من سماتها الرئيسية هو تعدد الوظائف.

١-٤- أدوار المدن المعاصرة:

تعتبر الوظيفة من أهم مميزات المدن، كما أن الوظيفة باختلاف أنشطتها فإنها تعطي للمدينة دورًا تؤديه، ويظهر ذلك من خلال:

- مراكز عالمية: ذات إشعاع دولي وقاري.
- عواصم وطنية: وهي عواصم سياسية واقتصادية لها إشعاع وطني.

- عواصم جهوية: وهي مدن جامعية أو عواصم لجهات اقتصادية.
- مدن محلية: وتكون أهم مركز حضري بالإقليم.
- وقد يمتد إشعاع بعض المدن على الصعيد العالمي، مثل نيويورك وهي مقر لأكبر البورصات العالمية ومقر للأمم المتحدة (وظيفة قيادية)، أو يكون لها إشعاع على الصعيد الوطني مثل بعض المدن الكبرى التي ترتبط بعلاقات مع بعض المدن الأخرى حسب المؤهلات الطبيعية والعوامل البشرية ووظائف الإنتاج والخدمات.

١-٥- أشكال استغلال المجال في المدينة المعاصرة:

في الدول المتقدمة:

يتميز النسيج الحضري بمدن العالم المتقدم بالتنظيم المحكم، حيث شهدت جل حواضر هذه الدول توسعًا كبيرًا بفعل تنامي الأنشطة الاقتصادية (الصناعة، التجارة، الخدمات) والزيادة السكانية، فتم خلق ضواحي شهدت حراكًا يوميًا للسكان، ومع ازدياد الأنشطة توسعت هذه المراكز عبر مراحل، ثم غدت مدنًا جديدة مرتبطة بالمركز (المدينة الأم) أو المتروبول، من ناحية أخرى يتباين النموذج الحضري المتقدم في خصائص معينة، حيث نجد:

- في النموذج الأمريكي: تحيط الأحياء الراقية بالضواحي، وتعتبر مساكن لذوي الدخل المرتفع، في حين تتمركز التجارة والأعمال بمركز المدينة.
- في النموذج الأوربي: تتعدد محاوره، حيث نجد مركز المدينة القديمة في الوسط، أما الأحياء القديمة فتوجد قرب المركز القديم، في حين تنتشر الأحياء الراقية بالضواحي والمصانع بالضواحي المقابلة.

في الدول النامية:

انطلق نمو المدينة بالدول النامية من مركز المدينة القديمة الذي يجاوره مركز التجارة والأعمال، ومع الانفجار الديمغرافي والهجرة الريفية بدأت المدينة تتسع لتخلق لنفسها أحياء هامشية بجانبها أحياء السكن الاقتصادي نتيجة عملية التنقل اليومي للسكان من مقر سكناهم إلى مقر عملهم، من ناحية أخرى يتكون النسيج الحضري لمدن الدول النامية من ثلاثة عناصر أساسية:

- مركز الأعمال: يشكل النواة الأصلية للمدينة، تتصل به الإدارات والمؤسسات المختلفة.
- أحياء راقية: توجد في قلب المدينة، يسكنها ذوي الدخل المرتفع بسبب المضاربات العقارية.
- أحياء الصفيح: وهي أحياء مهمشة تحيط بالضواحي، والمدينة تفتقر للبنيات التحتية، كما أنها تتميز بكونها رخيصة الثمن.

٢- المظاهر الحضرية للمدينة المعاصرة:

٢-١- التمدد الحضري:

٢-١-١- مفهومه:

يرتبط التمدد الحضري بالتغيرات والتحولات التي تعرفها الحاجيات السكانية، حيث تؤدي هجرة السكان إلى المدينة إلى زيادة الطلب على المساكن والتجهيزات والعمل، وينتج هذا مجالاً حضريًا أكثر اتساعًا، مما يرمي إلى استهلاك مفرط للمجال لتلبية لهذه الحاجيات.

كما أنه عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة،

وهو أيضا عمليـة زحف النسـيج نحو خـارج المدينة سـواء كان أفقيا أو رأسـيا وبطريقة عقلانية أو عشوائية.

ويحدث التمدد الحضري عندمـا تنمو المدينة حول ما يحيـط فيها من مناطق ريفية ذات اسـتعمالات مختلطـة في الحافـة الحضرية-الريفية حـول المدن، إذ يمكن ملاحظة تراجع الريف بالقرب من المناطق المعمـورة حديثا في المدينة، وتراجع المدينة كلما نبتعد عن مركزها ونتوغل فيما يحيط بها من مناطق ريفية.

٢-١-٢- أشكال التمدد الحضري:

الضواحي:

الضـاحية هـي نواة حضرية قد تكـون واقعة ضمن الحـدود البلدية أو خارجها بمسـافة يسـهل الوصول إليهـا، وترتبـط الضواحـي بالمدينـة المركزيـة بروابط اقتصاديـة واجتماعيـة وثقافية قوية، كمـا ترتبط مـع المدينة المركزيـة عبر طرق ومناطق غير زراعية أو مناطق حقول ويمارس فيها أنشطة اقتصادية مختلفة، مما جعل عددا من الباحثين يطلقون عليها: منطقة الوظائف.

وهناك أنواع كثيرة من الضواحي، إلا أن أكثرها شيوعًا هي الضواحي السكنية والصناعية(١).

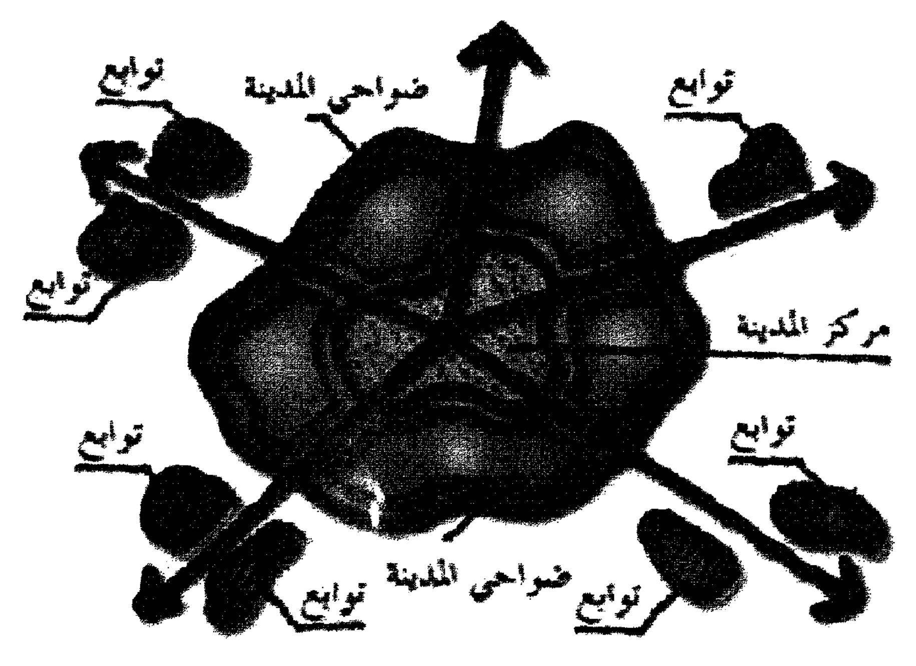
التوابع الحضرية:

هي مجموعة من المراكـز الحضرية تحيط بالمراكز الحضرية الكبرى تسـمى المدن التابعة، ويمكن تقسيمها إلى مراتب حجمية على أساس عدد سكانها إلى

---

(١) مسـلم كاظـم حميد الشـمري، التحليل المـكاني للتوسـع والامتداد الحضـري للمراكز الحضرية الرئيسـية في محافظة ديالي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في الجغرافيا، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٧، ص١١.

توابع صغيرة ومتوسطة وكبيرة[١] (شكل: ٢٠).



شكل (20): أشكال التمدد الحضري في المدينة المعاصرة.

٢-١-٣- دوافع التمدد الحضري:

أصبح تشييد المباني والتجمعات السكانية العشوائية في المنطقة إحدى المشاكل التي تستدعي حلولاً مستعجلة لتفادي آثارها السلبية على المنطقة والأراضي الزراعية، فقد زاد التمدد الحضري في السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة حيث أصبحت معظم أراضي المنطقة مليئة بالمباني، والبيوت السكنية بعد أن كان معظمها أراضي زراعية يشتغل فيها أغلب سكان المنطقة، وكان ذلك نتيجة عدة دوافع:

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٢.

دوافع اجتماعية:

أثرت الدوافع الاجتماعية على المنطقة في فترة قصيرة، فقد أسهمت بصورة فاعلة على المجتمع والفرد بالذات الذي أصبح يفكر بأي وسيلة للحصول أولا على مأوى له، دون البحث في المكان والنتائج المترتبة:

- السماح بتقسيم الأراضي الزراعية، وقد أسهم ذلك بقيام بعض التجمعات السكانية.
- السماح بإقامة أكثر من بناء واحد على قطعة أرض واحدة، لأن ملكيتها تعود لأكثر من شخص.
- توجه سكان المنطقة إلى العمل في الوظائف الحكومية، والمكتبية، أو المهنية، وترك العمل بالزراعة، مما أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية واستخدامها للبناء بدلاً من الزراعة.

وهناك عنصران لهما نفس الأهمية في الدوافع الاجتماعية، وهما:

- **النمو الديمغرافي**: يرتبط النمو الديمغرافي ارتباطًا وثيقًا بتوسع المدينة ونموها، وترتبط أحجام المساكن والمرافق والخدمات بالأحجام السكنية التي تخدمها، وهذا يعني استهلاك المجال بصفة أكبر، وبعدها يأتي الطلب على مناطق توسع أخرى.
- **الهجرة الداخلية**: شهدت الكثير من دول العالم نزوحًا ريفيًا وإقليميًا إلى المدن التي تحسن مستواها الاقتصادي والاجتماعي، وأدى بذلك إلى ارتفاع عدد سكانها واستقرار المهاجرين في ضواحيها الحضرية، مما أدى إلى عرقلة توسع المدينة المستقبلية، كما أن هذه الهجرة تزيد من حدة استهلاك المجال.

دوافع سياسية:

إن بعض القرارات السياسية أو الضغوطات يمكن أن تؤدي إلى تمدد مدينة دون أخرى، كخلق أقطاب تنموية أو مناطق جذب، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على العقار الحضري، وبالتالي توسع هذه المناطق مما ينتج عنها الانفجار العمراني وخلق ضواحي عمرانية.

دوافع اقتصادية:

عند تنمية المدينة أو إنشاء المناطق الصناعية، والتجارية والخدماتية في بعض المدن، فإن ذلك يؤدي حتما إلى النزوح الريفي باتجاه هذه المدن، وذلك نظرًا لتوفر مناصب الشغل ووجود الخدمات، مما ينتج عنه تحسين المستوى المعيشي واتساع الرقعة الجغرافية للمدينة، ومن ثم ظهور الضاحية من خلال هذا التوسع.

دوافع تكنولوجية:

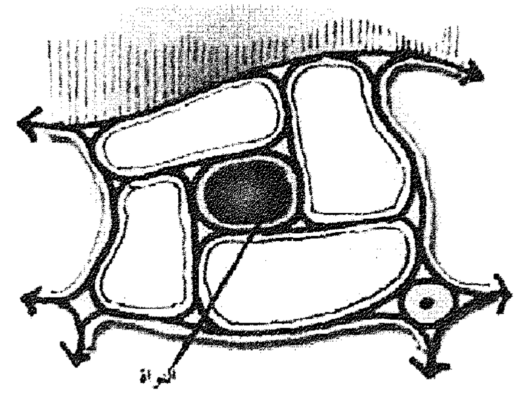
من بين الدوافع المهمة والرئيسية التي تنشأ من خلالها المدن وتتوسع هو التطور التكنولوجي، فبظهور الصناعة نشأت العديد من المدن وزادت حدة توسعها مع زيادة التقدم التكنولوجي، وهذا ما أدى إلى ظهور الضاحية الصناعية والضاحية السكنية.

٢-٢- خصائص النسيج الحضري للمدينة المعاصرة

٢-٢-١- النواة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

المقصود بالنواة هو قلب النسيج الحضري، وعادة ما تحتوي على المباني العامة أو ذات الأهمية أو الحدائق والساحات العامة أو المسجد أو الخدمات،

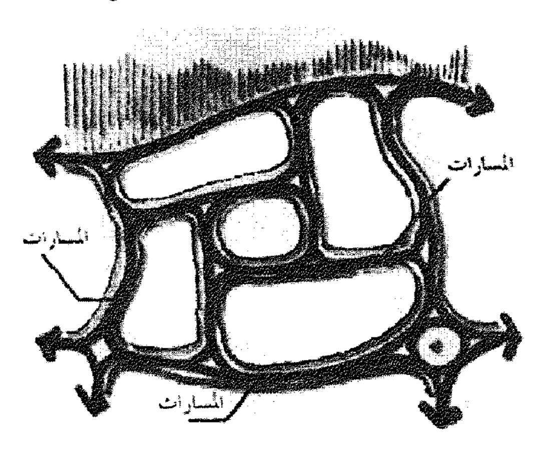
وقد تقع في مركز النسيج أو على أحد حوافه (شكل: ٢١).



شكل (21): النواة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٢- المسارات كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

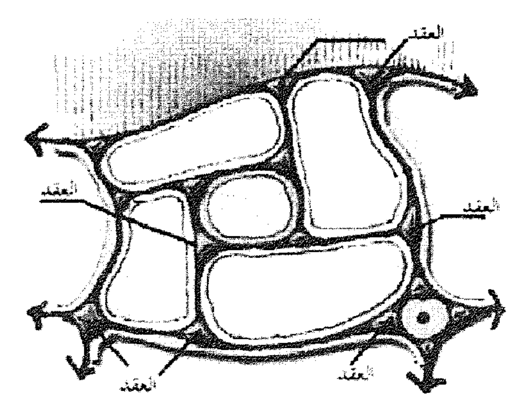
المقصود بالمسارات هي مسارات الحركة والاتصال بأنواعها المختلفة سواء كانت حركة آلية أو شبه آلية أو للمشاة، وعليه فالمسارات تأخذ أشكال الشوارع والطرق وممرات المشاة، وغيرها من مسارات (شكل: ٢٢).



شكل (22): المسارات كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٣- العقد كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

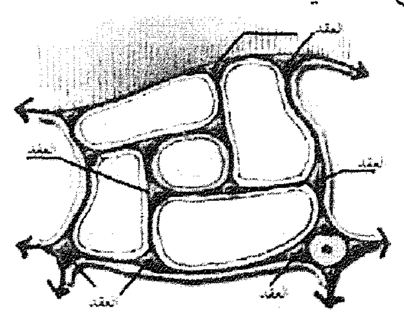
المقصود بالعقد هي النقاط الإستراتيجية سواء كانت تجمع الحركة أو توزعها أو تتقاطع شرايين الحركة عندها كالتقاطعات الرئيسية، وقد تكون أيضا الميادين والساحات والحدائق وما على شاكلتها بمثابة نقاط للالتقاء (شكل: ٢٣).



شكل (23): العقد كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٤- الخلايا كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

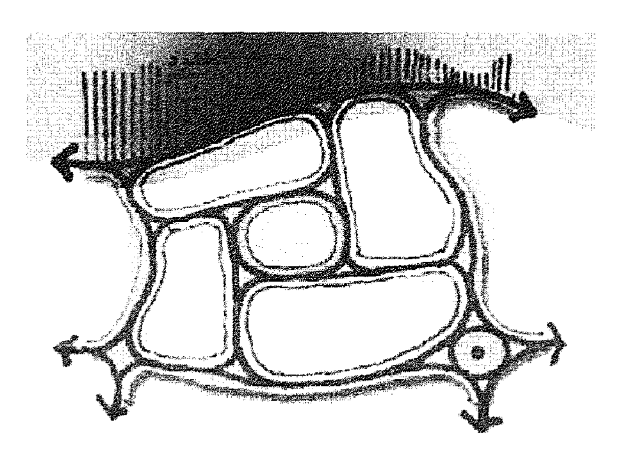
المقصود بالخلايا مجموعات الكتل والفراغات التي تحدها مجموعة من عناصر المسارات أو العقد وقد يكون لها نواة خاصة بها، كتجمع سكني أو تجمع تجاري أو تجمع صناعي أو ما شابه (شكل: ٢٤).



شكل (24): الخلايا كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٥- الحدود كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

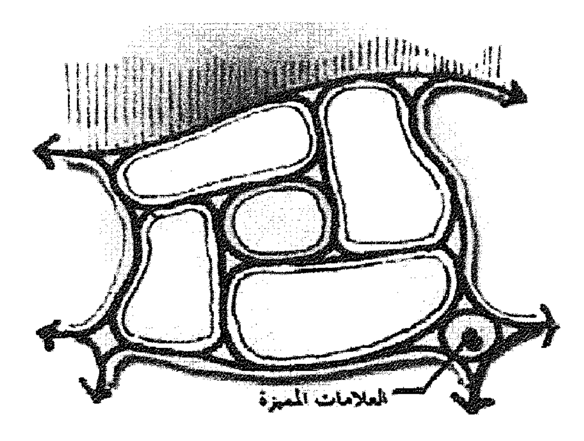
المقصود بالحدود المحددات التي تحد النسيج العمراني من كالجبال والمرتفعات والمنخفضات والأنهار والبحار وما شابه، أو محددات من صنع الإنسان كالسكك الحديدية أو الأسوار أو ما يدل على أنه محدد لمنطقة ما (شكل: ٢٥).



شكل (25): الحدود كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٢-٢-٦- العلامات المميزة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري:

المقصود بالعلامات المميزة هي المعالم البارزة أو الملفتة للأنظار أو العلامات الموجهة والتي تميز منطقة ما في النسيج الحضري عن غيرها، وهي عادة ما تكون مرتفعة مثل المآذن أو النصب التذكارية، وقد تكون مبنى أو مجموعة مبان، لذلك يمكن أن تميز بصريًا من زوايا متعددة ومن مسافات مختلفة (شكل: ٢٦).



شكل (26): العلامات المميزة كعنصر من عناصر تكوين النسيج الحضري.

٣- مشاكل المدن المعاصرة:

٣-١- تحديد أهم المشاكل الحضرية بالمدينة المعاصرة:

مشكلة الإسكان:

- تنامي أزمات الإسكان.
- انتشار المناطق المتدهورة: وهي الأحياء القديمة التي تم بناؤها فيما مضى بالطوب والأسقف الخشبية مع حرمانها من المرافق الأساسية.
- مدن الفقراء أو أحياء السكن العشوائي (الصفيح والخشب، والكرتون)، وهي أحياء بدون مرافق وبدون خدمات، وتختلف نسبة سكان الأحياء الفقيرة من مدينة لأخرى ومن دولة لأخرى.

مشكلة النقل والاتصال: ويمكن حصرها في:

- **الازدحام وعرقلة المرور:** ويتضح من خلال ضيق الشوارع أين تقل سرعة وسائل النقل، خاصة في ساعات الذروة، إذ تصل ساعات الذروة

في بعض المدن مثل بانكوك (تايلاند) إلى ١٢ ساعة يوميا، مما يترتب عليه ضياع الوقت والجهد البشري، إلى جانب تلوث الهواء والتلوث السمعي، وتعطيل سيارات الخدمة العامة (المطافئ، الإسعاف...)، وينجر عنه تكدس وازدحام وسائل النقل العام، مما يؤدى إلى تعطيلها ويقلل من عمرها الافتراضي

- **وسائل ووسائط الاتصال**: يُسجل انخفاض نسبة أجهزة الاتصال التليفونية بالنسبة لعدد السكان في المدن الكبرى، وإن عدم الاتصال السريع يؤدى إلى حدوث كوارث ضخمه لم يتم السيطرة عليها، مثل الحرائق أو الحوادث.

مشكلة التلوث: ويظهر في أشكال مختلفة، وهي:

- **تلوث الهواء**: ويكون مصدره الدخان والغازات التي تخلفها المصانع، وعدائم السيارات ووسائط النقل، والأتربة المتصاعدة من الشوارع، وكذا النفايات التي تلقى في الشوارع.
- **تلوث المياه**: ومصدره هو نفايات المصانع التي تلقى في الأنهار، إضافة إلى اختلاط شبكات مياه الصرف الصحي بمياه الشرب كما يحدث في العديد من المدن الكبرى، كما تمتد هذه الأخطار على الأنهار والبحيرات فتؤدي إلى إصابة الأسماك والإنسان الذي يتغذى عليها معًا.
- **التلوث السمعي**: ويتمثل في الضوضاء والضجيج الصادر عن عمليات الإصلاح والصيانة في الورش والمصانع، وكذا عمليات التشييد والبناء وخاصة في المناطق الجديدة حول المدن الكبرى، بالإضافة إلى محركات السيارات وآلات التنبيه وقطارات السكك الحديدية، ومكبرات الصوت وخاصة في الأفراح أو المآتم أو الإعلان عن سلعة.

انخفاض كفاءة وكفاية الخدمات والتجهيزات:

- **مياه الشرب**: فقد أدى النقص الفادح في التموين بالمياه الصالحة للشرب بالعديد من المدن على الاعتماد على تحلية مياه البحر، وكذا المياه الجوفية، وحتى على جر المياه عن طريق الأنابيب من مناطق بعيدة.
- **الكهرباء والطاقة**: تعرف المدن الكبرى زيادة استهلاك الكهرباء بمعدلات كبيرة، كما تعاني في ذات الوقت من انقطاع التيار الكهربائي وحدوث مواقف حرجه خاصة في المستشفيات والمصانع.
- **الصرف الصحي**: تكاد تكون مدن الدول النامية محرومة منه، ويؤدي عجز شبكات الصرف الصحي إما للضغط الشديد على استخدامها أو لتأكلها إلى طفح في أجزاء من هذه الشبكات، ومن ثم القصور في هذا النوع من الخدمات.
- **الخدمات التعليمية**: تتميز هذه الخدمات بالارتفاع في كثافة الفصول التعليمية، والعجز في هيئات التدريس، إلى جانب تفشي ظاهرة التسرب من التعليم ومنه ارتفاع نسبة الأمية.
- **الخدمات الصحية**: تسجل أغلب المدن الكبرى خاصة في العالم النامي من قصور فادح في كفاية وكفاءة الخدمات الصحية.
- **الخدمات الثقافية**: وتتمثل في المسارح وصالات العرض وقاعات الموسيقى والمكتبات العامة، وغالبًا ما تكون هذه الخدمات بعيدة عن مركز المدينة، بالإضافة إلى الخدمات الترفيهية مثل النوادي، والملاعب، والحدائق العامة، والمناطق المكشوفة، مع تسجيل اختفاء كثير من المساحات الخضراء والحدائق جراء التوسعات العمرانية الحديثة.

المشاكل الاجتماعية:

يؤدى الازدحام الشديد في المدن الكبرى إلى حدوث الأمراض وانتشارها، وكذا ظهور المشكلات الاجتماعية كالخلافات الأسرية، إلى جانب انتشار البطالة الناتجة عن الهجرة من الأرياف إلى المدن، مما ينتج عنه كثير من المشاكل الاجتماعية مثل إتلاف الملكية العامة، وعدم احترام الملكية الخاصة، والسرقة والاختلاس، واستخدام العنف، وعدم احترام القانون والنظام والجريمة المنظمة.

٣-٢- أمثلة عن مشاكل بعض المدن المعاصرة الكبرى:

٣-٢-١- مدينة نيويورك (شكل: ٢٧):



شكل (27): مدينة نيويورك: منظر بانورامي عام.

أغلب سكان مدينة نيويورك من أصول أوروبية، وتبلغ نسبة الزنوج بهم نسبة عالية حيث يعتبر حي "هارلم" من أشهر أحياء الزنوج بالمدينة حيث يضم

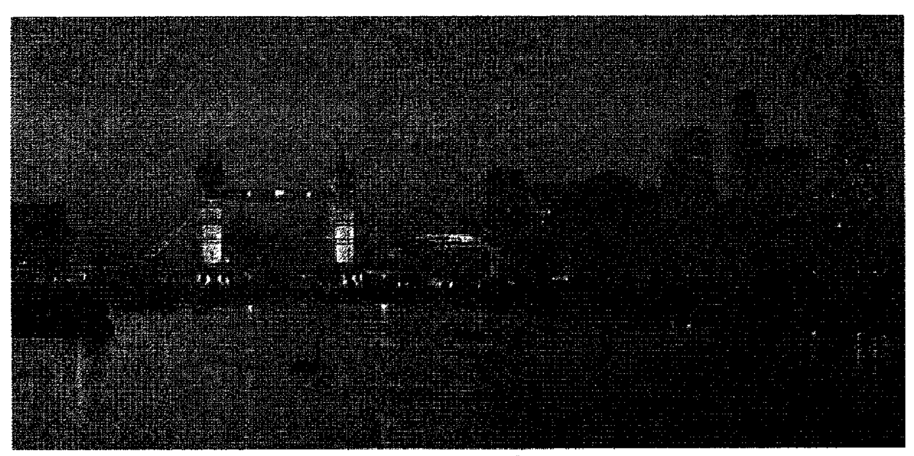
لوحده حوالي مليون نسمة، ويشكل اليهود قوة اقتصادية كبيرة بحوالي ٢ مليون نسمة، كما توجد بالمدينة أقليات أخرى من الصين وهي تقيم بحي خاص بها.

تعاني المدينة من مشكلة الإسكان، وترتفع بها القيمة الايجارية للوحدات السكنية نظرًا لقلة المعروض منها، وتنتشر بها ظاهرة الجريمة وعدم شعور السكان بالأمان مما يجعلهم يمتنعون من التنقل ليلاً، ويضعون تحصينات قوية على الأبواب لتفادي حوادث الخطف، والابتعاد عن أوكار الإدمان.

تنتشر بالمدينة أزمة المرافق العمومية والخدمات، كما تعاني من مشكل تكدس النفايات الحضرية حيث تجمع يوميًا ما يقارب ٣٠,٠٠٠طن.

يمتد بها مترو الأنفاق على مسافة تعادل ٤٠٠كم تحت سطح الأرض، ويعمل على نقل ٤٠٪ من سكان المدينة.

٣-٢-٢- مدينة لندن (شكل: ٢٨):



شكل (28): مدينة لندن: منظر بانورامي عام.

تشتهر المدينة بظاهرة تلوث الهواء بشكل كبير، والذي أدى بدوره إلى تلوث مياه الأنهار والمجاري المائية لا سيما نهر التايمز.

وتعاني مدينة لندن من الازدحام الشديد في المنطقة المركزية والوسطى، وتعقد شبكات المرور.

٣-٢-٣-مدينة القاهرة (شكل: ٢٩):



شكل (29): مدينة القاهرة: منظر بانورامي عام.

تتميز مدينة القاهرة بوجود فرق شاسع بين المعروض من الوحدات السكنية والمطلوب عليها، مما أدى على انتشار مناطق النمو العشوائي في صورة أكواخ على ترعة الإسماعيلية وعلى السكك الحديدي، حيث وُجد أن ربع مليون نسمة يسكنون المقابر، وترتب على ذلك الكثير من المشكلات الاجتماعية.

وأدى إلى حدوث ضغط على التجهيزات العمومية والمرافق، فشبكة المياه

الصالحة للشـرب تعاني من قدمها وعدم وصـول المياه إلى الطوابـق العليا، أما شـبكة الصرف الصحـي فلها القـدرة على تصريـف حوالي ٢ مليـون م٣/ يوميًا يسـتقبل حوالي ٢,٢ مليون م٣/ يوميًا، وهذا ما يفسـر بوجـود الطفح في بعض الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

يقدر حجم النفايات المطروحة بمدينة القاهـرة حوالي ١٠,٠٠٠ طن يوميًا، تساهم فيها النفايات المنزلية بحوالي ٣٠٪ من إجمالي حجم النفايات.

وقد وصلت معـدلات التلوث فـي القاهـرة ٥ أضعـاف المعـدلات الدولية، وهذا يؤدي إلى تهديد الصحة العامة بسـبب وجود كثير من المصانع مثل مصنع الحديد والصلب والاسمنت التي تطلق أدخنتها في الهواء دون أن تقوم بتركيب المرشحات التي تمنع خروج الغازات السامة.

٤- المدينة المعاصرة والتطورات العالمية.

٤-١- انعكاسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمدينة:

مما لاشـك في أن هناك تغييرات جمة قد حدثت في طبيعة الحياة في المدينة المعاصرة، مصاحبة لثورة المعلومات وثورة الاتصالات والوسـائط المسموعة والمرئية، والتي ظهرت بشكل واضح خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، وأصبحت إحدى القوى الأساسية المؤثرة في القرن الواحد والعشرين.

وقد أصبحت هـذه التغيرات موضوعًا للتسـاؤل، فالحيـاة الحضرية الآن أكثر تقلبًا، وأكثر تعرضًا للتغيرات السريعة من أي وقت مضى منذ نهاية القرن التاسع عشـر، وبناءً عليه ظهرت العديد من التسـاؤلات والاستفسـارات حول مستقبل المدينـة المعاصرة، فكثير مـن المنظريـن والمخططين يتنبأ بتغيـرات جذرية في طبيعة المدينة المعاصرة والحياة الحضرية فيها.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين حدثت الكثير من التغيرات الحضرية على جميع مناحي الحياة، وظهرت العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية، والتي ترجع إلى استخدام شبكات الاتصالات من بعُد، وقد تميزت الألفية الثالثة بالتغيرات السريعة نحو المقياس العالمي، بالإضافة إلى التغييرات المكانية، التي نتج عنها تغيرًا كبيرًا، ولعل أبرز هذه التغيرات ما يلي:

٤-١-١- تلاشي المسافات:

لقد غيرت التكنولوجيا المتقدمة من أهمية المسافة ودورها في تنظيم المكان واختيار المواقع والعلاقة بينهم، مما أدى إلى انهيار ارتباطات الفراغ والوقت، والتخلص من استبدادية المسافة والوقت، حيث تدعم تلك الشبكات الانتقال الفوري للمعلومات والرسائل والخدمات والأموال، ولهذا تعد تلك الشبكات هي الوسيط الذي يربط بين المواقع المنفصلة عن بعضها مهما طالت المسافات بينها، فمن منطلق تلاشي المسافات وزوال ارتباطات الفراغ والوقت، أمكن التخلص من الاحتياج إلى التقارب المكاني.

وقد أصبح تلاشي المسافات حقيقة واقعة ولكن يمكن النظر إليه كميزة للمدن المعاصرة، فقد أدت ظاهرة تلاشي المسافة إلى زيادة الاحتياج إلى المدن الكبرى كنقاط رئيسية لتنظيم العلاقة بين المراكز الصغيرة المنتشرة حول العالم والمرتبطة مع بعضها بشبكات قوية للاتصالات، تلك الفراغات الرئيسية تزيد أهميتها كلما زادت تلك الشبكة تعقيدًا وقوة.

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نفوذها وزيادة نطاق تأثيرها، مما يؤكد ليس فقط استمرار تلك المدن الكبرى بل وزيادة نفوذها أيضًا حيث ستكون هي حلقة الوصل ونقاط تمركز شبكات الأنظمة المعلوماتية.

٤-١-٢- سيادة التعاملات الإليكترونية المباشرة:

لقد كانت الاتصالات في المجتمعات البدائية تجرى بطريقة الحضور المتزامن، لم يكن هناك بديل آخر، فزاد الاحتياج إلى التقارب المكاني، ولهذا كانت المدينة حاضنة لجميع المهام والمشاريع والأعمال والأنشطة الحضرية المختلفة.

والآن وفي أوائل القرن الواحد والعشرين أختلف الآمر، فقد حدثت تغيرات جذرية من الناحية الاجتماعية والحياتية ومن الناحية الاقتصادية، لم يعد يهم كيف يعيش الفرد وأين وبالقرب ممن يعيش، حيث اعتمد اختيار المكان على مجموعة من القوى الناتجة عن التطور البشري، مكنت تلك القوى الأفراد من استدعاء البيانات وتحليلها من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصية في مواقع متفرقة، ثم الاتصال بالمراكز الرئيسية عبر شبكات الانترنت، فنتيجة للانقلاب التكنولوجي الجديد ما كان على المرء القيام به في المدينة يمكن أن يفعله من أي مكان في العالم، حيث قدمت هذه التكنولوجيا البديل للاتصالات المباشرة.

نتيجة التوسع في تطبيق التقنية الحديثة في جميع جوانب الحياة المختلفة، أصبح من الممكن الاستغناء عن المباني الحقيقية والفراغات الطبيعية، والقيام بالأعمال الكترونيا كبديل للاتصال المباشر.

وبالنسبة للعمل بوجه عام فقد كثرت التوقعات بأن الثورة الحالية ستؤدي إلى العمل من المنزل بدون الاحتياج إلى الاتصال المباشر، الأمر الذي يؤدى إلى عدم الاحتياج إلى التواجد بالمدن، ولكن في الواقع فإن الاتصال الالكتروني يصلح للأعمال الروتينية، أما معظم المديرين وأرباب العمل فيقضون الجزء

الأكبر من وقتهم في مقابلات مباشرة لإنجاز الأعمال واتخاذ القرارات الإستراتيجية، فلا يمكن لهذه الأعمال أن تنجز الكترونيًا حيث ينبه إلى أن الأعمال التنفيذية والوظائف القيادية المتحكمة والشركات المتخصصة تركت في مراكز المدن بالرغم من ارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات بها، إضافة إلى ذلك فإن العديد من الأعمال تحتاج إلى الاتصال المباشر بين الموظفين والعملاء، فعلى سبيل المثال، بالنسبة للمهندسين المعماريين فإنهم يحتاجون إلى الاتصال المباشر مع العملاء لمناقشة البدائل التصميمية وتحديد أيهم يناسب العميل، وبالنسبة للمحاسبين فعملهم في مجال الاستشارات المالية والإدارية يحتاج إلى اللقاء المباشر مع العملاء لتوجيه النصائح لهم.

٤-١-٣- غياب مبدأ مركزية الأنشطة الحضرية:

أتاحت وسائط المعلومات للخدمات والأنشطة المختلفة من الوصول إلى الفرد وهو ماكث في منزله، حيث تمكن الفرد من قراءة صحف العالم، إرسال رسائل وتلقيها إلى ومن أي مكان بالعالم، كما تمكن من التسوق، ودفع فواتير الشراء، وفواتير الكهرباء، والتليفون وإجراء التحويلات البنكية بدون أن يتحرك من منزله، وأصبح بمقدوره تلقي العلوم والمعرفة والتداوي والعلاج من خلال شبكات الانترنت بدون الاحتياج إلى التمركز المكاني للسكن أو الأنشطة، حيث أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أعطت وسائل التغلب على ارتباكات الزمان والمكان بالنسبة لمواقع الأنشطة المختلفة، ونظرًا لأن ظاهرة انضغاط الوقت والفراغ قللت من تكاليف التعاملات في بقاع جغرافية متناثرة، ولهذا فقد أدت التكنولوجيا المتقدمة إلى الاستغناء عن تمركز الأنشطة.

وقد سمحت التكنولوجيا المتقدمة بتشتيت الأنشطة والخدمات المختلفة في مواقع متناثرة حول العالم بشرط أن تربط هذه المواقع بشبكات اتصال

معلوماتية قوية توفر لها الانتقال الفوري للمعلومات عبر المسافات الطويلة، ونظرًا لأن تكاليف إنشاء تلك الشبكات باهظة فقد أنشئت النقاط الرئيسية التي تنبعث منها تلك الشبكات في أكثر الأماكن استفادة منها لتعويض هذه التكاليف، ولهذا لوحظ التمركز الواضح لهذه الشبكات داخل المدن الكبرى والطرق التي تربط بينها.

إن تحسين مستوى وصول الخدمات والأنشطة إلى الأفراد في أي مكان في العالم طالما على اتصال بشبكات الاتصالات الإلكترونية شجعت الأفراد على العيش بعيدًا عن أعمالهم وعن الأماكن التي اعتادوا التردد عليها، مما يؤدي إلى التشتيت المكاني لأماكن السكن والعمل والأنشطة، لذا تزيد الاتصالات من بعد من اللامركزية للوظائف والخدمات فلم يعد لمركز المدينة الأفضلية بالنسبة للعمل أو الخدمات أو حتى للسكن عن باقي مناطق المدينة.

كما أن اندماج الاتصالات عن بعد مع الخدمات الشخصية وتطور إرسال الخدمات الالكترونية ستقلل من الاحتياج للحضور والتواجد داخل المدن، إضافة إلى ذلك فتطور العمل من بعد سيؤدي إلى نقل كثير من الأعمال من المباني المركزية المتخصصة إلى أي مكان في العالم، لهذا قدمت الاتصالات المتقدمة كثير من مظاهر الحياة الحضرية للأفراد بدون التعرض لمشاكل المدن المزدحمة من الجريمة والازدحام وتلوث الهواء، فلم يعد هناك احتياج للمدن للحصول على المعلومات والقيام بالأعمال، حيث أتاحت التكنولوجيا المتقدمة تبادل المعلومات واتخاذ القرار خارج المدن.

وبالنسبة للأنشطة التجارية، فقد شجع التسوق الالكتروني عبر شبكات الانترنت أو عبر شاشات التليفزيون على التسوق من المنزل وتشتيت العملية التجارية، حيث تقوم الكتالوجات التي تعرض الكترونيا بدور تجار السلع،

وتنتقـل السـلعة بطريقة مباشـرة من المصنـع إلى الزبائـن، أو من المخـازن إلى الزبائن، ويمكن لهذا المخازن من التمركز خـارج مراكز المدن، ولكن لا يمكن الاعتمـاد على هـذا الأسـلوب بالنسـبة للأطعمة التـي تعتمد على الإرسـال في نفس اليوم ويراعى التخزين السليم لها، ولهذا فإن صيانة وتجارة السلع الغذائية تؤدي إلى الميـل إلى التمركـز للقيام بهـذه الأنشـطة داخل مسـتودعات وعنابر داخل المسـاحات الحضريـة، بالإضافة إلـى أن التسـوق الالكترونـي لم يقض على المراكز التجارية التي يتخذها روادها كأماكن للترفية وقضاء أوقات الفراغ، سـواء كانت هذه المراكـز داخـل المدن أو فـي الضواحـي، وقد نتـج عن ذلك تفكك النسـيج العمراني وعدم الاحتيـاج إلى التقارب المكانـي، وقدرة المدينة الحالية على التكيف مع المتغيرات المعاصرة.

٤-٢- المدينة المعاصرة والتنمية المستدامة:

يأتي فـي الوقـت المعاصر مصطلـح التنمية المسـتدامة على مسـتوى المدن، ليكشـف هذا المصطلح غيـاب توازنها الايكولوجـي البيئي، نتيجة للاسـتهلاك المتنامـي للمـواد الأوليـة والطاقـة، وطـرح النفايات وظهـور التلوث بأشـكاله المختلفـة...، فالمدينـة المعاصرة كنظام بيئي حيث شـروط وظـروف الحياة لا تتوانى عـن التدهور، ووجـود التلوث بـكل أنواعه، والضجيج، وغيـاب احترام الطبيعة...، والنفايات ، والغازات الصناعية أو الناتجة عن وسـائل النقل، وهي كلها عوامل تؤثر سـلبًا و مباشرة على صحة الإنسـان و كل عناصر النظام البيئي الحضري الذي تتواجـد فيه المدينـة، بالإضافة إلى اتسـاع دائرة الفقـر بالمدن، وغياب العدالة الاجتماعية، واتساع الهوة بين السكان والمسيرين...

وفـي هـذا الإطـار، فقـد أعطـى تقريـر Brundtlandفيمـا يخـص المدينـة المعاصرة:

- الأولوية لمدن الجنوب فيما يخص التنمية المستدامة.
- توقيف التركيز (التكثيف) المكاني: فالتقرير يقول نعم للامركزية كسياسة إدارية أكثر منها مكانية.
- التحديات (الرهانات) الحقيقية لمدن الشمال ليست عامة، وإنما موضوعية، الطاقة والمدن والتنقلات وعلاقة النقل بالطاقة، هذه الأفكار ليست للمخططين الحضريين للمدن الصناعية فقط فالفضاء مشترك.

٤-٣- العولمة وأثرها على النظام الحضري المعاصر:

نعني بالعولمة التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أم الأشخاص أم رؤوس الأموال أم المعلومات أم الأفكار أم القيم، وتبدو العولمة واحدة من الظواهر التي أنتجها الفكر الغربي ولكن بنكهة وهيئة جديدة.

تطرح العولمة في سياق التأثير على النظام الحضري بصورة خاصة مشروعًا اعتمد على سياسة فرض الأمر الواقع والتوجه نحو التغير المستمر لفرض صورتها النهائية، وتحقيق مشروعها الذي يركز بشكل كبير على البعد المادي بعيداً عن الأفكار والقيم، كما تعتمد سياسة التوسع والعمومية دون الخصوصية والهوية، وكذا اعتماد سياسة قيم السوق دون البعد الإنساني، والذي يؤكد على الإنسان في التلقي السلبي دون حصول حالة التفاعل الخلاق والمبدع.

ولتوضيح أبعاد هذا الانعكاس والتأثير سيتم التركيز على الجوانب الرئيسية المرتبطة بشكل أساسي ووثيق بالفعل والعمل الحضري الذي يعتمده العمران لإظهار الشكل والمضمون وفق أسس ومبادئ، ويمكن تحديد مجالات التأثير بما يلي:

- **مصمم العمل العمراني**: تتوجه العولمة والفكر الغربي في إطار التأثير على هذا المرتكز الأساسي والمهم من خلال تحقيق مشروعها الرامي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

أولاً: تهميش دور المصمم المحلي وتحديده واقتصاره على دور المروج.

ثانيًا: إضعاف العلاقة بين النتاج وأخلاقيات مهنة العملية التصميمية.

- **الجهة المتلقية للعمل العمراني**: إن فكر العولمة يطرح نفسه نموذجًا شاملاً لا يقتصر فعله على جانب محدود بل يتعداه إلى عدة جوانب مهمة في الحياة، حيث يعتمد هذا الفكر إحلال مفهوم الأسواق محل الشعوب والمستهلكين محل السكان والمشروعات محل الأمم والتجمعات محل المدن، ويروج فكر العولمة عن طريق وسائل الإعلام إلى قوانين السوق وقيم المجتمع الرأسمالي وفرض سياسة الكلام الوحيد والصورة الوحيدة والنمط الواحد في الحياة، ويحوّل الإنسان إلى مستهلك.

- **عملية تكوين النتاج**: يهدف فكر العولمة إلى تحويل عملية تكوين النتاج العمراني من عملية ذات منهج إبداعي إلى عملية تحكمها ضوابط وأسس وقواعد السوق من حيث كمية ونوعية النتاج، لتتحول عملية الإبداع إلى عملية اقتصادية بحتة.

- **النتاج العمراني**: إن نظرة فكر العولمة إلى النتاج العمراني تجعل منه سلعة تهدف سلطة الإعلام إلى تسويقه، ويسعى الفكر إلى تحويل كل شيء إلى سلعة متداولة في السوق لصالح قوة حرة جديدة عابرة للقوميات.

٥- تحديات المدن المعاصرة:

يتوقع أن تواجه المدن وأقاليمها في المستقبل تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، إلا أن هذه التحديات تختلف من دولة لأخرى، ويمكن تجميع هذه التحديات في:

٥-١- في الدول النامية:

- توفير الحاجيات الضرورية والأساسية للسكان، بغض النظر عن العمر والقومية والعقائد والأفكار السياسية، ومن أهم الحاجات الأساسية:
  - توفير المياه النقية.
  - نظم المواصلات والنقل.
  - الخدمات الصحية والتعليمية.
- بذل الجهود لنشر الأنشطة الحضرية من خلال وضع تشريعات تساعد على انتشار السكان وعدم تركزهم، وكذا التخفيف من سيطرة المدينة الواحدة.
- معرفة كيفية حدوث التغيرات وكيفية تأثيرها على المدينة.
- العمل على إيقاف تيار الهجرة إلى المدينة الأولى والحد من سيطرتها.

٥-٢- في الدول المتقدمة:

- تحسين مستوى الحياة، حيث يشكل هذا الهدف الاهتمام الرئيسي في الدول المتقدمة وخاصة من طرف الحكومات والمخططين لتحسين ظروف الحياة، حيث يتم التركيز على التلوث بأشكاله المختلفة وعلى المساواة والعدالة في التوظيف والتعليم، وزيادة البرامج الخاصة

بالتخطيط ومساهمة السكان في ذلك.

- التكيف مع النمو السكاني البطيء الذي يعمل على تسهيل التخطيط لحياة أفضل، وسيكون موضوع التكيف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع النمو السكاني أكبر الرهانات التي ستواجهها الدول المتقدمة.
- التكيف مع مشاكل الطاقة: حيث أن المدن تتأثر ويكمن ذلك التأثر في نقص كبير في كميات الطاقة اللازمة وبارتفاع أسعارها.
- التخطيط لمراكز حضرية بديلة لمراكز المدن أو للضواحي أو للمناطق البعيدة الخارجية الواقعة على هوامش المدن وأطرافها.

٦- الآفاق المستقبلية للمدن المعاصرة:

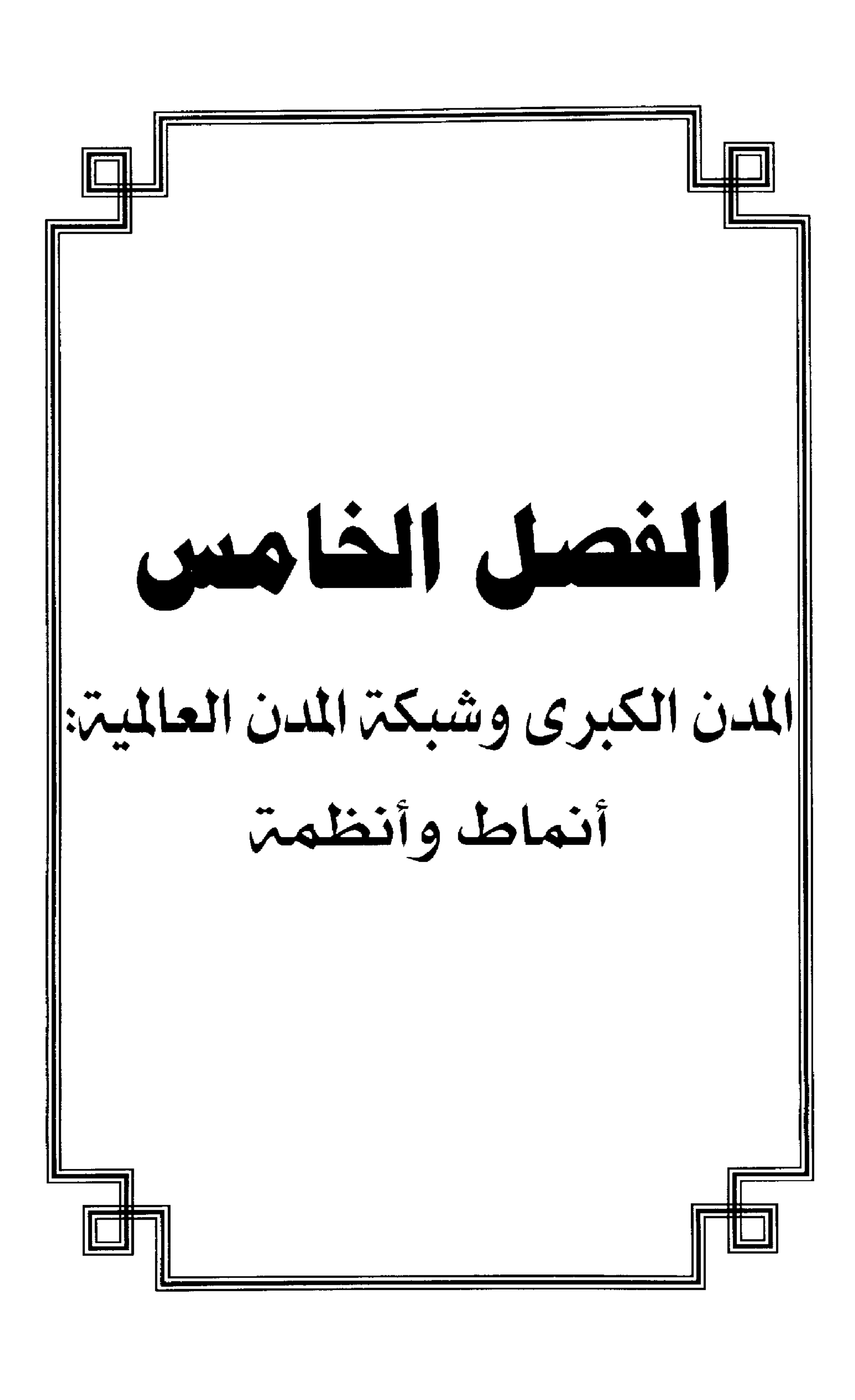
- يتوقع أن تشكل المدن الصغيرة والكبيرة على مستوى العالم جزء مما يمكن تسميته بالقرية العالمية.
- إشباع الحاجات البشرية الأساسية من خلال نظام حضري معقد ومتعاون، ويكون ذلك من خلال نظام الاتصالات والمواصلات.
- تشكل مدن العالم نوى وعقد للمواصلات والاتصالات العالمية، وتشكل مراكز مهمة للأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياسية...
- المدن العالمية تشكل مراكز للقوة السياسية وللإدارات والصناعة والبنوك...، كما ستمثل مراكز لمنظمات مهنية ومراكز رئيسية للموانئ البحرية والجوية والسكك الحديدية ومراكز للجامعات.
- مساهمة قطاع الخدمات ستزداد بالمقارنة مع قطاع الصناعة.
- يتوقع تزايد أعداد المدن، وتتزايد مساحتها وأحجامها.

- سيكون نمو المدن وتوسعها واضحًا بشكل كبير.

ستتطور العديد من مدن الدول النامية على طرق المواصلات، كما يتوقع أن يتم التكامل بين مدن قديمة وأخرى جديدة لتشكل تجمعات حضرية ضخمة، مما يؤدي إلى إيجاد مشكلات أخرى.

- ستشهد المدن تطورًا وتوسعًا في قطاع الصناعة والخدمات، وتقلص في قطاع الصناعة الأولية، مع تطور كبير للقطاع الخدماتي الذي يرتبط بالمعرفة والمعلوماتية ليغطي كل مجالات الحياة.

وعليه يمكن القول أن المدينة المعاصرة تكتسب صورتين مختلفتين تبعًا لمكان تواجدها، ففي الدول المتقدمة تكون المواجهة بين التسيير التقليدي والبحث الحديث للمدينة مازالت جارية، ونتيجة هذه المواجهات يمكن أن تكون تأكيد للمدينة التقليدية وتحسين أكثر أو أقل تجسيدًا لهذه الأخيرة، أو إنجاز الخيارات التخيلية للعمارة الحديثة. توازن المجال الفيزيائي في بعض الدول يكون محافظًا عليه عن طريق البرامج الموضوعة عمليًا من طرف السلطات العمومية، وتنمية المدن تكون مراقبة بطريقة عقلانية تلبية لبعض المقتضيات المحددة من البحوث النظرية كمنزل بسعر مقبول، وحركة الراجلين محمية من وسائل النقل، ومجموعة خدمات سهلة الوصول إليها، هي عمليًا مضمونة لمعظم السكان الحضريين. أما في باقي دول العالم فإن المدن تتطور وتنمو بسرعة، فالسكان الحضريون يتعدون بها نصف النسبة إلى مجموع السكان، ويقود هذا النمو عامة إلى نتائج مختلفة جدًا، فالمباني المطابقة للقوانين المسقطة من طرف المعماريين، والمدن التي تخضع للمخططات العمرانية ومجهزة بخدمات عمومية، كالطرق، ومواقف السيارات، والحدائق... لا تخص إلا جزءً من السكان.



الفصل الخامس

المدن الكبرى وشبكة المدن العالمية: أنماط وأنظمة

الفصل الخامس

المدن الكبرى وشبكة المدن العالمية: أنماط وأنظمة

مقدمة:

إن أحد المشاهد الأكثر درامية لِلنُّمو الحضري بالعالم هو الحجم الضخم الذي و صلت إليه بعض المدن اليوم، فمع ازدياد السكان ازداد عدد المدن، ونَمت الموجودة أصلاً ذات المواقع المميزة وتجاوزت كل التّوقُّعات.

يشكل سكان المدن حاليًا نصف سكان العالم، ومن المتوقع أن يتزايد عددهم بشكل متسارع خلال العقود القادمة، ويعني الانتقال للعيش في المدن بالنسبة للكثيرين الحصول على وظائف وخدمات أفضل، ولكن بالنسبة للملايين فإن حياة المدينة تعني العنف، والفقر، والتلوث، والاستضعاف المتزايد، ويعيش ما يُقدر بمليار نسمة في الأحياء الفقيرة أو في غيرها من المساكن رديئة النوعية.

يعيش نصف سكان العالم في مراكز حضرية، وتعتبر هذه المراكز محركات لتحقيق الرفاه الاجتماعي وإبراز التعبير الثقافي والتنّوع وإنجاز النمو الاقتصادي، إلا أنها عُرضة أيضا للتلوث والعنف والجريمة وتشكيل البيئات غير الصحية والمكتظة، وتوليد الفقر، والإقصاء الاجتماعي، وحالات الاستضعاف المتزايدة، ومن المتوقع أن يسكن ٩ , ٤ مليار نسمة في بيئات

حضرية بحلول سنة ٢٠٣٠ (أي أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم)، وتقع معظم كبرى مدن العالم في الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط.

١- المدن الكبرى:

تمثل المدن الكبرى نتاج التمدد (الافتراش) الحضري وتركز لمختلف السلطات الإستراتيجية والمتحكمة في ميادين متعددة (سياسية، إدارية، اقتصادية، ثقافية، أمنية...)، ويستعمل عادة مصطلح "المتروبول-Métropole" لتحديدها.

كما يوجد العديد من المصطلحات تطلق على المدن الكبرى تبعًا لحجمها ومكانتها ودورها على المستوى العالمي، حيث نذكر:

- الميغابول "Mégapole"، وهي المدن الكبرى التي يتعدى حجمها السكاني ٨٠ مليون نسمة.
- الميغالوبول "Mégalopole" وشبكة الأقاليم الميغولوبوليتاني العالمية.
- المدن العالمية "Villes mondiales /Villes globales"، أو يطلق عليها مراكز العولمة (Saskia SASSEN (١٩٩٦)).
- المتابوليس "Métapolis" تبعًا لـ "François ASCHER (١٩٩٥)"، والذي يطلق على المدن الكبرى جدًا أين يمكن تسجيل حضور قوي لأعلى تركز للسلطات التحكم، وتكون سباقة في هيراركية الشبكات.

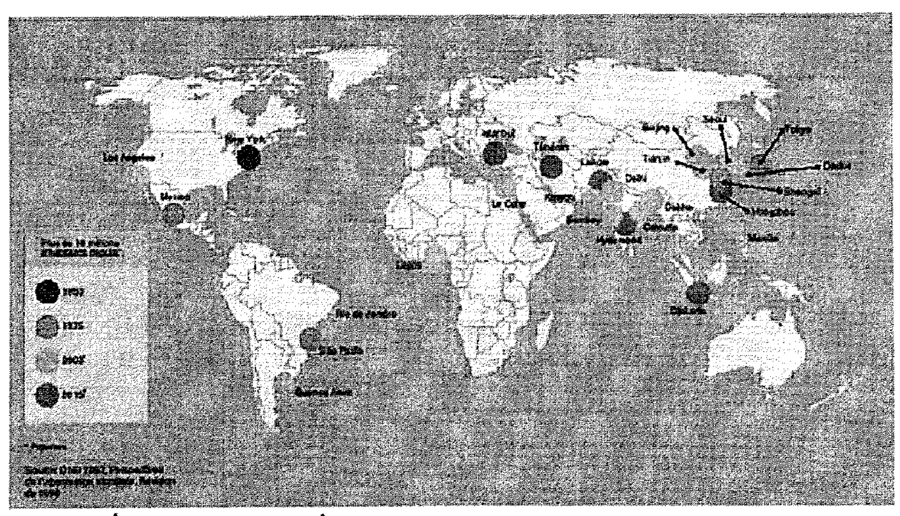
١-١- الميغابول "Mégapole":

الميغوبول هي تجمع سكاني كبير، يتميز بحضور قوي للوظائف السياسية والاقتصادية الهامة، وقد حدد الأمم المتحدة الحجم (العتبة) الأقصى

للميغابول بـ ١٠ مليون نسمة وهو الرقم الأحدث، عوضًا عن ٠٨ مليون نسمة.

ويمكـن أن يعوض مصطلـح " الميغابـول Mégapole" في بعـض الحالات "المتروبـول العالمـي Métropole mondiale"، وتكـون علـى قمـة الشـبكة الحضرية الوطنية للدولة.

ويكون لهـا إشـعاع (نفـوذ) دولي واسـع، وفـي هذا الإطـار تبـرز "طوكيو Tokyo " كأكبـر ميغابول سـكانًا فـي العالم بحجـم قدره ٣٥ مليون نسـمة[١] (شكل: ٣٠).



شكل (30): توزيع "الميغابول Mégapole" في العالم حسب نشأتها.

(1) PUMAIN D., Géographie urbaine, Paris, 2011, P. 58.

ويقدم الجدول رقم (٠١) مدن الميغابول في العالم سنة ٢٠١٠ .

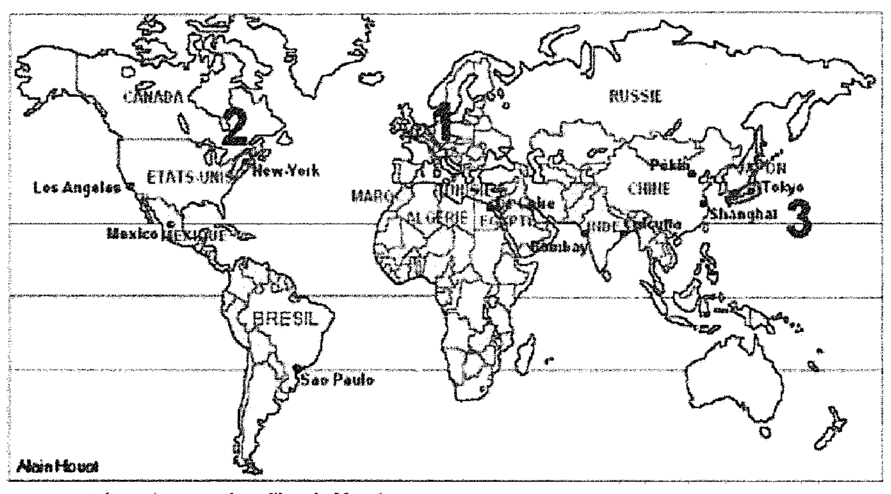
جدول (٠١): توزيع مدن الميغابول في العالم سنة ٢٠١٠.

المدن	عدد السكان (بالمليون)	المدن	عدد السكان (بالمليون)
طوكيو	٣٧	كالكيتا	١٥
نيويورك	٢٦	موسكو	١٥
مكسيكو	٢٣	بينوس	١٤
سيول	٢٣	دكا	١٣
مومباي	٢١	طهران	١٣
ساو باولو	٢٠	لاغوس	١٣
مانيلا	٢٠	كراشي	١٢
دلهي	١٩	لندن	١٢
لوس انجلس	١٨	بكين	١٢
شينغاي	١٨	جوبورغ	١٢
أوزاكا	١٧	ريو دي جانيرو	١٢
القاهرة	١٦	باريس	١٢

١-٢- الميغالوبول "Mégalopole":

هو مصطلح لا تيني ينقسم إلى كلمتين: megas أو megalos وتعني كبير، و polis وتعني مدينة، وهي مجال حضري متعدد النوى، يتشكل من تجمعات حضرية عديدة في الضواحي وعلى نطاق المجال شبه الحضري وعلى مسافة طويلة.

ولا يمكن الخلط بين الميغابول والميغالوبول، لأن الميغالوبول تجمع شبكة مدن ضمن أقاليم تكون فيها في قمة الشبكة، حيث لا بد أن يتعدى حجمها ١٤ مليون نسمة (بما فيها سكان الإقليم)، وقد سبق الإشارة إلى ذلك في فقرات الأقاليم الحضرية (شكل: ٣١).



شكل (31): توزيع "الميغالوبول Mégalopole" في العالم.

١-٣- المتروبول "Métropole":

هي مصطلح لاتيني يتشكل من كلمتين: " mêtêr" وتعني "الأم" و" polis" وتعني مدينة، ويقصد بها المدينة الرئيسية في إقليم جغرافي أو في الدولة، وهي على رأس النظام الحضري فيها، من خلال حجمها السكاني الكبير، وأنشطتها الاقتصادية والثقافية، وتسمح بممارسة الوظائف التنظيمية على مجمل الإقليم الذي تسيطر عليه، وليس شرطًا أن تكون عاصمة الدولة، فمثلاً

نجد نيويورك هي أكبر متروبـول في الولايات المتحـدة الأمريكية في حين نجد واشنطن هي العاصمة. وكذلك من خلال توسـعها ومدى تركز وسيادة الأنشطة فيها، مثل برلين هي متروبول الموضة، وهوليود هي متروبول السينما.

كما تتحـدد المتروبـول لبعـض الـدول، والإقليم القـاري والمركـزي مقارنة بالأقاليم الخارجية.

وبصفة عامة فإن خصوصيـة المتروبول لا تتحدد فقط في حجمها السـكاني، ولكنها تتحـدد على عدة مسـتويات مكانيـة، وعليه يمكـن اعتبـار متروبول كل مدينة تتوفر فيها[1]:

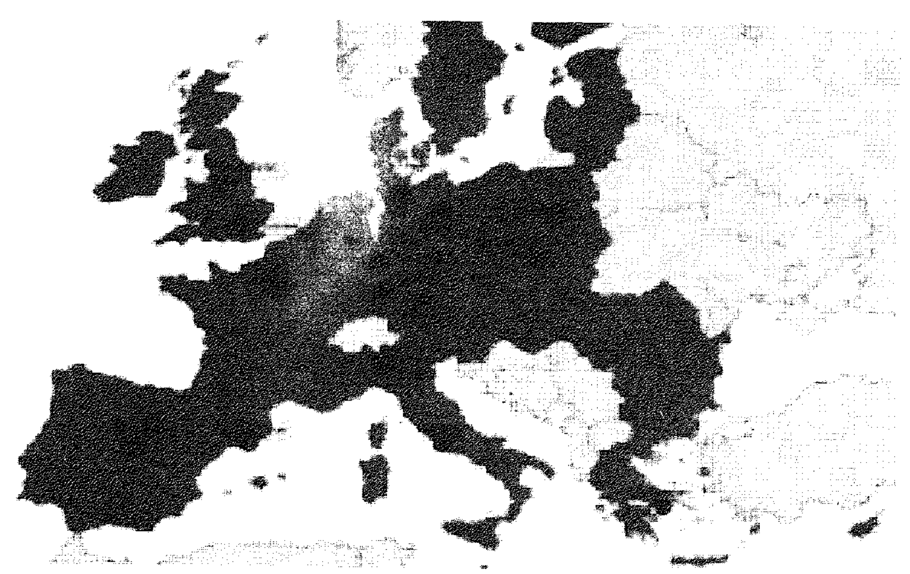
- حجم سكاني مهم.
- وظائف متحكمة في الميادين الاقتصادية والمالية.
- نفوذ تنظيمي للأنشطة الصناعية والخدمات.
- تحتل قمة النظام الحضري.
- لها سلطة دفعية وتنظيمية.
- لها قدرة تمثيل على مستوى عالي (وطني ودولي).
- تتركز بها مناصب عمل إستراتيجية.
- تكتسب مسئولية سياحية كبيرة.
- لها مسئوليات عديدة سياسية ودينية.

ويمكن للمتروبول أن تتحدد على عدة مستويات مكانية:

(1) ESCALLIER R., Métropolisation et globalisation dans le monde arabe et méditerranéen, Cahiers de la Méditerranée, Nice, 2002, p. 134.

على المستوى الدولي:

يندرج ضمن هذا المستوى كل مدن المتروبول في الإتحاد الأوروبي (شكل: ٣٢)، وبصفة عامة في هذا المستوى تطرح تصنيفات عديدة تتعلق بالمدينة العالمية (ville mondiale / ville globale)، وتأتي على صدارة القائمة نيويورك، ولندن، وطوكيو وباريس.



شكل (32): توزيع أكبر مدن المتروبول "Métropole" في الإتحاد الأوروبي

على المستوى الوطني:

تتناسب متروبول على المستوى الوطني مع المدينة الأولى التي تحتل قمة النظام الحضري في الدولة، وهناك عدة حالات للمتروبول على المستوى الوطني، وهي:

- هناك بعض مدن المتروبول مثل باريس، ولندن، وأثينا تحتل مكانة متجاوزة مقارنة ببقية المدن التي تليها ضمن الشبكة الحضرية، وهو ما يطلق عليه بظاهرة الهيمنة الحضرية (Macrocéphalie) أي تضخم رأس النظام الحضري.
- بعض الدول تتضمن ثنائية لرأس النظام الحضري (Bicéphalie) مثل روما وميلانو بإيطاليا، ومدريد وبرشلونة بإسبانيا، وجنيف وزوريخ بسويسرا.
- وبالعكس، هناك بعض الدول لها نظام حضري متوازن، مثل ألمانيا، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر دول فدرالية، كما نجد دول أو أقاليم تكتسب عاصمة ومتروبول متميز، إحداهما سياسية وإدارية، والأخرى اقتصادية وصناعية.

على المستوى الإقليمي:

تتميز المتروبول على المستوى الإقليمي بتركز بعض الوظائف الهامة بها، لاسيما الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية على المستوى الإقليمي، تحتل المتروبول في هذا المستوى قمة النظام الحضري المحلي الذي يعتبر جزء من النظام الحضري للدولة.

ويعتبر بعض الباحثين (مثل François ASCHER) المتروبول في المستوى الإقليمي بأنها مجموع مجالات سكنية، وأنشطة اقتصادية، وأقاليم مدمجة ضمن الحركية اليومية للمتروبول، وتقطن بها بعض الآلاف من السكان.

٢- المدن العالمية:

يندرج مفهوم المدينة العالمية ضمن التصنيفات العامة للمدن على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة والتي لها وزن ومكانة هامة في النظام الاقتصادي العالمي.

وقد ظهر مفهوم المدينة العالمية لأول مرة من خلال أعمال المؤرخ " Fernand BRAUDEL" في كتابه " *Civilisation matérielle*..." سنة ١٩٧٩، تحت اسم " ville-monde"، والتي تحتوي على المعلومات، السلع والبضائع، العواصم، الأرصدة، الأفراد، الأوامر...، وتمارس سلطة المدينة العالمية " ville-monde / superville" على جزء من مجال أرضي يسمى "الاقتصاد-العالم/ économie-monde ".

كما أصبح يطرح مصطلح المدينة العالمية بظهور العولمة، أين أصبح الاقتصاد ممارسًا على مستوى عالمي، وتكون المدينة العالمية أو ما يطلق عليها بـ" ville-monde" مرجع ذات قدرة عالمية.

وقد ورد مصطلح المدينة العالمية " ville mondiale - ville globale " في أعمال " John FRIEDMANN " في كتابه "*L'hypothèse de la ville mondiale*" سنة ١٩٨٦، وكذا " Saskia SASSEN " في كتابها "*La ville globale : New York، London، Tokyo*" سنة ١٩٩١.

وتتميز المدينة العالمية بالخصائص التالية:

- تتركز بها وظائف قيادية اقتصادية (مقرات للشركات المتعددة الجنسيات، المؤسسات المالية الدولية، مكاتب المحاماة، الشركات القابضة،

البورصات...)، ويتجمع بها كل الفاعلون في العولمة المنظمين للمهام على المستوى العالمي.

- تتجمع بها وظائف التكوين والبحث، مراكز التجديد والإبداع.
- تستحوذ على بنية تحتية للنقل والاتصال، ذات اتصالية جدية على المستوى العالمي.
- تستقطب التدفقات المختلفة: البضائع، السلع، المعلومات، الهجرات...
- - تضم خدمات مختلفة ذات مستوى راق وعالمي.

٣- شبكة المدن العالمية:

تعتبر المدينة العالمية مفهوم متكامل ومتعدد الأبعاد، وليس من السهل أن تتجمع كل الصفات في كل المدن، فهي تتفاوت من حيث الكم والنوعية والمستوى، ولذلك ظهرت العديد من المحاولات لتصنيف المدن العالمية أكثر مرونة، تقوم على مقاربة منهجية تستند على ترتيب المدن العالمية ضمن منظومة متكاملة بناءً على أكثر الخصائص دلالة لمفهوم المدينة العالمية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية[١].

وفي هذا الإطار وجدت عدة اقتراحات لقياس المراتب المختلفة للمدن في النظام الحضري العالمي من خلال ما يعرف بمصطلح شبكة المدن العالمية، ومن أهم هذه الاقتراحات نذكر:

---

(١) محمد الهادي لعروق، مرجع سابق.

٣-١- تصنيف فريق البحث " GaWC":

تعتبر أول مبادرة لتصنيف المدن العالمية، قام بها فريق بحث "GaWC "Globalization and World Cities Recherches Group and Work بجامعة "Loughborough Royaume-Uni "، انطلاقًا من مبدأ تشخيص وزن ودور المدن العالمية من خلال كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات العالمية في علاقاتها الدولية عبر فروعها وتكتلاتها المختلفة(١).

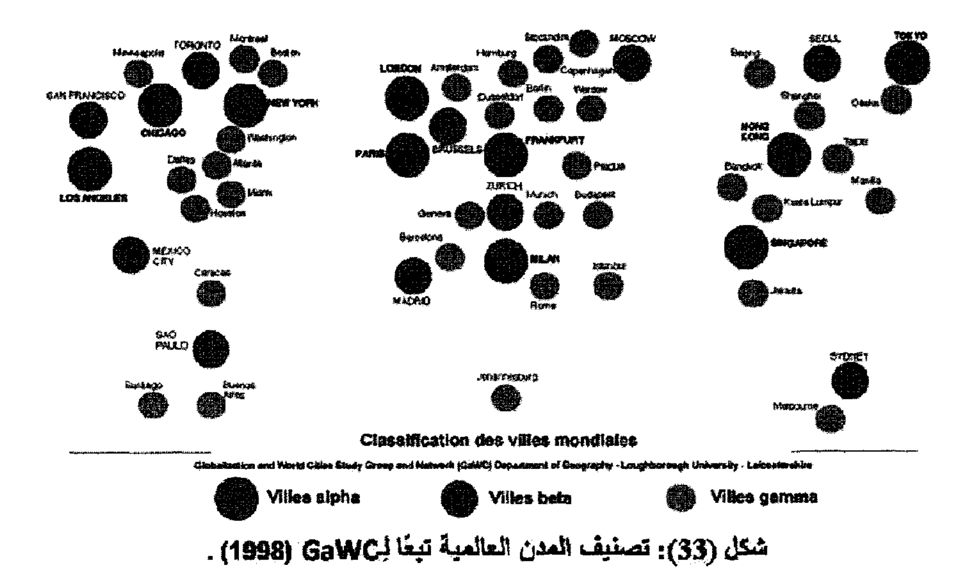
كان أول محاولة للتصنيف سنة ١٩٩٨، ثم تلتها محاولة أخرى سنة ٢٠٠٨، وقد اعتمد فريق البحث "GaWC" على الخدمات النوعية الأكثر تقدمًا وتفعيلاً في أداء الدور العالمي للمدن، منها على الخصوص درجة كثافة توطن المقرات الرئيسة والفروع المركزية للشركات العالمية والمتعددة الجنسيات خاصة منها العاملة في خدمات الأعمال والمال والتأمينات والمحاسبة...، وهي مراكز صناعة القرار الاقتصادي والمالي في العالم، وهي الأكثر استقطابًا لتدفقات هجرة الأدمغة العالية الكفاءة، وأطقم القيادة والإطارات السامية في التخصصات الرائدة والنادرة، إضافة إلى دور مؤسسات الإعلام والاتصال والإشهار، وكذا كثافة حركة الطيران العالمية لخدمات الأعمال والسياحة والترفيه الثقافي والفندقة الراقية، وهي عامل إسناد لخدمة المؤسسات ذات الدور العالمي(٢).

ووفقًا لتصنيف سنة ١٩٩٨، فقد تم استنتاج الفئات التالية (شكل: ٣٣):

---

(1) FASSAERT P., Les villes mondiales, villes du système mondial, In HERODOTE, n° 10, 1999, p. 17.

(٢) محمد الهادي لعروق، مرجع سابق.



شكل (33): تصنيف المدن العالمية تبعًا لـGaWC (1998) .

مدن عالمية من فئة "++alpha":

وهي نيويورك، ولندن، وباريس وطوكيو، حيث تعتبر الأقطاب الحضرية المهيمنة على الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، ولها دور عالمي فعال وفاعل، حيث تحتكر لوحدها ٧٠٪ من حجم التجارة العالمية، و٨٣٪ من حجم الاستثمار العالمي، كما أن لها دور بارز في الشؤون العالمية.

مدن عالمية من فئة "alpha":

وعددها ٠٦ مدن: شيكاغو، وفرنكفورت، وميلانو، ولوس انجلس، وهونغ كونغ وسنغافورة، وهي أقطاب حضرية تسهم في أنشطة القيادة في ميادين مختلفة: اقتصادية، اجتماعية وإعلامية، وتشارك في صناعة القرار والقيادة على مجالات وأقاليم واسعة ولها قدرات تنافسية كبيرة.

مدن عالمية من فئة " Bêta":

وتتمثل في ١٠ مدن، وهي: تورنتو، وسان فرانسيسكو، ومكسيكو، وساوبولو، ومدريد، وبرركسيل، وزوريخ، وموسكو، وسيول، وسيدني، وتحتوي هذه المدن على أغلب الوظائف العالمية من حيث الكم والنوع ومستوى الأداء، وتشمل حلقة وصل في شبكة المدن العالمية.

مدن عالمية من فئة "gamma":

وتمثلها ١٥ مدينة، تشكل قاعدة هرم المدن العالمية.

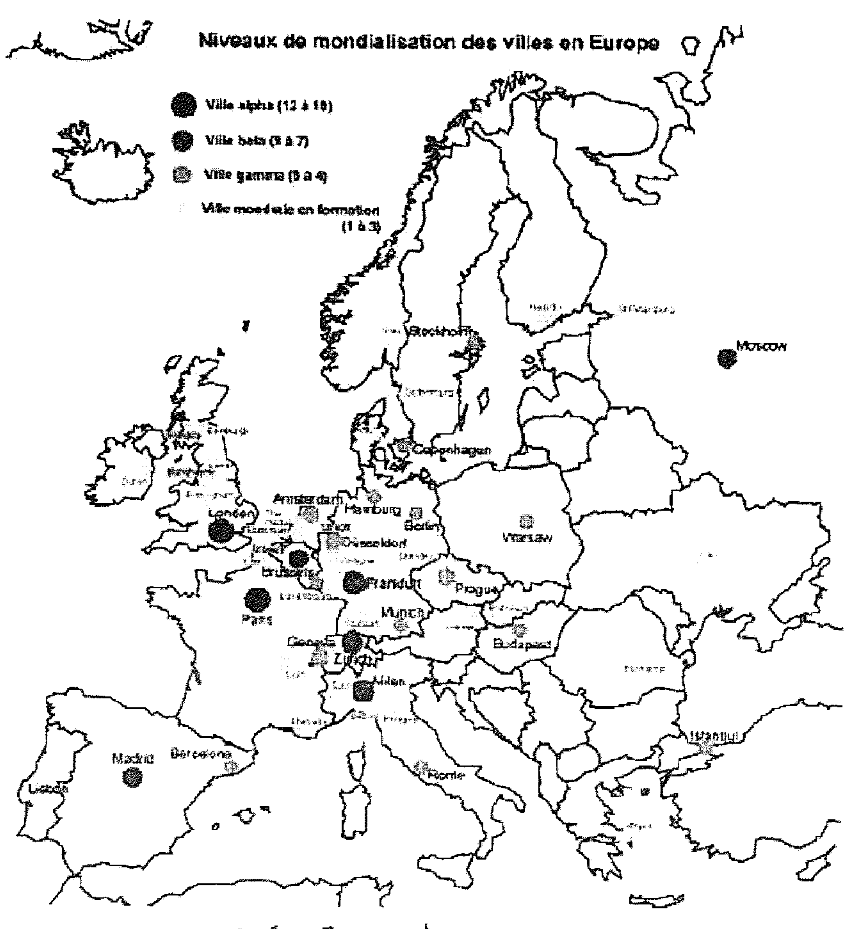
وفي سنة ٢٠٠٨، أعيد تصنيف المدن العالمية باعتماد معايير ومؤشرات جديدة تبعًا للتطورات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الساحة العالمية، فقد تم تصنيف ٤٠ مدينة عالمية، كما هو موضح في الجدول رقم (٠٢) الموالي:

جدول (٠٢): تصنيف المدن العالمية تبعًا لـ GaWC (٢٠٠٨).

الرتبة	المدينة	الفئة	الرتبة	المدينة	الفئة
٠١	نيويورك	Alpha++	٢١	جاكرتا	Alpha -
٠٢	لندن	Alpha++	٢٢	زوريخ	Alpha -
٠٣	باريس	Alpha+	٢٣	مكسيكو	Alpha -
٠٤	هنغ كونغ	Alpha+	٢٤	أمستردام	Alpha -
٠٥	سانغفورة	Alpha+	٢٥	بانغدونغ	Alpha -
٠٦	طوكيو	Alpha+	٢٦	دوبلين	Alpha -

٠٧	سيدني	Alpha+	٢٧	تاي باي	Alpha -
٠٨	بكين	Alpha+	٢٨	روما	Alpha -
٠٩	شنغهاي	Alpha+	٢٩	اسطنبول	Alpha -
١٠	ميلانو	Alpha	٣٠	شيكاغو	Alpha -
١١	مدريد	Alpha	٣١	ليسبون	Alpha -
١٢	سيول	Alpha	٣٢	فرانكفورت	Alpha -
١٣	موسكو	Alpha	٣٣	ستوكهولم	Alpha -
١٤	تورنتو	Alpha	٣٤	فيينا	Alpha -
١٥	بروكسل	Alpha	٣٥	بودابست	Alpha -
١٦	بومباي	Alpha	٣٦	براغ	Alpha -
١٧	بيونوس آرز	Alpha	٣٧	أثينا	Alpha -
١٨	كوالا لمبور	Alpha	٣٨	كراكاس	Alpha -
١٩	فرسوفيا	Alpha -	٣٩	أوكلاند	Alpha -
٢٠	ساو باولو	Alpha -	٤٠	سان دييغو	Alpha -

كما عمل فريق البحث على تصنيف دقيق للمدن الأوروبية، فكانت نتائج التصنيف ممثلة في الشكل (٣٤).



شكل (34): تصنيف المدن الأوروبية تبعًا لـ GaWC.

٣-٢- تصنيف "MasterCard Worldwide":

يقوم هذا التصنيف على مؤشر معقد، يجمع ٠٧ مجموعات من المعطيات، وهي: الإطار التشريعي والسياسي، الاستقرار الاقتصادي، التسهيلات المقدمة للشركات...

٣-٣- تصنيف مجلة " Foreign Policy":

اعتمد هذا التصنيف على ٠٥ مجموعات من المعطيات، وهي: القدرة البشرية، النشاط الاقتصادي، الخبرة الثقافية، تبادل المعلومات والاستعداد السياسي، وخص التصنيف ٣٠ مدينة عالمية، وكانت النتائج ممثلة بالجدول رقم (٠٣) الموالي:

جدول (٠٣): تصنيف المدن العالمية تبعًا لمجلة "Foreign Policy".

الرتبة	المدينة	المكانة ضمن الفئة	الدولة
٠١	نيويورك	النشاط الاقتصادي والقدرة البشرية (1re)	الولايات المتحدة الأمريكية
٠٢	لندن	الخبرة الثقافية (1re) والنشاط الاقتصادي (3e)	بريطانيا
٠٣	باريس	تبادل المعلومات (1re) والخبرة الثقافية (2e)	فرنسا
٠٤	طوكيو	النشاط الاقتصادي (2e)	اليابان
٠٥	هونغ كونغ	النشاط الاقتصادي والقدرة البشرية (5e)	هونغ كونغ
٠٦	لوس أنجلس	القدرة البشرية (4e)	الولايات المتحدة الأمريكية
٠٧	سانغفورة	النشاط الاقتصادي (6e)	سانغفورة
٠٨	شيكاغو	القدرة البشرية (3e)	الولايات المتحدة الأمريكية
٠٩	سيول	تبادل المعلومات (5e)	كوريا الجنوبية
١٠	تورانتو	الخبرة الثقافية (4e)	كندا

١١	واشنطن	الاستعداد السياسي (1re)		الولايات المتحدة الأمريكية
١٢	بكين	الاستعداد السياسي (7e)		الصين
١٣	بروكسل	تبادل المعلومات (2e)		بلجيكا
١٤	مدريد	تبادل المعلومات (9e)		إسبانيا
١٥	سان فرانسيسكو	القدرة البشرية (12e)		الولايات المتحدة الأمريكية
١٦	سيدني	القدرة البشرية (8e)		أستراليا
١٧	برلين	الخبرة الثقافية (8e)		ألمانيا
١٨	فيينا	الاستعداد السياسي (9e)		النمسا
١٩	موسكو	الخبرة الثقافية (6e)		روسيا
٢٠	شينغهاي	النشاط الاقتصادي (8e)		الصين
٢١	فرانكفورت	النشاط الاقتصادي (11e)		ألمانيا
٢٢	بانكدوك	الاستعداد السياسي (13e)		تايلاندا
٢٣	أمستردام	النشاط الاقتصادي (10e)		هولندا
٢٤	ستوكهولم	تبادل المعلومات (13e)		السويد
٢٥	مكسيكو	الخبرة الثقافية (9e)		المكسيك
٢٦	زوريخ	تبادل المعلومات (8e)		سويسرا
٢٧	دبي	تبادل المعلومات (14e)		الإمارات العربية المتحدة
٢٨	استنبول	الاستعداد السياسي (8e)		تركيا
٢٩	بوسطن	القدرة البشرية (9e)		الولايات المتحدة الأمريكية
٣٠	روما	الخبرة الثقافية (15e)		إيطاليا

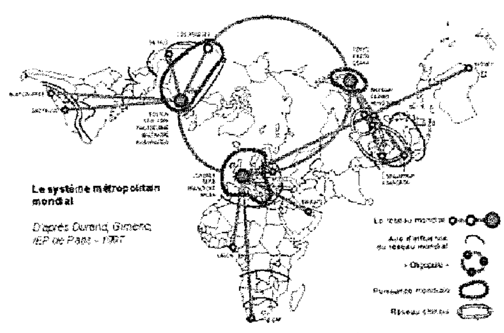
٣-٤- تصنيف معهد "Mori Memorial Foundation":

أنجز هذا التصنيف معهد الإستراتيجيات الحضرية لِـ "Mori Memorial Foundation" بطوكيو، والذي اعتمد مؤشر مركب، يضم ٠٦ مجموعات من المعطيات، وهي: الاقتصاد، والبحث والتنمية، وجودة الحياة، والبيئة والمحيط الطبيعي، والثقافة وسهولة الوصول.

٤- النظام المتروبوليتاني للمدن العالمية:

هناك ارتباط وثيق بين المدن العالمية تماشيًا مع المستوى الاقتصادي والسياسي لدول العالم، فالمدن العالمية الأكثر هيمنة ورقي تتركز في العالم المتقدم (الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية واليابان بصفة خاصة)، وتقل كلما تدنى المستوى الاقتصادي والوزن السياسي للدول، حيث يلاحظ غياب تام لهذه المدن خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والبحر المتوسط وهو المجال الذي يندرج ضمنه الوطن العربي (شكل: ٣٥).

فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية بالعالم نهاية القرن العشرين أحدثت عالمين، الأول شمالي: غني ومتقدم، والآخر عالم جنوبي: نامي، فالنظام العالمي أصبح يتميز بوجود مجموعتين غير متكافئتين لكنهما متعايشتين.



شكل (35): النظام المتروبوليتاني للمدن العالمية

وقد مر النظام العالمي بتحولات على مراحل تاريخية هامة:

- **بعد الحرب العالمية الثانية**: وبالاعتماد على المعيار الإيديولوجي السياسي والمعيار الاقتصادي، كانت نتائج التصنيف كما يلي:
- المعيار الإيديولوجي السياسي: أدى إلى تقسيم العالم إلى كتلتين كتلة شرقية اشتراكية (الإتحاد السوفياتي)، وغربية رأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية).
- المعيار الاقتصادي: صنف العالم إلى دول مستفيدة قوية اقتصادية ودول متضررة أطلق عليها عدة أسماء (الدول المتخلفة، ودول العالم الثالث، والدول النامية).

وقد تجاوزت هذه المعايير التطور الحاصل في العديد من الدول مع مرور الزمن، مما دفع إلى ضرورة البحث عن معايير ومؤشرات جديدة.

- **في العشريات الأخيرة**: اتجهت الدراسات الحديثة إلى تصنيف دول العالم بناءً على مؤشرات إحصائية متعددة، أهمها:
- الناتج الوطني الإجمالي: الذي يحدد مستوى دخل الأفراد، وعن التباين بين دول الشمال ودول الجنوب، لكنه لا يعبر عن التفاوتات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، ولاعن حقيقة القدرة الشرائية لكل بعد، وهو معيار وحده يعتبر غير كاف.
- مؤشر التنمية البشرية: اعتمده برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة ١٩٩٠ لتجاوز نقائض الناتج الوطني الإجمالي بين ثلاث مراحل ومعطيات: أمد الحياة + التعليم + نسبة الأمية + الدخل الفردي (المستوى المعني).

تعكس هذه المؤشرات الهوة الفاصلة بين الشمال والجنوب التي تبقى مع ذلك مرتبطة بعلاقات في إطار المنظومة العالمية والدولية.

ويتراتب النظام العالمي حول قطب ثلاثي الأبعاد، كما يلي[1]:

- تعتبر دول الشمال مركز النشاط الاقتصادي، ونموذجًا للتنمية الاجتماعية، ويتشكل من: قطب الإتحاد الأوربي ترتبط به دول أوربا الشرقية وروسيا الاتحادية.
- قطب الولايات المتحدة الأمريكية: ترتبط به كندا واستراليا.
- قطب اليابان: ترتبط به دول آسيا، حيث يتفوق دورها الاقتصادي عن دورها السياسي.

وتتشكل دول المحيط (دول جنوب) من دول متباينة من حيث مستوياتها الاقتصادية، حيث تضم دول غنية بآسيا ودول أكثر فقرًا بإفريقيا جنوب الصحراء.

وقد توسعت هذه الوضعية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، حيث نهب الاستعمار خيرات وثروات ما يعرف حاليا بالعالم النامي، وفرض عليه النموذج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العربي في إطار العولمة والثورة المعلوماتية.

وأصبحت تتميز المظاهر الديمغرافية والاجتماعية في دول الشمال والجنوب بالعدم التكافؤ، من حيث:

- من المظاهر الديمغرافية بدول الشمال أنها تتميز بانخفاض في معدلات

(1) JOANNON M., TIRONE L., MORO S., La Méditerranée en cartes, Revue Méditerranée n° 3.4, 2001, p. 68.

للخصوبة الكلية وبضعف معدل الزيادة الطبيعية الذي قد يتدنى في بعض الدول، وبوجود مجتمع عصري، أما دول الجنوب فهي تعرف انفجارًا ديمغرافيًا نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات الزيادة الطبيعية، وهي دول ذات مجتمع الشباب بنسبة ٥٠ ٪، مما يطرح مشاكل متعددة خاصة في تبني النظم التقليدية، كما تتميز دول الجنوب بوجود ظاهرة التخلف المرتبطة بالاستعمار، والتي تعمقت بفعل الهجرة الريفية النشيطة، مما ترتب عنه الاكتظاظ وانتشار البناء العشوائي وأحياء الصفيح وكذا التلوث.

- من المظاهر الاجتماعية بدول الشمال هو تحقيقها للأمن الغذائي، وتميزها بأهمية التأطير الطبيعي، وبارتفاع أمد الحياة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذي يناهز ١٠٠ ٪، في مقابل ذلك تعاني أغلب دول الجنوب من مشاكل متعددة منها مشكل التغذية بأشكاله المختلفة وضعف التأطير الطبيعي، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وانخفاض أمد الحياة، إضافة إلى انتشار الجهل وانتشار الأمية.

وتعمل دول الشمال على ثبات عدم التكافؤ الاقتصادي وتكريسه من أجل هيمنتها على دول الجنوب، فالفلاحة بها جد متطورة وقوية بإنتاجها المتنوع والمرتفع، حيث تشغل حوالي ٠٧٪ من السكان النشطين، وتساهم بنسبة ضئيلة في الناتج الوطني الإجمالي، ونظرًا لاعتمادها على تكنولوجيات متطورة فهي تهيمن على السوق العالمية، بينما دول الجنوب فالفلاحة بها تعتبر قطاع حديث مرتبط بالاستعمار الأجنبي، إذ يتسم بضعف المستوى التكنولوجي وبسيطرة الصناعات الاستهلاكية، وهو يعاني من المنافسة والكفاية، مع وجود بعض الاستثناءات فهناك دول نامية تمكنت من تحقيق قفزة صناعية قوية.

- وفي مجال التجارة، فإن دول الشمال تستحوذ على ٨٠ ٪ من المبادلات التجارية العالمية، تقوم على استيراد المواد الأولية الخام، وتصدير المواد المصنعة مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، أما دول الجنوب فهي تساهم بنسبة ٢٠ ٪ من التجارة العالمية، حيث تعتمد على تصدير المواد الخام التي تشكل نسبة ٤٧ ٪ من مجموع الصادرات، في حين تستورد المواد المصنعة وهو ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات، وبالتالي عجز في الميزان التجاري، مما جعل أغلب دول الجنوب تعاني من تدهور في حدود التبادل التجاري.

والجدير بالذكر ارتفاع مديونية دول الجنوب، تلك المديونية التي تراكمت إثر أزمة البترول الأولى (١٩٧٣) وتعمقت أكثر مع أزمة (١٩٧٩)، حيث ارتفعت معدلات فوائد القروض وعجزت أغلب دول الجنوب عن تسديد ديونها، مما أدى إلى تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تخفيف الأزمة عن طريق:

- إعادة الجدولة الديون.
- تقديم قروض جديدة لدول الجنوب.
- تخفيف الدين الخارجي لبعض الدول أو إلغاءه، وتحويل ديون دول أخرى إلى استثمارات.
- تطبيق برنامج التقويم الهيكلي.

بالإضافة إلى المساعدات التي يقدمها الشمال لفائدة الجنوب سواء بواسطة المؤسسات العمومية أو المنظمات غير الحكومية، لكنها لا تقدم حلولاً لمشاكل الجنوب لارتباطها بأهداف سياسية للخروج من بؤرة التأخر.

كما تتفاقم ظاهرة التخلف في دول الجنوب، حيث تصبح عاجزة عن مواجهة تحديات العولمة التي شملت مختلف الميادين لعدم قدرتها على المنافسة.

وعليه، فالمجال العالمي ينتظم في ثلاث مستويات متفاوتة من حيث درجة الاندماج الاقتصادي العالمي، وهي:

- **المجلات المهيمنة**: وهي دول الثالوث العالمي متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية واليابان، وتعتبر هذه الدول قوى اقتصادية عالمية نتيجة لما عرفه العالم من ثورة صناعية وتقنية خلال مطلع القرن التاسع عشر (١٩)، ومن مظاهر تفوقها هو استقطابها لـ ٢٠ ٪ من سكان العالم، و٦٥ ٪ من التجارة العالمية و٧٠ ٪ من الناتج الداخلي الخام، و٨٠ ٪ من ميزانية البحث العلمي.
- **المجالات المندمجة**: فهي الدول ذات الاقتصاد المبني على التصنيع، وذات ميزان تجاري إيجابي، كالدول الصناعية الجديدة ككوريا الجنوبية مثلاً، والدول الاقتصادية الصاعدة كالصين والهند مثلا والدول البترولية مندمجة بفضل تصديرها للنفط والغاز والموارد الطاقوية.
- **المجالات في طور الاندماج**: وهي الدول المندمجة بشكل ضعيف في النظام العالمي الجديد، وهي تعد رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية والدول النامية، إضافة إلى الدول المهمشة التي تعرف اضطرابات داخلية.

ومن أهم مظاهر الارتباطات داخل المجال العالمي هو الارتباطات البشرية متمثلة في هجرة السكان والعمال من دول الجنوب إلى دول الشمال، وكذا ارتباطات اقتصادية خاصة في التدفقات التجارية والمالية التي تعرف تزايدًا ملحوظًا.

وقد ترتب عـن ذلك انعكاسـات ناتجة عن اختـلال التوازن والـذي يظهر في التنظيم العالمـي، حيث أن ٨٠٪ من سـكان العالـم لا تتحكم إلا فـي ٢٠٪ من موارده وثرواته، بينما نجد ٢٠٪ من سكان يسـيطرون على ٨٠٪ من ثرواته، مع الإشـارة إلى أن دول الجنوب ما تزال تعاني من مخاطـر حقيقة حيث أن خمس سـكان العالم لا يتوفر على دولار واحـد في اليوم، إضافة إلـى غياب الخدمات الأساسية من سكن، وماء، وكهرباء، وتعليم وصحة...





المدن العربية والعولمة،
حالة المدن الجزائرية:
فرص وتحديات

الفصل السادس

المدن العربية والعولمة، حالة المدن الجزائرية: فرص وتحديات

مقدمة:

تشير العديد من الدراسات والبحوث في مجال التحضر والحضرية إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافًا جذريًا في بنيته وتكوينه عما كان سابقًا، والظن أن التغيّر الذي يحدث هو مجرد انحراف عن الواقع، فالتغير حقيقة وواقع، والمجتمع الصناعي أخذ طريقه إلى الزوال لظهور حضارة جديدة.

ففي زمن العولمة فإن الحديث عن المدن الجزائرية ليس له معنى، أمام تراجع الكثير من الشركات والمصانع عن السياسة الاقتصادية المحلية بسبب المنافسة العالمية الحادة، خاصة لما بات لا فائدة في استثمارات الموارد البشرية والتي لا زالت أساس أي تقدم مجتمعي في أي دولة، بالإضافة إلى التراجع حول الصناعات الثقيلة في الجزائر، واعتبارها غير قادرة على المنافسة الصناعية العالمية، زيادة على ذلك البيروقراطية التي تمتاز بها البنوك، هذه الأخيرة التي تمثل العمود الفقري للتنمية.

غير أن بعض المدن الجزائرية بإمكانها أن تتنافس بينها من حيث أنها تتوفر على موارد اقتصادية وبشرية هائلة بإمكانها تنشيط الميدان الاقتصادي بالدرجة

الأولى والاجتماعي والسياسي خاصة لما تنتهج سياسة اقتصادية لينة لجلب استثمارات المؤسسات العالمية الكبرى وتأتي بالتمويل من الدولة.

١- مكانة المدن الجزائرية في شبكة المدن العالمية:

بالعودة إلى معايير ومؤشرات المدينة العالمية، نجد أن المدن الجزائرية لا تتجاوب مع هذه المعايير ولا أية مدينة عربية أخرى في الوطن العربي أو في أفريقيا، وذلك لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية معروفة.

وفي هذا الإطار يمكن أن نتساءل عن المدن الجزائرية التي قد تكون مؤهلة لدرجة العالمية، حيث يمكن أن يدفع الاجتهاد إلى التفكير في عتبات تصنيف إضافية تشمل مدنًا لا تضم بالضرورة كل مؤشرات المدينة العالمية بل عددًا منها، لأن درجة انتشار العولمة لا تؤثر في المدن بدرجات متساوية، بل بتفاوت واختلاف كبير تعطي لكل مدينة أهمية نسبية ودورًا متميزًا في السياسة والاقتصاد العالمي[١].

ويمكن أن نطلق على هذه المدن مصطلح "المدن السائرة في طريق العالمية" لما تتمتع به من سمعة دولية بفضل وظائفها وإشعاعها، تسمح لها بأن تصبح مدنًا وسطية في شبكة المدن العالمية الرئيسة وتشاركها في السيطرة على المجالات الإقليمية.

ومن بين المدن الجزائرية التي رغم عدم توفر مؤشرات المدينة العالمية فيها، والتي لا يعرقل ذلك حظوظها في النجاح على المنافسة العالمية نذكر "مدينة

(١) محمد الهادي لعروق، مرجع سابق.

الجزائر العاصمـة" التي تتوفـر لها قـدرات حقيقيـة تمكنها من مواجهـة التطور والهيمنة كقطب فاعل فـي منطقة غرب المتوسـط والمغرب العربـي، بالإضافة إلى مدن كبرى أخرى مثل وهران، وقسنطينة وعنـابة.

٢- مدينة الجزائر في مواجهة تحديات العولمة:

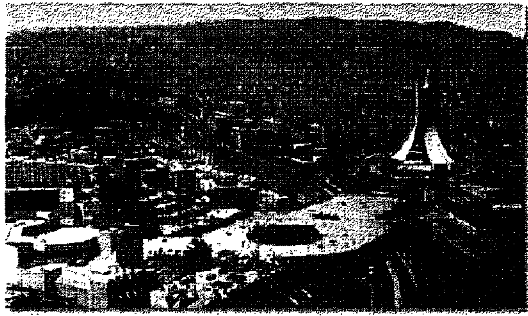
تواجه مدينة الجزائر العاصمة السياسـية والاقتصاديـة للجزائر تحديات كبيرة ومتعـددة والمرتبطـة بظاهرة العولمـة، من أجـل اندماجها في النظـام الحضري العالمـي الجديـد، حيـث تـم إعـداد إستراتيجيات عديدة تقـوم علـى مقاييس العصرنة والعالمية لتحديد مكانتها في محيط عالمي شـديد التنافس مستغلة كل ما يتوفر من مزايا ومحفزات لاغتنام الفرص مع المـدن العالمية الأخرى مقارنة بمدن أخرى تقع في المنطقة المغاربية والمتوسطية (شكل: ٣٦).

إلى جانـب العمل والسـعي على تحويـل العاصمة إلـى قوة جـذب اقتصادية وتكنولوجيـة تعتمـد علـى مـوارد ذاتية عـن طريق نظـام تسـيير وتدبيـر يخضع للمقاييس والمواصفـات العالمية المتعلقة بالحكم المحلي ومسـتوى الأداء في تسيير المرافق العمومية والمنشآت القاعدية.

وتتوفـر للعاصمـة الجزائريـة العديـد مـن المحفـزات والفرص التي تشـجع وتبعـث التفاؤل في أن تتبـوأ مكانة عالمية كقطب رئيسـي في حوض المتوسـط والمغرب العربي، وتحفز نهضتها وبعثها من جديـد، وتمكنها من تحقيق القفزة النوعية والكمية للتحول نحو العالمية.



واجهة بحرية



المنطقة المركزية

شكل (36): منظر عام لمدينة الجـــزائر.

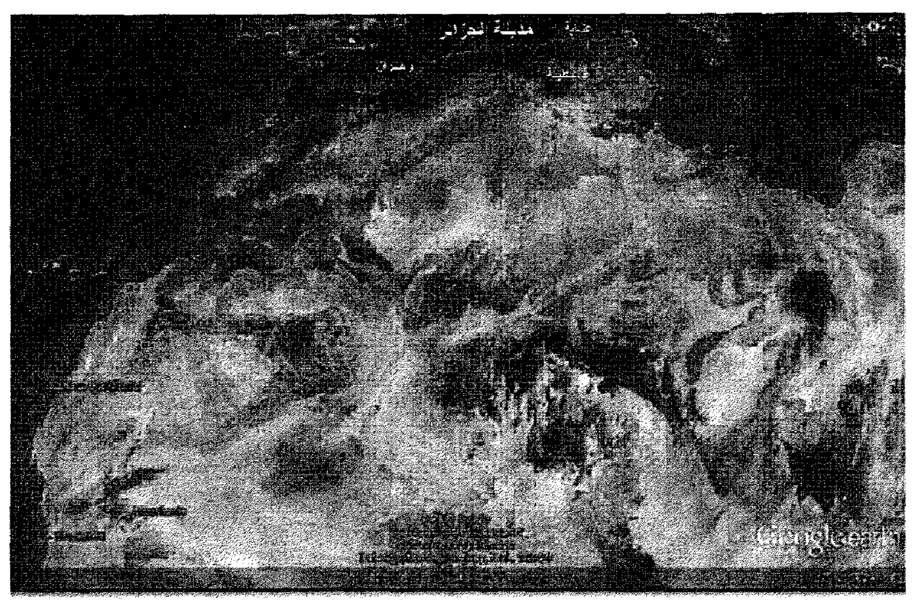
٢-١- المحفزات:

تكمن الفـرص المتاحة لمدينـة الجزائر في تحقيـق التحول نحـو العالمية في عدد من المحفزات والخصائص الواعدة في:

٢-١-١- موقع جغرافي استراتيجي هام:

تحتـل مدينـة الجزائـر موقعًـا جغرافيـا مهمًـا ومركزيًا فـي الحـوض الغربي للمتوسط في ضفته الجنوبية، على أهم الطرق التجارية البحرية والبرية والجوية بين أوروبا والمغرب العربـي وأفريقيا، وهو ما يوفر لهـا مزايا وخصائص المدن العالمية، حيـث لا توجد في هذه المنطقـة الحيوية من العالم مدينة في مسـتوى منافستها على الريادة كونها الأكثر جدارة وإمكانية للعب هذا الدور.

فلا مدينتي الرباط والدار البيضاء المطلتان على المحيط الأطلسي في موقع متطرف، ولا مدن مرسيليا ولشبونة وفلانسيا التي ليس لها صفة العاصمة، ولا مدينة تونس بموقعها غير المركزي يمكنها أن تنازع مدينة الجزائر كقطب ارتكاز أساسي في شبكة المدن العالمية في هذه المنطقة، وهي التي تتفرد على صعيد الجاذبية الخاصة بالأنشطة والتجهيزات السامية ومراكز صناعة القرار ذات الطابع الوطني والإقليمي والعالمي (شكل: ٣٧).



شكل (37): الموقع الجغرافي لمدينة الجزائر.

٢-١-٢- الإرث التاريخي:

مرت مدينة الجزائر بسلسلة من الأحداث والمحطات التاريخية أثرت بدرجات متفاوتة على مكانتها العالمية ووزنها السياسي والاقتصادي في العالم.

ففي الستينات من القرن الماضي، وبعد استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢، استعادت الجزائر العاصمة دورها ومكانتها التاريخية كعاصمة للدولة

الجزائرية، كما عمل نجاح الثورة الجزائرية على جعل الجزائر نموذجًا لمعظم دول العالم النامي، حيث أصبحت إلى جانب "بلغراد" عاصمة يوغسلافيا، و"القاهرة" عاصمة مصر، و"نيودلهي" عاصمة الهند، قطبًا سياسيًا عالمًا رائدًا في صناعة الأحداث العالمية كالدفاع عن قضايا التحرر السياسي والاقتصادي، ضمن حركة عدم الانحياز والعالم الثالث، وقد مكنت الأدوار التي لعبتها العاصمة في الشؤون الدولية، من خلال استضافتها للمنتديات العالمية، واجتماعات القمة المختلفة، واحتضانها لمعظم حركات التحرر في العالم، ممثليات الهيئات الدولية القارية والإقليمية، والسفارات في تأكيد دورها القوي والفاعل في مسار تشكيل السياسة الدولية، ومنحتها سمعة عالمية قبل أن يظهر مصطلح العولمة والمدن العالمية.

وفي سنوات السبعينات تأكد الاهتمام الحكومي بالمكانة الدولية للجزائر العاصمة، وضرورة تأهيلها للأدوار العالمية من خلال برامج تجهيز للبنى التحتية الأساسية ذات النوعية والمواصفات العالمية، مثل قصر المعارض سنة ١٩٧٠ لاحتضان التظاهرات الاقتصادية والثقافية الوطنية والعالمية، والمركب الأولمبي ٠٥ جولية في سنة ١٩٧٥ للمناسبات الرياضية والشبانية العالمية، وفندق الأوراسي، وعددًا من القرى والمركبات السياحية على الساحل العاصمي، لاستقبال الوفود الرسمية وكبار الزوار في إطار التظاهرات القارية والإقليمية والسياسية (قمة عدم عم الانحياز، الإفريقي الأسيوي، الوحدة الأفريقية، القمة العربية...) والمناسبات الثقافية والاقتصادية.

وفي سنة ١٩٧٥ أنشأت الحكومة هيئة "COMEDOR" تابعة لرئاسة الجمهورية بمهمة تخطيط وتهيئة العاصمة، بتجهيزها بمنشآت أساسية ووظائف سامية لعصرنتها وتعزيز مكانتها كمحطة في الساحة العالمية، حيث صمم

"مخطط التوجيه العام POG" باقتراح توطين مشاريع حضرية عملاقة، هي:

- الحي الدبلوماسي في "بن زرقة"، تتجمع فيه السفارات وممثليات الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية.
- الحي الحكومي في "برج الكيفان"، يضم وزارات ذات السيادة والوزارات التقنية، والإقامات الرئاسية ومؤسسات الحكم (مثل القصر الرئاسي، المقر المركزي للحزن، والمجلس الوطني...).
- حي الاقتصاد والأعمال في "الصنوبر البحري"، يضم عدد من الأبراج والعمارات الحديثة للاستخدام الإداري وخدمات الأعمال والمال، والمقرات الرئيسية للشركات الوطنية...، مع التجهيزات المرافقة، مثل المطاعم والفنادق ذات المستوى العالمي، والمسارح ودور العرض والأروقة الفنية، ومؤسسات الترويج والترفيه.

لكن هذا المشروع الطموح والعملاق الذي أريد له أن يحقق النقلة النوعية للعاصمة في ميدان الخدمات ذات الطابع العالمي، لم يكتب له الإنجاز، وتم صرف النظر عنه في سنة ١٩٧٩.

وفي الثمانينات، عرفت العاصمة توطين عدد من المنشآت الهامة مثل مشروع تهيئة حديقة الحامة، بإنجاز مركب تجاري ثقافي وترويحي عصري في رياض الفتح بمواصفات عالمية، وتجهيزات سامية، إضافة إلى مبنى المكتبة الوطنية الجديدة، ودار الأرشيف الوطني، وعدد من المتاحف الكبيرة (المجاهد، الجيش،...) وفندق دولي.

لكن الأزمة الاقتصادية التي ميزت نهاية هذه الفترة، عطلت الكثير من مشاريع ترقية العاصمة لدرجة العالمية بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨، والتغير الجذري

الـذي حدث فـي التوجـه السياسـي والاقتصـادي للبـلاد نحـو اقتصاد السـوق والتعددية الحزبية وحرية الصحافة.

وفـي تسـعينات عاشـت الجزائـر العاصمـة أزمـة غيـر مسـبوقة فـي تاريخها الحديـث، بلغت مسـتوى خطيرًا مـن التردي الأمنـي والسياسـي والاجتماعي، حولتها إلى مدينة معزولة عن العالم الخارجي، بعد أن توقفت شـركات الطيران العالمية عن ربطها بالخارج، وأغلقت السـفارات التي حولـت بعض مصالحها إلى الـدول المجاورة، وانعكسـت مردودات تداعـي هذه الأوضـاع على مكانة الجزائر العاصمة التـي تراجعت علاقتهـا وتعاملاتها الدوليـة، وتعطلت تنميتها ومشـاريع تطويرها، مما أدى إلى تفويت العديد من الفـرص عليها، حدث ذلك في وقت حسـاس، بـدأت تتحدد فيـه رهانـات القرن الحـادي والعشـرون، من خلال سـعي العواصـم المغاربيـة والأفريقيـة والمتوسـطية إلى احتـلال مراتب تنافسية في شبكة المدن العالمية.

وفي نهاية التسعينات وبالتحديد في سنة ١٩٩٧ وفي محاولة للعودة بالجزائر العاصمة إلى الأدوار العالمية، أسسـت الدولة لمشـروع إداري وتخطيط لتأهيل العاصمة شدد بصراحة على الأولوية التي توليها الدولة لترقية العاصمة لمصف قطب أول عالمي متوسطي وأفريقي ومغاربي، هذا المشروع الذي تحدث لأول مرة عن العولمة ومكانة العاصمة فيها يتركز على آليتين رئيسيتين هما:

- نظام حكم وتسـيير وإدارة جديد، هـو نظام "المحافظـة Gouvernorat"، وهو سـلطة محلية يترأسـها وزير محافظ بصلاحيات واسـعة، يضع تنمية وإدارة العاصمـة ضمـن نطاقهـا الميتروبوليتانـي وليـس ضمـن حدودها الإدارية، يسـمح لهـا بأن تكـون مدينة علـى مسـتوى عالمي فـي التجهيز والأداء.

- أداة تهيئة وتدبير حضري، هي المشروع الحضري الكبير، وهو مشروع طموح وواعد، يهدف إلى بناء القدرات الوظيفية السامية للعاصمة وتمكينها من موجات التطور والنهوض من خلال ثلاثة مبادئ رئيسية تهدف إلى ترقية ثلاث وظائف أساسية للعاصمة:
- دعم متروبولية العاصمة من خلال تطوير الأعمال والخدمات المالية والاقتصادية وتطوير التوجه السياسي والإداري من خلال دمج مؤسسات مغربية ودولية.
- ترقية وظائفها إلى المستوى الدولي.
- ترقية إشعاعها الثقافي، والعلمي والتقني من خلال دمج مؤسسات تجارية، دولية وخدمات ثالثية راقية وتطوير التكوين الدولي في ميدان التسويق، والتكنولوجيا وعلوم الاتصال.

ولتحقيق هذه الأهداف عمل هذا المشروع على إعادة فتح وتأهيل مركز العاصمة باعتباره مدخل ومحور استراتيجي لقلب مدينة الجزائر، من خلال دعم القيمة الاقتصادية والاجتماعية والحضرية فيه من أجل تحويله إلى مركز متعدد الوظائف، ذو واجهة عمرانية ومعمارية راقية.

كما أن هذا المشروع لا يعمل على المناطق المركزية فقط، بل يعمل أيضا على دمج أحياء التجمعات الكبرى المتواجدة في الضواحي من خلال برنامج التطوير الاقتصادي والاجتماعي للأحياء الحساسة (DESQ) وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة للمستعملين ودعم الشعور بالانتماء إلى المدينة.

ولتنفيذ هذا المشروع تم وضع مجموعة من الأدوات تعمل على إخراجه من الحيز النظري، وهي:

- **ميثاق السكن**: الذي يمثل دليلا لمصالح الجماعات المحلية، حيث يضم مجموعة من التوصيات تمثل قاعدة لعمليات التهيئة التي تمس الأحياء السكنية (تجمعات كبرى، أحياء مركزية، تحصيصات)، حيث تطبق عليها ميكانيزمات إعادة التثمين والتأهيل بمشاركة الساكن في إدارة محيطه السكني، ووضع برامج للسكن الترقوي من أجل امتصاص الأحياء القصديرية.
- **التنظيم العمراني والصحي للمتروبول العاصمي**: والذي يهدف إلى تحديد القواعد المتعلقة بالأمن، النظافة، والصحة العمومية وتحسين إطار المعيشة في الوسط الحضري.
- **المخطط التوجيهي للتهيئة**: الذي يعمل على توجيه عملية التعمير حول العاصمة لحماية العقار والأراضي الزراعية.
- **وكالة للتهيئة والعمران للتجمع العاصمي (URBANIS)**: التي أنشأت سنة ١٩٩٧، والتي تعمل على ضمان ديمومة إستراتجية التهيئة المبرمجة للعاصمة.
- **مشروع وضع نظام إعلام جغرافي (SIG)**: الذي يسمح بتطبيق كل طرق الإعلام المثالية التي تتطلبها العاصمة.

إلا أن هذه الأدوات تبقى سطحية لا تأخذ بعين الاعتبار إلا المشاكل المعقدة و الواضحة التي تعاني منها المدينة وخاصة المتعلقة بالفضاءات العمومية، هذا ما أدى إلى فشل هذا المشروع، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى أهمها:

- مصطلح المحافظة هو نظام لإدارة وتسيير الإقليم يعتمد على الاتصال والحوار المستمر، على التشاور وترابط تدخلات كل الفاعلين إلا

أن تطبيق المشروع الحضري الكبير GPU كان من طرف الخبراء والمختصين فقط دون الاعتماد على مبدأ المشاورة، بمعنى آخر تم إقصاء مبدأ المشاورة من مراحل تطبيق المشروع.

- العمليات المطبقة كانت نقطية، غير شاملة بسبب سوء التطبيق الناتج عن عدم إقامة ورشات عمل.

وفي سنة ٢٠١٢ تم الإعلان عن استفادة العاصمة من مخطط استراتيجي لتهيئة العاصمة يسمى بـ "المخطط الأبيض"، يهدف إلى فتح المدينة على البحر وتحسين الواجهات وإعادة تهيئة الأحياء والشوارع ، وجعل من العاصمة مدينة عالمية في آفاق ٢٠٢٩ ، أي أنه عاد بنفس أهداف المشروع الحضري الكبير GPU .

حيث يضم هذا المخطط أهم المشاريع التي ستشهدها العاصمة خلال ١٧ سنة المقبلة (بغلاف مالي قدره ٢٠٢ مليار دينار)، والتي ستجعل منها مدينة حية وديناميكية، وستصنّفها ضمن المدن المتوسطية الراقية عبر العالم، انطلقت على شكل عملية تهيئة عمرانية للعاصمة عن طريق ترميم المباني، وإعادة تأهيل الأنسجة الحضرية للعاصمة، والقضاء على كل ما من شأنه تشويه واجهة العمارات، بحيث تم نزع حوالي ١٥٠٠ هوائي "بارابول" و٢٢٠ مكيّف، غير أنّ الرقم غير كاف مقارنة بالحجم المحصى من قبل الولاية نتيجة العراقيل الناتجة عن عدم تعاون السكان، والتي أدّت إلى تعطّل المشروع.

كما سيعمل هذا المخطّط على ضمان راحة السكان بالدرجة الأولى، وتوفير أكبر عدد من مساحات استجمام لاستقباله واستيعابه، وتقليص المساحات المخصصة للسيارات داخل النسيج الحضري، حيث سيتم توسيع الأرصفة على مستوى أهم الشوارع، التي تعرف حركة كبيرة كأحياء: ديدوش مراد، ومليكة قايد والعربي بن مهيدي، واستحداث أخرى في شكل منتزهات تؤدي

جميعهـا إلى البحـر، وكذا اعتمـاد ألـوان موحدة للعاصمـة، منها مـا هو خاص بالبناءات السكنية وآخر للإدارات، وكذا المحلات التجارية.

كما أن هـذا المخطط يؤكد علـى الصورة والهويـة الحضريـة للعاصمة، التي ستحتفظ بطابعهـا المعمـاري التاريخـي كالقصبـة أو بالشـوارع العتيقـة لإبقاء ميزتهـا، كما تـم وضـع أولويـات على المشـاريع التـي من شـأنها فتـح المدينة على البحر كمشـروع النفق الذي يربط مقام الشـهيد بحديقة التجارب بالحامة، وصولا إلـى شـاطئ البحر، وكـذا مشـروع حـوض البحر، الـذي سـيندرج في إستراتيجية هامة لتجميل المدينة.

ويأتي مشـروع "المخطط الأبيض" ليفتح باب التسـاؤلات عن مـدى إمكانية تجسيده، في ظل سـقوط مشـاريع أخرى حظيت بها العاصمة من الحسـابات، رغم الترويج لها وإجراء الدراسات التخطيطية لها.

إلى جانب الانتهـاء من إنجـاز العديد من المشـاريع كمترو العاصمـة، والمطار الدولي والرصيف الثانـي للحاويات بطاقة نصـف مليون حاوية والطرق السـريعة وشبكة الهاتف الرقمي والنقال والإنترنيت، وعدد من الفنادق العالمية، إضافة إلى مشـروع حظيرة التكنولوجيـات المتقدمة في المدينـة الجديدة "سـيدي عبد الله"، كما تم تشـييد عدد من الأبراج الإدارية بمواصفات عالمية لتلبية مطالب الشركات والمؤسسات العالمية والوطنية في توطين ممثلياتها وفروعها في العاصمة.

٢-١-٣- موارد بشرية هامة:

تحتل مدينـة الجزائـر مكانة هامـة ومتميزة في الهيـكل الحضـري والعمراني الجزائـري، وفي هرم مـدن المغـرب العربي والمتوسـط، فقد بلغ عدد سـكانها لسـنة ١٩٩٨ نحو ٢,٥٦٢,٤٢٨ نسـمة وارتفع إلى ٢,٩٤٧,٤٤٦ نسمة سنة

٢٠٠٨، كما تعدى عدد سكان نطاقها المتروبولي ٥ ملايين نسمة، وهي بذلك تحتل المكانة الأولى في شبكة المدن الجزائرية وكذا مكانة متقدمة في الترتيب الديموغرافي لمدن المغرب العربي والمتوسط.

٢-١-٤- قدرات اقتصادية واعدة:

زيادة على الهيمنة الحضرية للعاصمة بالمفهوم الديموغرافي هناك مظهر آخر لهذه الهيمنة، وهو الجانب الاقتصادي، فالجزائر هي عاصمة الدولة الأكثر اتساعًا والأكثر غنى في الموارد والإمكانات خاصة المحروقات في منطقة المغرب العربي والمتوسط، وهي تمثل أكبر حجم للمبادلات التجارية في المنطقة مع أهم دول الاتحاد الأوروبي المطلة على المتوسط، حيث تتعامل بنحو ¾ وارداتها وصادراتها مع فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وهي أكبر سوق للطيران والاقتصاد، وعلى علاقة قوية بعواصم ومدن أوروبا وأفريقيا والعالم العربي، عن طريق حركات المسافرين والهجرة والتبادل التجاري.

كما تمثل العاصمة ونطاقها المتروبولي أهم وأكبر سوق في المنطقة المغاربية بنحو ١٠ مليون نسمة، تتركز فيه كبريات المؤسسات الصناعية بنحو ٨٠٠ مؤسسة صناعية بالبلاد تشغل مئات الآلاف من العمال (٣٥٪ من جملة العمالة الصناعية في الجزائر)، كما تنتشر فيها مئات من مكاتب الاستيراد والتصدير، وكبريات مؤسسات تجارة الجملة، توفر ⅓ الجباية الوطنية، وتتركز بها ٥٤٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من ٢٦ دولة أجنبية.

٢-١-٥- سلطات سيادية وقيادية:

زيادة على تركز مقار السيادة بالعاصمة كرئاسة الجمهورية والوزارات والوظائف المركزية الحكومية، تستأثر بتوطن الممثليات الدبلوماسية،

وممثليات منظمات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، وبها مقرات مركزية لأزيد من ١٠٠٠ شركة وطنية وعالمية، وبيوت التمويل والبنوك المحلية والدولية، إضافة إلى المقرات الرئيسية للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

٢-١-٦- خدمات إعلام وتكوين واتصال:

تتركز بالعاصمة أهم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومخابر البحث، وهي قطب رئيسي للإعلام، به أكثر من ١٠٠ جريدة يومية وأسبوعية وشهرية، وأهم محطات التلفزيون والإذاعة والإشهار.

٢-٢- المحددات:

رغم التحسن النسبي لأوضاع الجزائر العاصمة، وتجاوزها لوضع الأزمة بعودتها للشؤون الدولية، فإن العديد من المحددات والمعوقات، لا زالت تحول دون تكيفها الفعلي مع تحديات ورهانات العولمة، بالمرونة والكفاءة اللازمة لمزيد من التحوّل نحو العالمية والتحكم في الظروف المحلية، وبين هذه المحددات نذكر:

٢-٢-١- الوضع الأمني والسياسي:

رغم التحسن النسبي المسجل في السنوات الأخيرة في الميدان الأمني والاستقرار السياسي، ويعتبر ذلك محددًا أساسيًا في وجه الاستقرار الضروري لترقية الأداء الاقتصادي والسياسي والثقافي للعاصمة، وفي حركة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال، خاصة مع أوروبا، وهي المنطقة الأكثر تعاملاً وتفاعلاً معها من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي المغرب العربي ما تزال مشكلة غلق الحدود مع المغرب، والصحراء

الغربية محددًا يزيد في عزلة الجزائر العاصمة عن إطارها المغاربي، ويعطل تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي التي تؤدي فيه العاصمة الجزائرية دورًا مركزيًا، كما أن الشكوك الاقتصادية والسياسية المحيطة بالجزائر وبالخيارات التنموية وعدم الاستقرار المؤسساتي الذي يؤدي غالبًا إلى تقلبات كبيرة في السياسات المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة يعيق كثيرًا تطور الاستثمار الأجنبي ولا يشجع على استقراره.

٢-٢-٢- سوء التخطيط والإدارة الحضرية:

تشكل التبعات المتراكمة لسوء تخطيط العاصمة وإدارتها أهم العقبات على طريق تنميتها وتقدمها، فهي تعاني من تأخر ملموس مقارنة بعواصم المغرب العربي في نظم الإدارة والتخطيط وفي كفاءة البنى التحتية الأساسية.

٢-٢-٣- الأزمة السكنية:

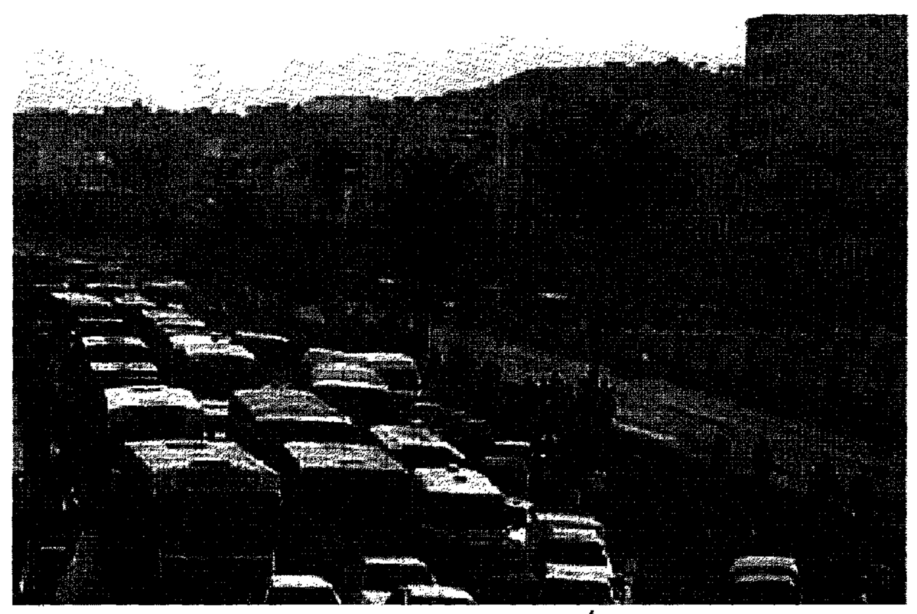
تشكل أخطر الأزمات التي تواجه العاصمة ومنطقتها، والتي جاءت نتاج حتمية نموها المفرط، وللهجرة الواسعة والمكثفة التي تعرضت لها، والتي ازدادت حدة في العشرية الأخيرة بسبب تردي الأوضاع الأمنية والأزمة الاقتصادية، حيث زاد عدد المساكن الفوضوية التي قدر عددها بنحو ٦٠,٠٠٠ مسكن، وقد ازدادت الضائقة السكنية تعقيدًا بعد زلزال ماي ٢٠٠٣ والذي طال عددًا كبيرًا من مباني العاصمة إما بالانهيار أو التداعي.

٢-٢-٤- أزمات المرور والخدمات العامة:

وذلك بسبب انعدام نظم مرور متطورة وفعالة حيث تختنق شوارع العاصمة وتعجز مواقفها عن استيعاب حجم الحركة المتزايدة والتي تفوق قدرتها وإمكاناتها على التكيف والتأقلم معها (شكل: ٣٨)، كما ترتبط هذه الأزمة

بمشكلة النقل الجماعي التي لا توفر وسائط عصرية للنقل السريع والمنظم، والتي يمكن لها أن تتراجع بعد تفعيل مشروع المترو.

كما تعاني العاصمة من أزمة مضنية في إمدادات مياه الشرب، حيث توزع المياه على الأحياء حسب الدور وفي أيام وساعات محدودة لا تكفي لتلبية حاجات السكان، وهناك مشاريع لرفع طاقة تعبئة مياه الشرب للعاصمة، أهمها مشروع ربط السدود في وسط الجزائر بشبكة العاصمة لتزويدها بمياه الشرب، وإنجاز محطات لتحلية مياه البحر، وتتكرر هذه الظاهرة في خدمات للصرف الصحي والإنارة والكهرباء، التي شكلت ضغوطات غير مقبولة، لم تتمكن العاصمة من احتمالها أو مواجهتها.



شكل (38): أزمة المرور بمدينة الجزائر

٢-٣- مستقبل مدينة الجزائر في النظام الحضري العالمي الجديد:

إن مشاكل مدينة الجزائر العاصمة معقدة ومتشابكة، وهي مرشحة للتصعيد والتعقيد مستقبلاً بحكم المتغيرات والتبادلات الواسعة التي تعرفها الجزائر والعالم، وحتى لا تصبح هذه المشاكل مستعصية، فإنه يتعين عليها التكيف مع قواعد النظام العالمي الجديد وإعادة هيكلة اقتصادها مع متطلبات العصر، وأنها إذا لم تبدأ بتغيير واقعها اليوم فإنها ستقبع في زوايا ومتاهات العزلة والتخلف.

ويبقى العلاج الحاسم والجذري لمستقبل العاصمة رهينًا بنظرة مستقبلية واعية ورؤية عميقة بعيدة المدى تأخذ بالأساليب العلمية والحديثة في الإدارة والتهيئة الحضرية والإقليمية، وفي استيعاب الأساليب والتقنيات الحديثة وتطويعها للتكيف مع حقائق الألفية الثالثة.

وفي هذا الإطار تحتاج مدينة الجزائر إلى جهود مضنية لإصلاح أمورها والتحرر من تبعات وتراكمات الأزمات والمشاكل التي أنهكتها، حتى تعود إلى حالة التوازن المطلوبة، وتنجح في كسب رهان العولمة، وتتمثل أهم البدائل في:

- يجب أن تقوم عملية الارتقاء بالعاصمة لمستوى العالمية على مبدأ التكامل في تحقيق الكفاية العمرانية والاقتصادية في تلاؤم مع الواقع والبيئة المحلية وتستجيب لمقتضيات العولمة.
- التأسيس لنظام تدبير وإدارة محلية قوي للعاصمة، قادر على تطويع المشاكل مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، يتضمن ترتيبات تشريعية وعمرانية واقتصادية تغطي نطاقها المتروبولي والإقليمي والوطني لتحسين إدارة العمران وإقامة ركائز الاقتصاد، ولتدعيم قدراتها

في الاستجابة لمتطلبات العولمة بالسرعة والمرونة والإيجابية اللازمة، ويعزز فرصها في تحقيق اندماجها في شبكة المدن العالمية.

- استخدام التكنولوجيات الحديثة في الإدارة والتدبير، مثل نظم المعلومات الجغرافية المطبقة في معظم المدن العالمية في عمليات اتخاذ القرار والتطبيقات العمرانية والمقاييس الاقتصادية، وإخضاعها للمعايير الدولية في العمران والاقتصاد والبيئة والتنمية المستدامة، وتطوير المراصد والبحوث لتدعيم الأجهزة الفنية والإدارية بالدراسات وبنوك المعلومات.

- تفعيل دور المشاركة الشعبية في إدارة وتخطيط مدينة الجزائر العاصمة في إطار ما يُعرف بنظام الحكم الراشد، والذي يحظى بدعم القواعد الاجتماعية العريضة والمجتمع المدني وكل الفاعلين عموميين منهم وخواص لتكون قوة مبادرة واقتراح.

- رفع أداء وإنجاز البنى التحتية الأساسية من شبكات وتجهيزات، وملاءمتها مع التطور التكنولوجي الحديث لتكون على مستوى عال من الكفاءة الخدمية والجودة التقنية خاصة في ميدان النقل الجماعي، وأنظمة المرور ومواقف السيارات، وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والغاز.

- تقوية كفاءة نظم الاتصالات العالمية، من بريد سريع وهاتف رقمي ونقال، وانترنت وتعميم استعمالات الكمبيوتر وتكنولوجيات الاتصال والإعلام والإشهار في الترويج والتسويق لعناصر الجذب والفرص والتسهيلات المتاحة وبناء صورة جذابة للعاصمة.

- ضبط النمو المستقبلي للعاصمة، سكانيًا وعمرانيًا وبيئيًا في توافق مع مبدأ الاستدامة لتحقيق التوازن المنشود للتنمية العمرانية والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد الاستفادة منها.
- التخطيط لسياسة إسكان مرنة تتفق مع متطلبات السكان وإمكاناتهم الاقتصادية لتجاوز الأزمة السكنية.
- الارتقاء بنوعية الحياة والعمران والرفاه الاجتماعي، والاهتمام بالتراث كجزء من التطور المتوازن مع المحافظة على هوية العاصمة من خلال استيعاب تراثها المعماري والثقافي.
- تدعيم الوظيفة الثقافية والعلمية والترويحية للعاصمة، لتشارك في الحركة الثقافية والعلمية والفنية العالمية.
- الاهتمام بالإعمار الاجتماعي لمواجهة الفقر والبطالة لضمان نمو وتماسك المدينة واستمرارها.

٣- المدن الجزائرية الكبرى الأخرى في النظام الحضري العالمي:

من المدن الجزائرية الكبرى الأخرى والتي يمكنها أن تؤدي دورًا مكملاً في شبكة المدن العالمية نذكر: وهران وقسنطينة وعنابة (شكل: ٣٩)، والتي تحتل قمة الهرم الحضري الجزائري بعد العاصمة على الترتيب، وهي بالنظر لإرثها الحضاري التاريخي لحجم سكانها، ودورها الوظيفي والاقتصادي والقيادي تتوفر لها القدرات والإمكانات التي تؤهلها للمنافسة العالمية على المستوى المغاربي والمتوسطي.





شكل (39): المدن الجزائرية الكبرى الثلاث بعد العاصمة

تتمتع هذه المدن بمزايا اتصالية جيدة تمكنها من التحكم والتنظيم لتدفقات البضائع والخدمات والأموال والأفراد بفضل تجهيزاتها المينائية (جدول:٠٤) والجوية (جدول:٠٥) والبرية المفتوحة على المتوسط وأوروبا والعالم، مما يعطيها وزنًا اقتصاديًا معتبرًا، يزداد فاعلية بفضل كثافة نسيجها الصناعي (شكل: ٤٠)، وتجهيزاتها السامية كالقنصليات ومقرات وفروع الشركات الوطنية والعالمية، ومؤسسات القطاع الثالث السامي كمكاتب الاستيراد والتصدير، والبنوك والتأمينات والجامعات ومراكز البحث، والمستشفيات العالية التخصص، والهياكل الرياضية والثقافية والترفيهية.



شكل (40): مركب الحجار لصناعة الحديد والصلب بمدينة عنابة

جدول (٠٤): حجم الأنشطة المينائية بالجزائر[1].

الموانئ	١٩٨٦			١٩٩٥			١٩٩٩			٢٠٠١		
	التدفقات	الاستيراد	التصدير	التدفقات	الاستيراد	التصدير	التدفقات	الاستيراد	التصدير	التدفقات	الاستيراد	التصدير
الجزائر	٣٩,٢	٣٩,١	٣٩,٩	٤٢,٩	٤٢,٣	٤٦,١	٣٩,٣	٣٨,٨	٣٩,٨	٤٣,١	٤٢,٢	٤٧,١
وهران	١٦,١	١٧,٦	٨,٧	٢١,٨	٢٥	٤,٧	١٦,٩	٢٠,١	٣,٧	١٩,١	٢٢,١	٤,٦
عنابة	٢٩,٧	٢٦,٣	٤٦,٦	٢٣,٦	١٩,٤	٤٦,٢	٢٧,٣	٢٠,٦	٥٢,٩	٢٠,٦	١٥,٦	٤٤,٧
أخرى(١)	١٤,٩	١٦,٢	٤,٨	١١,٧	١٣,٤	٣	١٧,٢	٢٠,٥	٣,٧	١٧,٣	٢٠,٢	٣,٧
المجموع (١٠٠٠طن)	١٦٦٣٦	١٣٨٠٩	٢٨٢٧	١٤٧٩٩	١٢٤٥٣	٢٣٤٦	١٥٣٥٣	١٢٢٤٧	٣١٠٦	١٦٥٣٥	١٣٧٠٠	٢٨٣٥
أخرى بترولية (٢) (١٠٠٠طن)	٥٨٣٠٠	٤٤٠٠	٥٣٨٠٠	٦٥٩٠٠	٣٧٦٠	٦٢١٠٠	٧٩١٠٠	٤٣٠٠	٧٤٨٠٠	٨٣٠٠٠	٥٣٤٠	٧٧٧٠٠

(1) SEMMOUD B., Grande ville et enjeux de la métropolisation en Algérie, séminaire international « villes et territoires : mutations et enjeux actuels, Sétif 12-13 et 14 novembre 20055, P. 22

أخرى(١) : هـي موانئ مسـتغانم، والغـزوات، وجن جن، ودلـس، وجيجل وتنس.

أخرى بترولية (٢): هي موانئ سكيكدة، وبجاية، وأرزيو وبطيوة.

جدول (٠٥): حجم تدفقات المسافرين بأهم مطارات الجزائر (١٠٠٠ مسافر).

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الجزائر	١٠٧٠	١٠٧٧	١٣٤٣	١٣٧٥	١٥٣٩
وهران	٢٥٧	٢٤٥	٤٩٥	٢٩٦	٣٥٨
قسنطينة	٢٢٣	٢١٦	٣٣١	٢٣٠	٢٥٣
عنـابة	٨٠	٦٧	٨٢	٨٧	٩٤

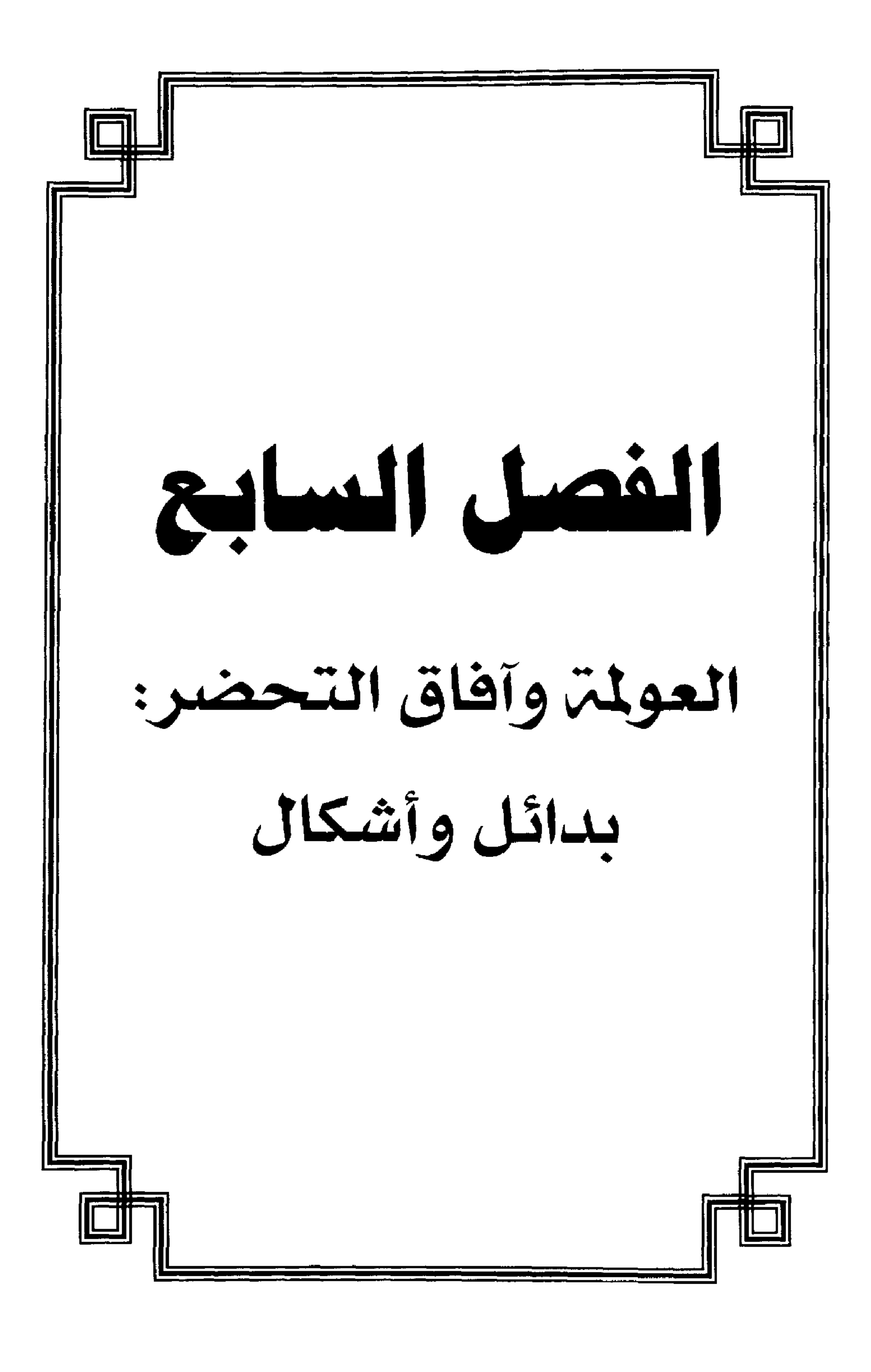
وتمثل هذه المدن المنطلقات التي بدأت تتبلور من حولها الوظائف الإقليمية والعالميـة، التـي تجعل منهـا عنصرًا فاعـلاً في مصفوفـة العلاقـات الاقتصادية المغاربيـة والمتوسـطية، وتؤثر وتتأثـر بحركة المبـادلات العالميـة، والواقع أن هذه المدن وبعض توابعها يمكنها تشـكيل أقطاب حضرية على مستوى عال في شـكل نظام نسـيجي من العلاقات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المتشابكة مثل (قسـنطينة-عنـابة- سـكيكدة)، و(وهـران- أرزيو- مسـتغانم)، تعمل إلى جانب القطب الحضـري (طنجة- تطوان) في المغرب، و(سوسـه- المنسـتير) في تونس، دور إستناد وتدعيم للعواصم المغاربية، في التنافس على العالمية مع حواضر الضفة الشمالية للمتوسط.

يتضح مما سبق التباين الواضح في كيفية تعامل مختلف السياسات الحضرية الجزائرية منذ الاسـتقلال مع وضع مدينـة الجزائر العاصمة والتـي تتلخص في

حقيقة ثابتة وهي أن السياسـات والخطابات الرسمية لم تعبر عن مشروع واضح وإرادة واعية لتصور دورها ومكانتها على الساحة العالمية.

والواقـع الحالـي يعكـس اعترافًـا متناميًا فـي الجزائر أخـذًا فـي التكوين بعد التحسـينات والتطـورات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافية، وعـودة العاصمة للسـاحة العالمية والتي تتطلـب العمل على إدماجها في شـبكة المـدن العالمية كعاصمة دولة محورية في الشـؤون العالميـة والإقليمية، ويحتـاج ذلك لاتخاذ قرارات واعية ومسؤولية بشأن مستقبلها ومكانتها في مصفوفة المدن العالمية.





الفصل السابع

العولمة وآفاق التحضر: بدائل وأشكال

الفصل السابع

العولمة وآفاق التحضر: بدائل وأشكال

مقدمة:

يعرف عالمنا المعاصر تعاقب أحداث جارية والتي من شأنها أن تؤثر على مسار التحضر قي العقود القادمة، والصيغ المختلفة لتأثيرات العولمة في اتجاهاته. وهذا ما يطرح تعدد الرؤى والتصورات لما ستكون عليه أوضاع المدن في المستقبل المنظور على الأقل.

ويرافق الحديث عن مستقبل العولمة وعلاقتها بالتحضر مواقف مختلفة ومتباعدة في كثير من الأحيان، ويتجلى اختلاف هذه المواقف في الاستقطاب القائم بين الرؤية المتفائلة التي تتوقع تطور التحضر نحو مزيد من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والرؤية المتشائمة التي تبدي تشنجًا وقلقًا إزاء وضع المدن وما ترى أنه ميل إلى مزيد من البطالة والفقر والجريمة والتحلل الاجتماعي والاغتراب، ومن المتشائمين من يذهب إلى التأمل في الجوانب البيئية على أساس أن المدن يتوقع لها أن تستمر على الاتساع الجغرافي في مختلف الاتجاهات بطرق سرطانية تضعف قدرتها الخدمية وضمانتها الأمنية وعرى التعاون وبقية العناصر الشخصية في علاقاتها الاجتماعية.

وسواء كانت التوقعات الحضرية المستقبلية منطلقة من نمط مدن ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو المدن العملاقة أو المدن المترامية الأطراف البالغة الاتساع، أو المدن المخططة أو المدن التي أعيدت بعد القصف النووي، فهي تعتمد أساسًا على شكل واتجاهات تغير المدن الصناعية الغربية المعاصرة، بمعنى أن الباحثين المعنيين بالموضوع يحملون في أذهانهم افتراض أن جميع مدن العالم ستواجه هذا الوضع الذي بلغته مدن الغرب.

١- أهمية الصناعة في العولمة:

المدن هي حلقات اتصال رئيسة لتفاعل الأمم والشعوب باعتبارها محطات انتقال الأفراد والأفكار القادمين من خارج الدول، وما يلاحظ أن انسيابية التكنولوجيا والعلوم والمعلومات اليوم تأتي من مدن الدول الصناعية إلى الدول غير الصناعية بحكم أن الأولى ترسل أعدادًا أكبر من الأفراد وكميات أعظم من البضائع والمعلومات إلى المدن غير الصناعية.

ومما يشجع على هذا النمط من التفكير أن العالم يزداد اعتمادًا على الصناعة والتخصص والتجارة العالمية والخدمات الحكومية، وفي فترة أفول القرن العشرين لن تكون هناك دولاً تبدي تمنعًا عن السير في تيار التصنيع والعولمة واختيار التخلف عن مسيرة التقدم بحجة الحفاظ على التراث الثقافي أو النسق الإيديولوجي، وفي ضوء اعتماد المدينة على النمط المجتمعي فإن من المشكوك استقلال المدن المستقبلية عن محور الصناعة أو الثورة الصناعية.

على أن هذا لا يقصد به أن جميع المدن ستكون صناعية بمعنى أن الصناعات الثقيلة أو تعددية المهن والصادرات التجارية، فالمنتجعات السياحية، والعواصم السياسية، ومدن التقاعد، ومدن المقامرة واللهو، ومدن التصنيع الزراعي، والمدن الجامعية، وغيرها من المراكز الحضرية المتخصصة ستبقى

في المستقبل، إن القصد هو أن الصناعة من خلال إنتاج البضائع الفائضة ورؤوس الأموال والمواصلات الكفوءة ووسائل الاتصال ونقل الطاقة عبر مسافات طويلة كلها تلعب دورًا في تعزيز طراز الحياة السائدة في المدن الصناعية الحديثة وانتشاره في مدن العالم غير الصناعي[١].

٢- البدائل الحضرية المستقبلية:

لا يخفى أن التفكير بمستقبل أي جانب من جوانب الواقع الحضري لا يخضع إلى ضوابط تجعل التنبؤ الدقيق باتجاهاته وطبيعة إشكالياته ممكنًا، لكن الحديث عن مدن المستقبل قد يكون مقبولاً عندما ينطلق من تصورات لا تطرح بصيغة تنبؤات واثقة بل احتمالات قابلة للوقوع بدرجة متساوية.

إن هذا النمط من التفكير هو استشراف صور الحياة الحضرية القادمة ليس اعتمادًا على خيال مسرحي أو أدبي بقدر ما هو توظيف لاتجاهات المسيرة الحضرية عبر ماضيها وحتى الوقت الراهن، فتراكم المؤشرات الحضرية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئة في اتجاه أو مسار معين يشجع على الاعتقاد بأن تلك المؤشرات يحتمل لها الاستمرار في مساراتها التي سلكتها خلال المستقبل المنظور، أي للأربعة أو خمسة عقود القادمة مثلاً، لكن إشكالية استشراف مستقبل المدن حتى في نطاق هذه الفترة القصيرة القادمة هي اضطرارنا إلى الاعتماد على تطور المدن الغربية خصوصًا الأمريكية، منذ الثورة الصناعية، وهذا قد لا يبدو مقبولاً باعتبار ما حصل في هذه المدن قد لا يصلح للتنبؤ بمستقبل مدن العالم النامي بحكم اختلاف ثقافة الاثنين وتركيباتهما الاجتماعية، ومع ذلك قد يخف الاعتراض على

(١) قيس النوري، الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ودار اليازوري، الأردن، ٢٠١١، ص. ٤١١.

ذلك بسبب العولمة وميل دول العالم الثالث إلى تقليد كثير من مظاهر الحياة الحضرية والصناعية الغربية، ولا نغفل تعددية وتنوع الواقع الحضري للمدن، مما يحول دون عرضها كلها في صورة متجانسة واحدة، فمدن الغرب عمومًا في إطار النمط الديموقراطي واللامركزية وتنّوع الظروف الاقتصادية والسكانية وحجم الصلاحيات البلدية الكبيرة الممنوحة لا تسمح بإخضاعها إلى صنف محدد. وهكذا يصبح الحديث عن مستقبل التحضر في المدن أمرًا خاضعًا للتصور والتأمل والتخمين الذي يستند جزئيًا إلى بعض عناصر الواقع الحضري الحديث في القرنيين الماضيين، وهذا يعني بالضرورة أن تكون الصور المستقبلية أقرب إلى السيناريوهات الممكنة.

ومن الواضح أن هذه الصور البديلة تأتي في مدى واسع نسبيًا من الخيارات التي ترتكز على أسس فيزيقية وتكنولوجية، إضافة إلى أساليب وطرز المعيشة التي انتشرت في العالم بصورة مطردة، ومن المؤكد أن المخططين الحضريين الذين يهمهم تخطيط المدن لا بد لهم أن يفكروا بفسح المجال أمام مزيد من تنّوع الخيارات بدلاً من تضييقها أو إبقائها على حالها.

ويبدو أن السيناريوهات المتوقعة للمدن تشمل:

٢-١- النموذج الأول:

يتضمن استمرار أنماط المدن الحالية، وهو يحتوي على خيارات فرعية متعددة، منها:

٢-١-١- نموذج المدن الميغالوبول:

وهو نموذج يؤكد استمرارية نموذج المدينة العملاقة باعتباره القدر الذي ينتظر مدن العالم غير الصناعي، الذي فرض نفسه حتى الآن في معظم دول

العالم النامي على مستوى العواصم السياسية على الأقل، ويتسم هذا النموذج كما يلاحظ في الأقاليم الحضرية الواسعة التي تمتد بين مدينة بوسطن وواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، أو ما يسمى "شريط المحيط الهادي" في اليابان، بامتداد المدن عبر إقليم حضري بالغ السعة قد يغطي عشرات الكيلومترات التي تمتد بين مدن عدة دون فواصل بينها.

٢-١-٢- نموذج مدن المتروبول:

يشمل هذا النموذج المدن المركزية المتروبوليتانية التي لا يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة، في مركز هذه المدينة تجري معظم الأنشطة مع وجود كثير من أماكن وفرص الترفيه واللهو والعمل والحياة، وهي تحفل بالعمارات الشاهقة وتستقطب الكثير من الثقافات الفرعية، كما تتسم بالجذب السكاني حيث يأتي إليها كثير من سكان القرى والضواحي من أجل العمل وتمضية أوقات الفراغ والإجازات.

٢-١-٣- نموذج المدينة المركزية:

وتكون عادة صغيرة الحجم نسبيًا، تضم بين ٥٠,٠٠٠ إلى نصف مليون نسمة، وهي لا تختلف نوعيًا عن المدينة العملاقة، إلا أنها على الصعيد الوطني تكون أقل أهمية منها، لكنها تتمتع بأهمية كبيرة نسبيًا على المستوى الإقليمي، وتطرح المدينة من هذا النمط إمكانات لقيام مجتمعات محلية تتسم بروح جماعية ملحوظة، إلى جانب انتشار المجمعات السكنية الكبرى ذات السكن العمودي، إضافة إلى احتمال وجود تعددية ثقافية وأثنية فيها.

٢-١-٤- نموذج المدن المركزية الصغيرة:

يتمثل هذا النموذج في المدينة المركزية الصغيرة التي لا يتعدى حجمها

السكاني ٥٠,٠٠٠ نسمة، وهي تتسم بدرجة ضعيفة من التفاعل الوطني والإقليمي، وهي غالبًا ما تتأقلم وفقًا لطبيعة الضرورات البيئية والمحلية، كما يلاحظ مثلا في المدن الجامعية، والمدن الصحية، ومدن التقاعد، والمدن السياحية ومدن اللهو والتسلية.

٢-١-٥- نموذج المدن التابعة:

يتمثل هذا النموذج في المدن التابعة التي تلحق نفسها بغيرها من المدن المهمة والكبيرة لتستفيد من هذا الارتباط اقتصاديًا أو سياسيًا أو ثقافيًا.

٢-١-٦- نموذج الضواحي الداخلية:

يلاحظ في المجتمعات المحلية التي تنشأ والتي تخدم أغراضًا مختلفة وطرز معيشية طبقية أو مهنية أو دينية أو أثنية محددة.

٢-١-٧- نموذج شبه الحضري:

يشمل الضواحي الخارجية شبه الحضرية، وتبرز فيه نماذج مختلفة من طرز المعيشة، مع ظهور اتجاه تقارب البيوت وتكتل الأحياء السكنية، وقد لا تخلو هذه الضواحي من بعض العمارات العالية قليلاً.

٢-١-٨- نموذج شبه ريفي:

وهو يتمثل في المجمعات السكنية شبه الريفية خارج المدن والتي تبدي بعض مظاهر الحياة الحضرية لتأثرها بحركة المواصلات والاتصال مع المدن القريبة، وقد تشكل هذه المجمعات ملاذًا لمن يتضايقون من ضجيج المدن وفساد هواءها وشدة ازدحامها وطابعها اللاشخصي.

٢-١-٩- نموذج المدن الناشئة:

يضم هـذا النموذج المـدن الفتية التـي تجتذب في العـادة أعـدادًا متزايدة من الأفراد للسكن فيها، وهي تمنح فرصًا طيبة لترك متاعب الحياة وتراكماتها غير الناجحة والبدء بحيـاة جديدة، نمو وتكاثـر أعداد المدن الجديـدة في الولايات المتحدة الأمريكيـة دليل على عـدم الرضا بحياة المـدن في أشـكالها وظروفها الحالية[1].

٢-٢- النموذج المستقبلي:

يحتوي هذا النموذج العريض على أنماط تصميمية متصورة لمدن المسـتقبل التي تقوم إما على أسـس مجتمعيـة أو فيزيقية، وهـي تظهر افتراقًا عـن النماذج التقليدية السائدة اليوم في عالمنا الصناعي، وتشمل:

٢-٢-١- المدن المصغرة:

يقصد بهـا بعض الصـور المعمارية الرومانسـية الخلابـة التي داعبـت خيال المهندسـين والمخططيـن الحضريـين بوحي مـن برج بابـل وأمثالـه من نصب الماضـي، بنـاءً علـى هـذا التصـور يمكـن أن تكـون المجتمعـات المحلية في المستقبل ساكنة في مدن صغيرة مغلقة أو مسيجة تضم حوالي ٢٠,٠٠٠ نسمة، وتغطي مسـاحة قدرهـا ٢٠,٠٠٠ دونمـا، لكن هـذا النمـوذج ما يـزال محاطًا بالضباب الفكري وعدم وضوح التفصيلات التي لا بـد منها لجعله خيارًا يمكن تنفيذه في الواقع.

ويبدي بعض المصممين المعمارييـن ميلاً إلى جعل هـذا النموذج عبارة عن مجموعة معمارية متصلة بالغة الضخامة يمكن أن تستوعب عشرات الآلاف من

---

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٤١٣.

السكان، وهي تصنع مرة واحدة وتهيأ للسكن كما في بناء الجسور العملاقة، ولعل أقرب مثال لهذا التصور هو مجمع السكن الواسع في ضواحي مدينة ستوكهولم وهو يضم ٥٠٠٠ نسمة، وهو محاط بثمانية مجمعات في شكل أبراج يسكنها ٣٠٠٠ آخرون.

٢-٢-٢- المدن المائية:

في هذا النموذج ينظر المنظرون والمخططون الحضريون رغبة في أن يتم بناء مدن مصممة بشكل مبتكر على الشواطئ البحرية وفي مناطق ضحلة بالمياه، ويبدو أن اليابان بسبب ضيق أراضيها وشدة ازدحامها تفكر جديًا بهذه الإمكانية، ولعل هذا النموذج لا يبدو بعيدًا عن التحقيق بل هو ضرورة لا بد منها مع اطراد ازدياد السكان في الدول التي لا تملك خيارات بديلة أخرى.

٢-٢-٣- نموذج الكوميونات:

في هذا النموذج يعيش أعداد من السكان بشكل جماعة محلية تعاونية، وهي قد تنشأ كرد فعل لتناقض بعض الثقافات الجديدة مع ثقافات المدن الحالية بسبب صيغها غير الإنسانية، فقد يجتمع في هذه المدن المستقبلية نماذج معينة من السكان كالمعماريين الرافضين لأطرزة المدن أو رجال الأعمال أو رجال الفكر أو الفنانين وغيرهم ممن يتضايق من حياة السكان كما تعاش اليوم، ومن المتوقع أن تنشأ في هذه المدة انساق عائلية واقتصادية ودينية وفكرية وترويحية وسياسية جديدة من شأنها أن تضفي عليها طابعًا إنسانيًا جماعيًا هو أحد الدوافع المهمة لتأسيسها.

ومع ذلك ففكرة الكوميونات الحضرية لا تزال تداعب الأخيلة كصورة طوبائية يطمح إليها بعض البشر خصوصًا الذين يعانون من حياتهم في المدن الكبرى في الغرب.

ومن التصاميم المتخيلة لمدن المستقبل تصميم المدن العائمة التي تشيد على جزر اصطناعية حيث يمكن أن يسكن عليها حوالي ٣٠,٠٠٠ ساكن، ويرى المخططون المقتنعون بهذا النمط من المدن أن تصنع هذه التصاميم في أحواض السفن وتستكمل هناك بكل مرافقها الضرورية ثم يتم سحبها بحرًا كما تسحب المقطورات إلى المواقع المفضلة في البحر حيث لا يتجاوز عمق الموقع ٢٠-٣٠ قدمًا مقابل بعض الموانئ، وتثبت هناك لكي تستقبل ساكنيها، ولا ننسى بعض المجمعات السكنية القديمة العائمة التي سكنها سكان العصر الحجري المتأخر في البحيرات السويسرية والحديثة التي يسكنها بعض سكان اهوار جنوب العراق، وبعض سكان مدينة بانكوك في المساكن العائمة في النهر، أو بعض سكان هونغ كونغ في منطقة فكتوريا، إضافة إلى قرى بورنيو وغينيا الجديدة المشيدة على أعمدة في مياه البحر، ولا ننسى أن جزء من جزيرة مانهاتن التي شيد عليها مركز مدينة نيويورك كان مغمورًا بالمياه قبل زمن ليس طويلاً.

٢-٢-٤- نموذج مدن تحت الماء:

يواجه المخططون في هذا النموذج تحديات تبدو أقرب إلى التعجيز، فالتصاميم التي يتوقع أصحاب الرؤيا المستقبلية البعيدة لجوء البشر لها عند اكتظاظ الأرض بسكانها هي مدن عائمة تحت سطح الماء.

وقد اقترح عالم البحار المستكشف الفرنسي "كوستو" تصميمًا لجزيرة من هذا الطراز تعوم مقابل أمارة موناكو تحت سطح الماء على عمق حوالي ١٠٠ قدمًا، وفي رأي المهندسين المؤيدين لهذا النموذج أن هذا النوع من المدن يكون مريحًا أكثر من المدن العائمة فوق سطح البحر لعدم تأثرها بالأمواج مهما اشتدت.

ومن المخططين من يطمح إلى بناء مدن تحت الأرض على غرار المصانع التي بناها النازيون والإنجليز في الحرب العالمية الثانية، ويصاحب هذا

التصميم تفصيلات هندسية كثيرة تتصل بالسيطرة على درجات الحرارة خصوصًا في المناطق الصحراوية الحارة وربما حتى في المناطق المتجمدة، ويتوقع أن تكون تكاليف هذا النمط منخفضة نسبيًا مقارنة مع المدن فوق الأرض، ويعتبر هذا النموذج ليس جديدًا تمامًا خصوصًا في ضوء الممرات التي تبنى في أعماق الأرض وفي بطون الجبال لمرور القطارات والسيارات، إضافة إلى الجراجات التي تشيد تحت أبنية العمارات لوقوف السيارات، أو الملاجئ التي تحفر في الأعماق للوقاية من الغازات النووية.

ومن العلماء والمخططين الحضريين من يرى أن بالإمكان بناء مجمعات سكنية فضائية لتخفيف الأعباء البيئية المتزايدة على الأرض، ومن شأن هذا التوجه أن يتحفز من خلال تجارب الإنسان الفضائية الناجحة، فالفكرة أن يتخذ الإنسان له مسكنًا من مدن مصنعة تكون مقاربة للأقمار الصناعية إلا أنها أوسع بكثير لكي تستوعب أعداد كبيرة من السكان الفائضين عن طاقة الأرض الاستيعابية.

وعلى الرغم من أن هذا النموذج والنماذج الأخرى السابقة قد تبدو ضربًا من الخيال العلمي، إلا أنها لا يستبعد أبدًا أن تكون ممكنة في ضوء التقدم الهائل الذي أحرزه وسيحرزه العلم والتكنولوجيا في كل مضمار حياتي.

٢-٢-٥- نموذج مدن الاتصال الفضائي:

تقوم فكرة نموذج مدن الاتصال الفضائي على أساس توفر الاتصال بين مختلف مناطق العالم عبر القنوات الفضائية المضمونة والسهلة، ففي تصور بعض المخططين الحضريين إمكانية صنع أقمار صناعية شعبية غير مقيدة بحدود إقليمية أو سياسية من شأنها أن توفر اتصالاً يوميًا مستمرًا بين شرائح معينة من الأفراد في مختلف مواقع العالم بعد بلوغ الحضارة البشرية مرحلة ما بعد المدنية والتحضر الحالي حيث تبدأ مرحلة مجتمع الإعلام والاتصال.

وعلى الرغم من قلة المعلومات وشح البحوث حول هذه الإمكانية المستقبلية، إلا أن النقاش الجاد حولها يتزايد مما يوحي بأن الباحثين والمصممين المنهمكين بإعداد التصاميم لها عازمون على تحقيق هذا الحلم، فضلاً عن قيامهم ببعض التجارب العلمية الحالية التي تشجع على التفكير بهذا المشروع الخارق.

ومن عناصر هذا المشروع الطموح ربط مناطق المدن المختلفة في العالم بشبكة انترنيت تجعل انسيابية اتصالها الإلكتروني أمرًا عاديًا كما لو كانت مدينة واحدة، ومن الواضح أن هذه التكنولوجيا ذات التوجه الفكري الإنساني تهدف إلى توثيق روابط المجتمع العلمي في العالم وتسهيل اتصالات علمائه ومفكريه لخدمة البشرية كلها بدون تمييز عرقي أو اثني أو إقليمي أو سياسي.

ومن الطبيعي أن هذا التصور الاختراقي الرفيع لحياة السكان الحضر في المستقبل سيساعد علماء العالم ومفكريه المنتشرين في أرجائه على وضع خطط وإجراء بحوث مشتركة كما لو كانوا يعيشون ويعملون في مدينة واحدة أو جامعة واحدة.

إن هذه المدن الإلكترونية الاتصالية لا تتقيد بالحدود الإقليمية والجغرافية بل تتجاوزها إلى الكرة الأرضية بكل سكانها، وهي تشدد على انتقال الأفكار عبر مناطق المعمورة والتي أهملها العالم لانشغاله بانتقال السكان والبضائع.



❖❖❖❖

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.
- إسماعيل يوسف إسماعيل، الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- جمال حمدان، جغرافية المدن، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧.
- حسن عليوي الخياط، الحضرية والتحضر في دولة قطر: رأي في الخصائص والإشكاليات، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد ٠١، ٢٠٠٧.
- كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٠.
- محمد السيد غلاب، يسري عبد الرزاق الجوهري، جغرافية الحضر: دراسات في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢.
- محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق، مطبعة الروضة، دمشق، ٢٠٠٦.
- محمد الهادي لعروق، المدينة الجزائرية ورهانات العولمة، الملتقى

المغاربي الثامن "سيرورة وآليات نمو المدن الكبرى"، الرباط -١٨ ١٩ أفريل ٢٠٠٢.

- مسلم كاظم حميد الشمري، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في الجغرافيا، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٧.
- عبد الرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧.
- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، مطبعة التوحيد بشبين الكوم، مصر، ٢٠٠٠.
- فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- قيس النوري، الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ودار اليازوري، الأردن، ٢٠١١.



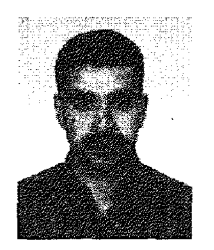
المراجع باللغة غير العربية:

- ALLEN J., MASSEY D., COCHRANE A., Rethinking the region, Routledge, London, 1998.
- CLARK W.-C., Scale relationships in the interaction of climate, ecosystems and societies, In Forecasting in the social and natural sciences, ed K.C. Land and S. H. Schneider, 1995.
- CASTELLS M., The city and grassroots, Berkeley : Univ. of California Press, 1983.
- DANIELS T., When city and country collide ; Managing in the metropolitan fringes, Island press, Washington D.C, 1999.
- ESPARZA A., KRMENEC A., Large city interaction in the USA urban system, Urban studies, Vol. 37, n° 4, 2001.
- ESCALLIER R., Métropolisation et globalisation dans le monde arabe et méditerranéen, Cahiers de la Méditerranée, Nice, 2002.
- FASSAERT P., Les villes mondiales, villes du système mondial, In HERODOTE, n° 10, 1999.
- JOANNON M., TIRONE L., MORO S., La Méditerranée en cartes, Revue Méditerranée n° 3.4, 2001.

- NIJMAN J., The paradigmatic city, Annals of the association of American Geographers, 90 (1), 2000.
- PUMAIN D., Geografiska annaler : settlement ststems in evolution, Copyright www.EBSCO.Publishing. 2003.
- PUMAIN D., Géographie urbaine, Paris, 2011.
- RONALD F., ABLER A., Geography's inner worlds, 1994.
- SOJA E., MALDEN M., Postmetropolis ; critical studies of cities regions, Blackwell Publisher, New York, 2000.
- SOJA E., Postmodern geographies, The reassertion of space in critical social theary, Blackwell, Oxford, 1990.
- STORPER M., The regional Word, Cuilford Press, New York, 1997.
- SEMMOUD B., Grande ville et enjeux de la métropolisation en Algérie, séminaire international « villes et territoires : mutations et enjeux actuels, Sétif 12-13 et 14 novembre 2005.
- WEITZ J., Sprawl busting, state programs to guide growth, American planners association press, Chicago, 2000.



نبذة عن المؤلف



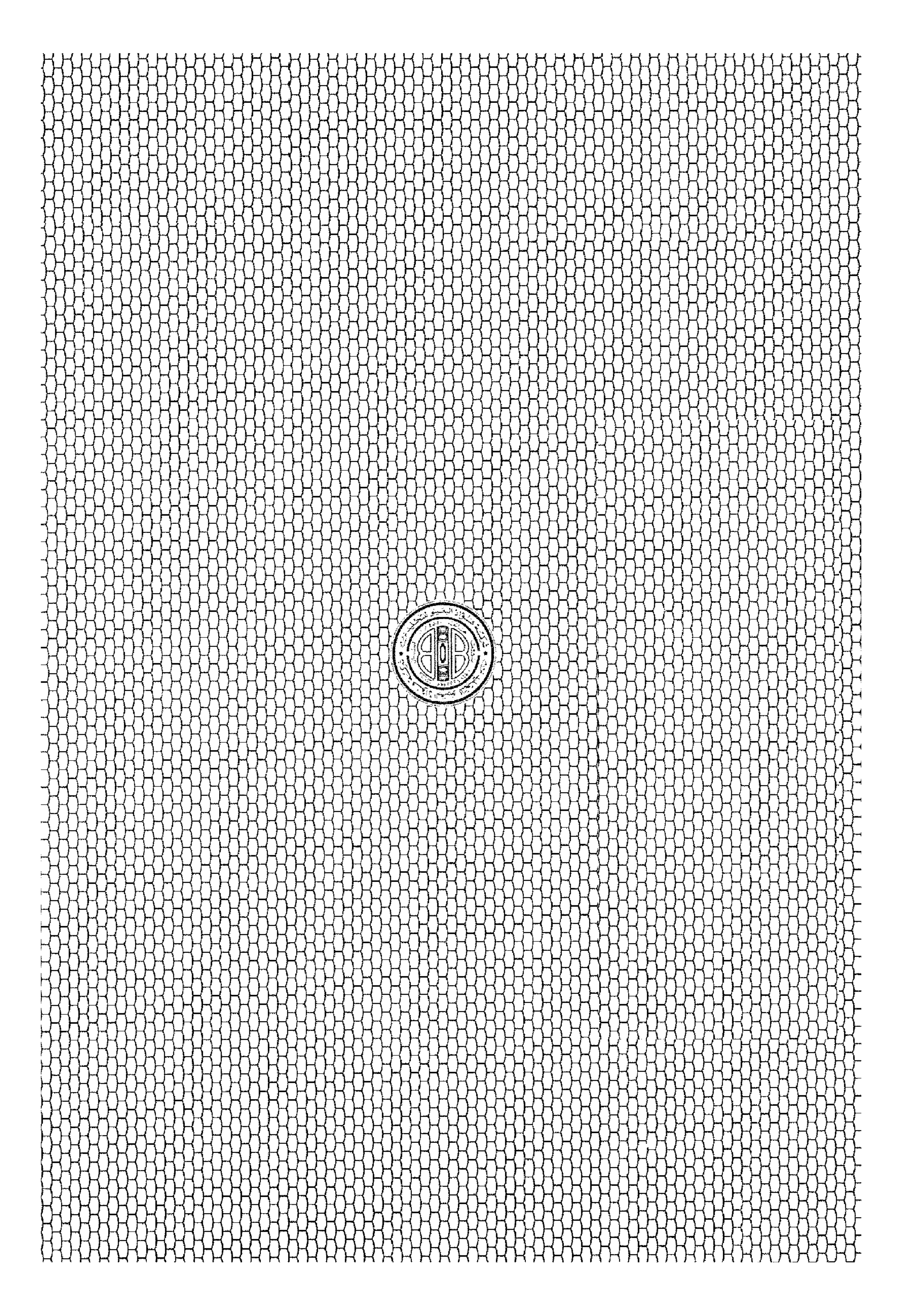
- الدكتور فؤاد بن غضبان من مواليد مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري .
- تخرج من جامعة قسنطينة، وأتم دراساته العليا بها ضمن تخصص: التهيئة الحضرية.
- يدرس حاليا بمعهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي بالجزائر.

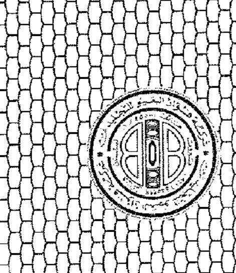


فهرس الأشكال



فهرس المحتويات





التحضر والحضرية
في ظل عالم متغير

وكلاء وموزعي دار اليازوري في العالم

الدولة	المدينة	اسم الدار	الهاتف	الدولة	المدينة	اسم الدار	الهاتف
الأردن	عمان	الإدارة العامة	5690904	الأردن	إربد	حمادة للنشر والتوزع	02 7270100
الأردن	عمان	فرع عمان	5690904	الأردن	الكرك	فرع الدار في الكرك	03 2302111
السعودية	الرياض	مؤسسة الجريسي	4039328	ليبيا	طرابلس	مكتبة طرابلس	213601583
السعودية	الرياض	دار الزهراء	4641144	ليبيا	طرابلس	دار الحكمة	213606571
السعودية	الرياض	مكتبة العبيكان	4650071	ليبيا	طرابلس	الدار العربية للكتاب	3330384
السعودية	الرياض	مكتبة جرير التجارية	4626000	ليبيا	طرابلس	دار الرواد	3350333
السعودية	الرياض	مكتبة الخريجي	4646258	العراق	بغداد	مكتبة دجلة	0096418170792
السعودية	جدة	مكتبة كنوز المعرفة	6570628	العراق	الموصل	دار ابن الأثير	7702036776
السعودية	الدمام	مكتبة المتنبي	8272906	العراق	بغداد	مكتبة الذاكرة	796449420
السعودية	المنورة	مكتبة الزمان	8366666	الكويت	الكويت	مكتبة ذات السلاسل	466255
السعودية	الرياض	مكتبة الرشد	4593451	فلسطين	غزة	مكتبة سمير منصور	97082825688
السعودية	الرياض	دار المريخ	4657939	فلسطين	رام الله	مكتبة الشروق	02-2961614
السعودية	الرياض	مكتبة الشقري	4611717	فلسطين	الخليل	مكتبة دنديس	2225174
السعودية	جدة	تهامة للنشر	65152845	فلسطين	رام الله	دار الرعاة	22961613
السعودية	جدة	مكتبة المأمون	6446614	فلسطين	غزة	مكتبة اليازجي	287099
السعودية	مكة المكرمة	مكتبة الثقافة	5429049	سورية	دمشق	مكتبة النوري	2311189
الجزائر	الجزائر	دار الثقافة العلمية	21541135	سورية	حلب	دار القلم العربي	2113129
الجزائر	وهران	دار ابن النديم	41359788	السودان	الخرطوم	الدار السودانية للكتب	6780031
الجزائر	الجزائر	دار الكتاب الحديث	354105	البحرين	المنامة	المكتبة الوطنية	293840
الجزائر	الجزائر	مؤسسة الضحى	214660	البحرين	المنامة	المكتبة العلمية	7786300
الجزائر	الجزائر	دار ابن باديس	645900	البحرين	المنامة	مؤسسة الايام	725111
الجزائر	وهران	دار العزة والكرامة	41540793	البحرين	المنامة	مكتبة فخراوي	591118
الجزائر	قسنطينة	دار اليمن	961869	فرنسا	باريس	معهد العالم العربي	140513809
الجزائر	قسنطينة	انفودك	770906434	المغرب	أغادير	مكتبة وراقة الجنوب	0528217144
الجزائر	الجزائر	دار البصائر	495735	المغرب	الدار البيضاء	المركز الثقافي ال	
الجزائر	الجزائر	مكتبة الأصالة	243602	سلطنة عمان	روي	مكتبة القرآن	
الجزائر	الجزائر	دار الهدى	021966220	المملكة المتحدة	لندن	مكتبة الس	
مصر	مدينة نصر	دار الشروق	4023399	أميركا	لوس أنجلس	مكتبة جر	
مصر	القاهرة	مكتبة مدبولي	5756421	اليمن	صنعاء	الدار العلم	
مصر	القاهرة	دار الفجر	6246252	اليمن	صنعاء	دار العلوم الح	
مصر	القاهرة	الهيئة المصرية العامة	25775371	اليمن	صنعاء	دار الكلم	
مصر	القاهرة	مجموعة النيل العربية	2026717135	اليمن	صنعاء	دار الكتاب الجا	
مصر	القاهرة	الشركة العربية المتحدة	22705844				



اليازوري
دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف: 4626626 6 962+ تلفاكس: 4614185 6 962+
ص. ب: 520646 الرمز البريدي: 11152
info@yazori.com www.yazori.com







9 789957 126797